

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

المجلد الثالث

مركز التجارة الدولية



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٦



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0257-103X

المحتويات

الصفحة	الفصل
٥	كتابا الإحالة
٧	الأول - تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات
٩	الثاني - التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات
١٣	ألف - الولاية والنطاق والمنهجية
١٤	باء - النتائج والتوصيات
١٤	١ - متابعة توصيات السنوات السابقة
١٥	٢ - الاستعراض المالي العام
٢٢	٣ - الانتقال إلى النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسة - أوموجا
٢٩	جيم - إفصاحات الإدارة
٢٩	١ - شطب حسائر النقدية والمبالغ المستحقة القبض والممتلكات
٢٩	٢ - المدفوعات على سبيل الهبة
٢٩	٣ - حالات الغش والغش المفترض وسوء الإدارة المالية
٣١	دال - شكر وتقدير
	المرفق
٣٢	حالة تنفيذ التوصيات
٣٩	الثالث - المصادقة على صحة البيانات المالية
٤٠	الرابع - التقرير المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
٤٠	ألف - مقدمة
٤٣	باء - اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
٤٤	جيم - لمحة عامة عن البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

المرفق

٥٥	معلومات تكميلية
٥٦	الخامس - البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
٥٦	أولاً - بيان الوضع المالي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
٥٨	ثانياً - بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
٥٩	ثالثاً - بيان التغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ..
٦٠	رابعاً - بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
٦٢	خامساً - بيان مقارنة الميزانية بالمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
٦٣	ملاحظات على البيانات المالية لعام ٢٠١٥

كتابا الإحالة

رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس
مراجعي الحسابات

وفقا للبند ٦-٢ من النظام المالي، أتشرف بأن أحيل إليكم البيانات المالية لمركز
التجارة الدولية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، التي أوافق عليها بمقتضى
هذا الكتاب. وقد صدق المراقب المالي على صحة هذه البيانات المالية.

وتحال أيضا نسخ من هذه البيانات المالية إلى اللجنة الاستشارية لشؤون
الإدارة والميزانية.

(توقيع) بان كي - مون

رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة من رئيس مجلس مراجعي
الحسابات إلى رئيس الجمعية العامة

أتشرف بأن أحيل إليكم تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية لمركز
التجارة الدولية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

(توقيع) موسى جمعة أسد
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
في جمهورية تنزانيا المتحدة
رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

الفصل الأول

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات

قمنا بمراجعة البيانات المالية المرافقة الصادرة عن مركز التجارة الدولية والتي تشمل بيان المركز المالي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (البيان الأول)، وبيان الأداء المالي (البيان الثاني)، وبيان التغيرات في صافي الأصول (البيان الثالث)، وبيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)، وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والملاحظات على البيانات المالية.

المسؤولية عن البيانات المالية

يتحمل الأمين العام المسؤولية عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بأمانة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعن القيام بالرقابة الداخلية التي تعتبر ضرورية لإتاحة إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء نتيجة الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراجع الحسابات

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي بشأن هذه البيانات المالية استناداً إلى مراجعتنا للحسابات. ولقد أجرينا مراجعتنا للحسابات وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بالمتطلبات الأخلاقية وأن نخطط لمراجعة الحسابات وأن ننفذها على نحو يتيح التأكد بالقدر المعقول من خلو البيانات المالية من أي أخطاء جوهرية.

وتتطوي مراجعة الحسابات على إجراءات تهدف إلى الحصول على أدلة متعلقة بصحة المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. ويعتمد اختيار تلك الإجراءات على ما يرتبته مراجع الحسابات، بما في ذلك تقييم احتمالات ورود أخطاء جوهرية في البيانات المالية، سواء كان ذلك بسبب الغش أو الغلط. ولدى تقييم تلك الاحتمالات، ينظر مراجع الحسابات في تدابير الرقابة الداخلية التي يأخذ بها الكيان المعني لإعداد بياناته المالية وعرضها بشكل نزيه، بهدف وضع إجراءات لمراجعة الحسابات تناسب الظروف القائمة، لا إبداء الرأي في مدى فعالية تدابير الرقابة الداخلية التي يأخذ بها هذا الكيان. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى سلامة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي وضعتها الإدارة، فضلاً عن تقييم كيفية عرض البيانات المالية عموماً.

ونعتقد أن الأدلة التي استقينها من مراجعة الحسابات مناسبة وكافية لأن تشكل أساساً لإبداء رأينا بشأنها.

رأي مراجعي الحسابات

يرى مجلس مراجعي الحسابات أن البيانات المالية تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي لمركز التجارة الدولية، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، نرى أن معاملات مركز التجارة الدولية التي اطلعنا عليها أو فحصناها في إطار مراجعتنا للحسابات، كانت مطابقة من جميع الجوانب الأساسية للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة وللسند التشريعي.

ووفقا للمادة السابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، أصدرنا أيضا تقريرا مطولا عن مراجعتنا لحسابات مركز التجارة الدولية.

(توقيع) موسى جمعة أسد
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
في جمهورية تنزانيا المتحدة
رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

(توقيع) السير أمياس س. إ. مورس
المراقب المالي والمراجع العام
في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) شاشي كانت شارما
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند

١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات

موجز

رأي مراجعي الحسابات

راجع مجلس مراجعي الحسابات البيانات المالية لمركز التجارة الدولية (المركز) واستعرض عملياته للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويرى المجلس أن البيانات المالية تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي لمركز التجارة الدولية، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وأنها أعدت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الاستنتاج العام للمجلس

أفاد مركز التجارة الدولية بحصول عجز قدره ٣٢ مليون دولار وصافي خصوم بقيمة ٠,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٥، ولئن يكن مرد هذا الأمر، في جزء منه، إلى الإقرار بالإيرادات المتأتية من الاتفاقات الطويلة الأجل في عام ٢٠١٤، إلا أنه قد حصل انخفاض كبير في التبرعات، الأمر الذي يشكل خطرا ماليا يواجهه المركز. وعلى الرغم من أن المجلس يعتبر أن المركز يملك من السيولة ما يكفل وضعه السليم في الأجل المتوسط، إلا أنه بحاجة إلى تطبيق استراتيجيته المتعلقة بتعبئة الموارد، والتماس الفعالية من حيث التكاليف، واستخدام معلومات أكثر دقة، مستمدة من النظامين الجديدين اللذين يستخدمهما لإدارة الشؤون المالية والمشاريع، لإدراك ما يترتب عليه من تكاليف بشكل أفضل.

وقام المركز بتنفيذ النظام المركزي الجديد لتخطيط موارد المؤسسة، أو موجا. ولقد تم بشكل عام نقل البيانات بنجاح، ولكن عملية استعراض البيانات وإقرارها استهلكت الكثير من الموارد، مما أدى إلى ضغوط على الفريق المالي أثرت على عملية الإبلاغ خلال السنة. ولئن كان من المفترض أن يحقق نظام أو موجا، في حال استخدامه على نحو سليم، فوائد عملية في نهاية المطاف، إلا أنه أظهر على المدى القصير مواطن ضعف في الرقابة الداخلية فيما يتعلق بتقديم التقارير الإدارية مما أسفر عن تدني مستوى الشفافية في الشؤون المالية للأنشطة الخارجة عن الميزانية خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٥. ويملك المركز بوابة للمشاريع من أجل تعزيز القدرة على تقديم التقارير، وسيكون من المهم أن يستخدم المركز كلا النظامين من أجل بناء مجموعة متماسكة من التقارير لدعم القرارات الإدارية المتخذة استنادا إلى البيانات في بيئة أكثر تقييدا من جانب الجهات المانحة.

النتائج الرئيسية

الإدارة والإبلاغ في المجال المالي

أفاد المركز بوجود عجز في بيان الأداء المالي (البيان الأول) بقيمة ٣٢ مليون دولار (٢٠١٤: فائض ٧,٧ ملايين دولار). وقد حصل هذا العجز نتيجة الانخفاض الكبير في الإيرادات المعترف بها للتبرعات من ٦٧,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٣١,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٥. وقد أبرم المركز العديد من الاتفاقات الطويلة الأجل ولكن الإيرادات المتأتية عنها اعترُف بها في السنوات السابقة وقيدت النفقات المرتبطة بهذه الاتفاقات في عام ٢٠١٥ في الوقت الذي انخفضت فيه التبرعات. أما الانخفاض الذي حصل في صافي الأصول نتيجة هذه الظروف فقد قابله تحقيق مكاسب ائتمانية قدرها ١٥,٠٤ مليون دولار، بفعل التغيرات في الافتراضات الائتمانية والتسويات القائمة على التجربة. وكانت قيمة الإيرادات المتأتية من التبرعات التي اعترُف بها في عام ٢٠١٤ مرتفعة بصورة غير عادية، نتيجة الاعتراف بالإيرادات المحصلة على المدى الطويل وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

وعلى الرغم من العجز الحاصل في عام ٢٠١٥، يرى المجلس أن وضع المركز لا يزال سليما فيما يتعلق بإجمالي السيولة. ولقد باشرت الإدارة في تنفيذ استراتيجية لجمع الأموال، وهي استراتيجية تعبئة الموارد، بهدف بذل المساعي بنشاط لدى الجهات المانحة من أجل توفير موارد أكثر مرونة من خارج الميزانية. وأفادت الإدارة بأن الجهات المانحة أبدت اهتماما إيجابيا، وسيكون من المهم أن تواصل الإدارة هذه الجهود وأن ترصد وتقيم النتائج عن كثب.

الانتقال إلى النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، أو موجا

نفذ المركز، بالاشتراك مع الأمانة العامة للأمم المتحدة على نطاق أوسع، نظام أو موجا المركزي لتخطيط الموارد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وشكل تنفيذ هذا النظام تغييرا كبيرا للمركز، مع ما يقتضيه من زيادة في الجهود الإدارية وتغييرات في أداء العمليات. ولقد واجه المركز، جنبا إلى جنب مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، عقبات مهمة في تنفيذ النظام وفي إعداد التقارير اللازمة لدعم البيانات المالية. وأدى ذلك إلى التأخير في عرض البيانات المالية الكاملة بحلول شهرين. وعلى الرغم من تسوية العقبات بالتدخل اليدوي إلى حد كبير إلا أن المركز تمكن من نقل البيانات بطريقة منظمة. وتمكن المجلس أيضا، عن طريق بذل مزيد من الجهود في إطار عملية المراجعة، من الحصول على الضمانات اللازمة لدعم رأي مراجعي الحسابات. غير أنه سيكون من المهم أن يضع المركز، بمساعدة

شعبة الحسابات في الأمانة العامة للأمم المتحدة، مشروعاً واضحاً لخطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٦، يقوم على زيادة الإلمام بسبل الإبلاغ عبر نظام أوموجا لكفالة تقديم التقارير في حينها وتوفير السجلات الداعمة الفعالة.

ويوفر نظام أوموجا قدراً أكبر من الوضوح والانضباط فيما يتعلق بفصل الواجبات، بيد أن المجلس لاحظ انخفاضاً في بعض عمليات الرقابة كما هي الحال في كشف المرتبات وتسويات حساب المقاصة في نظام أوموجا. وفي حين جرى اعتماد عمليات للتخفيف، إلا أنها لم تكن فعالة وينبغي ألا تحيد النظر عن القيام بعملية توفيق على نحو تام. ولاحظ المجلس أيضاً أن أفرقة التمويل استمرت في القيام بعمليات إضافية للتدقيق في البيانات الواردة من الموظفين المعيّنين بالبرامج، مما يبين أن أداء نظام أوموجا، في وقت مراجعتنا للحسابات، لم يكن على أقصى قدر من الكفاءة، وأن مستخدمي هذا النظام بحاجة إلى التدريب والدعم المستمرين.

وإن عملية الانتقال إلى هذا النظام والإعداد لتنفيذه قد أسفرت عن عدم تقديم تقارير مالية منتظمة بشأن الميزانيات والبرامج في الربعين الثالث والأخير من عام ٢٠١٥. وبالمثل حصل تأخير في تقديم التقارير الإدارية في عام ٢٠١٦، إذ صدر التقرير الأول في أيار/مايو. ويقر المجلس بصعوبة منعطف التعلم على استخدام النظام المركزي الجديد لتخطيط موارد المؤسسة، في المرحلة الانتقالية، لكنه يعتقد أنه من المهم أن يعمد المركز إلى النظر بعناية في احتياجاته المتعلقة بتقديم التقارير وإعداد مجموعة من التقارير الإدارية في الوقت المناسب لدعم اتخاذ القرارات الإدارية باستخدام الخصائص الوظيفية الجديدة. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى الضغوط المالية التي يواجهها المركز.

وخلال السنوات العشر الماضية كان المركز يعتمد على بوابة مشاريع لتأمين المعلومات اللازمة لدعم الأنشطة الخارجة عن الميزانية وتوفير الخاصية الوظيفية التي لم تكن متاحة في نظام المعلومات الإدارية المتكامل وليست متاحة حالياً في نظام أوموجا. وحتى الآن، بلغت تكاليف التحديث ٧٦٧ ٠٠٠ دولار وهناك مرحلة أخرى من مراحل التحديث يحل موعدها في عام ٢٠١٦ أدرجت في إطار ميزانية تمويل عمليات تحقيق الكفاءة المؤسسية. وبالرغم من أن البوابة ستحقق فوائد للمركز يرى المجلس أنه من المهم أن يجري المركز تقييماً كاملاً للتكاليف والفوائد المتعلقة بالبوابة وتقييماً لفعاليتها. ومن المهم أيضاً التأكد من إمكانية إدماج البوابة كلياً مع بيانات أوموجا، وضمان وجود مصدر بيانات واحد للمعلومات، حيثما أمكن ذلك.

توصيات السنوات السابقة

نفذ المركز تنفيذًا كاملاً أربع توصيات من أصل التوصيات الثمانية التي قدمها المجلس في تقريره عن البيانات المالية لعام ٢٠١٤ (أي ما يمثل نسبة ٥٠ في المائة من المجموع)، في حين كانت ثلاث توصيات قيد التنفيذ (٣٧,٥ في المائة من المجموع)، وتوصية واحدة قد تجاوزتها أحداث حصلت مؤخرا (١٢,٥ في المائة من المجموع). وتابع المجلس تنفيذ عشر توصيات من تقريره المتعلقين بمراجعة الحسابات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣ التي أبلغ أنها لم تنفذ بعد في تقرير عام ٢٠١٤. ومنها ست (٦٠ في المائة) قد نفذت بالكامل، وواحدة (١٠ في المائة) قيد التنفيذ، وثلاث (٣٠ في المائة) أغلقها المجلس وتمت متابعتها من خلال التوصيات اللاحقة التي كررت النقاط التي أثارها المجلس. وقد لاحظ المجلس على وجه الخصوص تحقيق مزيد من التقدم المطلوب فيما يتعلق بالاسترداد الكامل للتكاليف كوسيلة لتحسين فهم تكاليف المشاريع التي يضطلع بها المركز وضرورة تقييم مخاطر الغش.

وقدم المجلس التوصيات الرئيسية التالية، التي تنص على أن المركز ينبغي أن يقوم بما يلي:

- (أ) إجراء تقييم رسمي لنجاح الاستراتيجية التي يعتمدها لتعبئة الموارد ومواصلة نظره في خيارات أخرى من قبيل خفض التكاليف لضمان أن تكون تكاليف دعم البرنامج كافية لتغطية التكاليف الكاملة لأنشطة المشاريع؛
- (ب) تمشيا مع التوجيهات الصادرة عن الأمانة العامة للأمم المتحدة، تجربة أي عمليات جديدة لإنتاج الحسابات قبل نهاية السنة لضمان إرساء إجراءات قوية للإغلاق، ووضع جدول زمني واضح للتقارير التي ستكون مطلوبة لدعم البيانات المالية؛
- (ج) تقديم تدريب خاص لموظفي البرامج للتأكد من فهمهم قواعد وإجراءات تسلسل سير العمل المتبع لتجهيز المعاملات في نظام أوموجا التي أصبحوا حاليا مسؤولين عنها؛
- (د) استعراض احتياجات الإبلاغ المرتبطة بأعماله ووضع جدول زمني واضح لإصدار التقارير المالية الخاصة بالموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية في الوقت المناسب باستخدام نظام أوموجا وضمان التوافق بين حسابات المقاصة وضوابط كشف المرتبات؛
- (هـ) تسجيل تكاليف وفوائد تحديث بوابة المشاريع وضمان أن تتوافق المعلومات، في حال إنتاجها من بوابة المعلومات، مع المعلومات عن المشاريع في نظام أوموجا.

ألف - الولاية والنطاق والمنهجية

- ١ - مركز التجارة الدولية هو وكالة للتعاون التقني تشترك في تمويلها الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، ويعمل على حفز صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويستخدم المركز أكثر من ٣٠٠ موظف.
- ٢ - وراجع مجلس مراجعي الحسابات البيانات المالية للمركز، واستعرض عملياته للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وفقاً لقرار الجمعية العامة ٧٤ (د-١) لعام ١٩٤٦. وقد أجريت مراجعة الحسابات وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، فضلاً عن المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتتطلب تلك المعايير امتثال المجلس للمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ مراجعة الحسابات للتأكد بشكل معقول مما إذا كانت البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية.
- ٣ - وقد أجريت مراجعة الحسابات أساساً لتمكين المجلس من تكوين رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية تعرض بصورة نزيهة الوضع المالي للمركز في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد تضمن ذلك تقييم ما إذا كانت النفقات المسجلة في البيانات المالية قد جرى تكبدها للأغراض التي وافقت عليها الهيئات الحاكمة، وما إذا كانت الإيرادات والمصروفات قد صُنفت وسُجّلت على النحو السليم وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وشملت المراجعة أيضاً استعراضاً عاماً للنظم المالية والضوابط الداخلية وفحصاً اختبارياً للسجلات المحاسبية وغيرها من الأدلة الداعمة بالقدر الذي اعتبره المجلس ضرورياً لتكوين رأي عن البيانات المالية.
- ٤ - واستعرض المجلس أيضاً عمليات المركز بموجب البند ٧-٥ من النظام المالي للأمم المتحدة، مع التركيز على بدء العمل بنظام إدارة الموارد في المؤسسة (أوموجا) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وفي معرض مراجعة الحسابات، أجرى أعضاء المجلس زيارة إلى مقر المركز في جنيف. وواصل المجلس عمله بالتعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية لكفالة تغطية منسّقة. وأبرز ذلك ضرورة أن يصبح المركز منظمة قائمة على البيانات وأن يحسّن أنشطته المتعلقة برصد الأداء والإبلاغ عنه وأن يركز على الموازنة الاستراتيجية لبرامجه ومشاريعه. ويؤيد المجلس هذه الملاحظات.
- ٥ - ويتناول هذا التقرير مسائل يرى المجلس أنه ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إليها. ونوقش تقرير المجلس مع إدارة مركز التجارة الدولية التي عرضت آراؤها في هذا التقرير على النحو المناسب.

باء - النتائج والتوصيات

حقائق رئيسية	
٧٠,٦ مليون دولار	مجموع الإيرادات في عام ٢٠١٥، ويمثل ذلك انخفاضا مقارنة بمبلغ ١٠٩,٦ ملايين دولار في عام ٢٠١٤.
١٠٢,٦ مليون دولار	مجموع النفقات في عام ٢٠١٥، ويمثل ذلك ارتفاعا مقارنة بمبلغ ١٠١,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٤.
٣١,٨ مليون دولار	مجموع التبرعات في عام ٢٠١٥، ويمثل ذلك انخفاضا مقارنة بمبلغ ٦٧,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٤.
٤٠ مليون دولار	المصروفات المتكبدة في عام ٢٠١٥ المتعلقة باتفاقات مشاريع تم توقيعها قبل عام ٢٠١٥ والاعتراف بإيراداتها في السنوات السابقة.

١ - متابعة توصيات السنوات السابقة

٦ - من مجموع التوصيات الثماني المقدمة من المجلس في تقريره عن البيانات المالية لعام ٢٠١٤، نفذ المركز بالكامل أربع توصيات (٥٠ في المائة)، وكانت ثلاث توصيات (٣٧,٥ في المائة) قيد التنفيذ، وتجاوزت الأحداث الأخيرة توصية واحدة (١٢,٥ في المائة). وتابع المجلس تنفيذ عشر توصيات من تقريرتي الفترتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣ التي أبلغ أنها لم تنفذ بعد في تقرير عام ٢٠١٤. ومن مجموع هذه التوصيات نفذت ست توصيات بالكامل (٦٠ في المائة)، وكانت توصية واحدة (١٠ في المائة) قيد التنفيذ، وثلاث توصيات (٣٠ في المائة) قد أغلق المجلس ملفاتها وجرت متابعتها عن طريق التوصيات اللاحقة التي عاودت التأكيد على النقاط التي أثارها المجلس. ويتضمن مرفق هذا التقرير شرحا مفصلا عن حالة تنفيذ التوصيات السابقة.

٧ - وما زال العمل جاريا على تنفيذ التوصية السابقة الداعية إلى أن يستعرض المركز منهجيته لقيود تكاليف دعم البرامج واسترداد التكاليف المحملة على جميع المشاريع، وهي توصية مكررة في هذا التقرير، مع مراعاة بدء العمل بنظام أوموجا وبوابة المشاريع الجديدة. ويؤكد هذا التقرير مجددا في سياق تحديات التمويل في المستقبل التوصية المعلقة الواردة في تقرير المجلس عن فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/69/5 (Vol. III)) بضرورة أن يضع المركز خطة تمويل لتغطية التزامات نهاية الخدمة.

٢ - الاستعراض المالي العام

٨ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بلغ صافي التزامات مركز التجارة الدولية ٤١٤ ٠٠٠ دولار (في عام ٢٠١٤، بلغ صافي الأصول ١٦,٦ مليون دولار)، وهو ما يمثل انخفاضاً في صافي الأصول قدره حوالي ١٧ مليون دولار. وانخفض مجموع الأصول من ١٣٤,٦ مليون دولار (في عام ٢٠١٤) إلى ٩٩,٣ مليون دولار (في عام ٢٠١٥) نتيجة للانخفاض الكبير في التبرعات الطويلة الأجل المستحقة القبض من ٤٧,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ١٩,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٥. وانخفضت التبرعات القصيرة الأجل المستحقة القبض من ٣٥,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٣١,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٥. وعكس هذا التغيير انخفاضاً عاماً كبيراً في التبرعات. وظلت النقدية ومكافئاتها النقدية والاستثمارات منسجمة عموماً مع السنة السابقة عند مبلغ ٤٤,٤ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ مقارنة بمبلغ ٤٧,٦ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، حيث استمرت أنشطة الأعمال الأساسية بمستويات متماثلة.

٩ - وأبلغ المركز أن مجموع التزاماته بلغ ٩٩,٧ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (عام ٢٠١٤: ١١٨ مليون دولار). ونجم هذا الانخفاض الكبير عن مكسب اكتواري ناجم عن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين بلغ حوالي ١٥ مليون دولار، بسبب التغييرات في الافتراضات المالية والتعديلات القائمة على التجربة المكتسبة فيما يخص الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وأسفر ذلك عن تخفيض إجمالي الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين من ٩٠,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٧٨,٨ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٥. وانخفضت المبالغ المدفوعة مقدماً انخفاضاً كبيراً من ١٩,٣ مليون دولار إلى ١٢ مليون دولار بسبب الاعتراف بالإيرادات تماشياً مع تنفيذ المشاريع والتخفيض في عدد الاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة الموقعة في السنة التي أُرجئ فيها تسجيل الإيرادات.

الأداء المالي

١٠ - أبلغ المركز عن عجز قدره ٣٢ مليون دولار^(١) عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (في عام ٢٠١٤: فائض قدره ٧,٧ ملايين دولار). وبلغ مجموع الإيرادات للسنة ما قدره ٧٠,٦ مليون دولار (في عام ٢٠١٤: ١٠٩,٦ ملايين دولار)، وتأتي معظمها من الأنصبة المقررة البالغة ٣٧,٢ مليون دولار، مع مجيء إيرادات

(١) يمثل العجز مجموع المصروفات مخصوماً منها مجموع الإيرادات لعام ٢٠١٥ المفصّل عنها في بيان الأداء المالي.

إضافية من التبرعات تبلغ ٣١,٨ مليون دولار، حيث شكّلت هذه الأخيرة في السنوات السابقة أغلب الموارد التي جمعها المركز سنويا (٤٠,٥ مليون دولار و ٦٧,٩ مليون دولار على الترتيب في عام ٢٠١٤). ويمثل ذلك انخفاضا كبيرا في الأداء المالي العام للمركز. ويُعزى العجز المبلغ عنه بشكل أساسي إلى اختلافات التوقيت في الاعتراف بالإيرادات والمصروفات حيث جرى الاعتراف بالإيرادات في السنة السابقة بينما نُفّذت المشاريع وأدرجت نفقاتها في عام ٢٠١٥.

١١ - ويُعترف بالإيرادات المتأتية من التبرعات مقدما، وذلك عند توقيع الاتفاق مع الجهة المانحة، أو يوحد الاعتراف بها إذا كان الاتفاق يتضمن شروطا إلزامية تتعلق باستخدام الأموال. وقد وقّع المركز عدة اتفاقات متعددة السنوات تم الاعتراف بها بالكامل في عام ٢٠١٤، وهو ما أسفر عن زيادة كبيرة في الإيرادات والمبالغ المستحقة القبض في تلك السنة، بما يعكس دورة التمويل الوارد من الجهات المانحة. وتتيح غالبية اتفاقات المركز مع الجهات المانحة الاعتراف مقدما بالإيرادات. ولذا تم تمويل بعض المصروفات في عام ٢٠١٥ من خلال الإيرادات المعترف بها في عام ٢٠١٤ تماشيا مع متطلبات المعيار ٢٣ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويبين الجدول أدناه اتجاه التبرعات المستحقة القبض على مدى فترة ثلاث سنوات.

الجدول الثاني-١

التبرعات المستحقة القبض للفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التبرعات المستحقة القبض	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
المتداولة	٣١٢٠٣	٣٥٧٦١	٣١٧٤٥
غير المتداولة	١٩٣٠١	٤٧٨٦٤	٣٩٤٩٦
المجموع	٥٠٥٠٤	٨٣٦٢٥	٧١٢٤١

المصدر: تقييم المجلس لتبرعات المركز المستحقة القبض في البيانات المالية لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٤.

١٢ - وفي ضوء الانخفاض في صافي الأصول والعجز المسجل في الفترة، سيتعين على المركز أن ينظر في الخطر الذي قد يطرحه هذا الاتجاه على عملياته وما إذا كان بالإمكان أن يستمر ذلك. وقد لاحظ المجلس أن المركز لديه استراتيجية لحشد الموارد مدتها ثلاث سنوات، تتولى تنسيقها لجنة توجيهية ترمي إلى تأمين مستوى ملائم من التمويل من الجهات المانحة. وتمثل الاستراتيجية في تنويع وتوسيع مصادر التمويل من أجل توفير إيرادات أكثر استدامة وقابلية للتنبؤ؛ والتسويق الأفضل لعروض المركز البرنامجية وجعله أكثر استجابة لبيئة متغيرة.

١٣ - ومن أجل تفعيل الاستراتيجية، يقوم المركز بتعميق الشراكات مع الممولين الحاليين؛ وتنويع قاعدته التمويلية وإنشاء هياكل لإدارة حشد الموارد. واللجنة التوجيهية للمركز المعنية بحشد الموارد هي هيئة تنسيق رفيعة المستوى مسؤولة عن تنسيق الاستراتيجية ورصدها وتنفيذها. وعلاوة على ذلك، عيّن المركز نقاط اتصال معنية بالجهات المانحة تقود العلاقات مع جميع كبار ممولي المركز. وتعتبر الإدارة أن هذه التطورات ستضفي المزيد من الانسجام والكفاءة على جهود حشد الموارد وتحقيق استقرار الموارد المتأتية من التبرعات في الأجل المتوسط إلى الطويل.

١٤ - وقد لاحظ المجلس أن استراتيجية حشد الموارد لا تحدد مستوى التمويل المطلوب أو كيفية تقييم نجاح الاستراتيجية. وسيكون من المهم أن يقدم المركز تحديثات منتظمة عن التقدم المحرز وأن يجمع بين ذلك وبين تحسين المعلومات عن مستوى التبرعات وطريقة تقديمها. ويبيّن التحليل الذي أجراه المجلس لأحدث القيم المحدّدة في تقرير المدير التنفيذي المصاحب للبيانات المالية أنه جرى تحديد مبلغ ٢٦٢ مليون دولار كقناة تمويلية محتملة في المستقبل. وينقسم ذلك على النحو التالي:

- جمع الأموال الجاري حالياً (الاحتمال أقل من ٥٠ في المائة) - ١٣٧ مليون دولار (٥٢ في المائة)
- المناقشة مع الجهات المانحة (الاحتمال أكبر من ٥٠ في المائة) - ٩٠ مليون دولار (٣٤ في المائة)
- التزام الجهات المانحة (الاحتمال أكبر من ٩٠ في المائة) - ٣١ مليون دولار (١٢ في المائة)
- الاتفاقات الموقعة مع الجهات المانحة أو تلقي التمويل بالفعل (الاحتمال أكبر من ٩٩ في المائة) - ٤ ملايين دولار (١٢ في المائة)

١٥ - وبالنظر إلى مستوى التمويل المتاح من الجهات المانحة في هذه المرحلة، من المهم أن يواصل المركز جهوده وأن يستكشف خيارات أخرى مثل إمكانية تخفيض النفقات. وقد أوصى المجلس في تقريره السابق (A/70/5 (Vol III)) بضرورة أن يحيط المركز بشكل أفضل بأسس تحديد تكاليفه، ومن المهم، كجزء من ذلك، أن يواصل المركز استعراض معدلات استرداد التكلفة الكاملة، وكفالة أن توفر أنشطة المشاريع مساهمة مناسبة في تغطية المصروفات العامة. وسيواصل المركز رصد تلك النفقات من خلال المعلومات الجديدة التي وردت الآن من بوابة المشاريع الجديدة. ومثلما أفاد المجلس في عام ٢٠١٤، فإن هذه البيانات

ضرورة لتوفير تحليل أغنى للقوى المحركة لتكاليف المشاريع وكفالة الاسترداد الكامل لتكاليف أنشطة المشاريع. وحيث إن بوابة المشاريع الجديدة لم يبدأ تفعيلها سوى مؤخرا، فمن المبكر القول ما إذا كانت الإدارة تستخدم البيانات المجموعة استخداما كاملا. وأدت أيضا الضغوط على أفرقة التمويل، والتأخيرات في الإبلاغ بسبب افتقار نظام أو موجا إلى خاصية وظيفية تتيح الإبلاغ، إلى عرقلة إحراز مزيد من التقدم.

١٦ - ويوصي المجلس المركز بإجراء تقييم رسمي لنجاح الاستراتيجية التي يعتمد عليها لتعبئة الموارد ومواصلة نظره في خيارات أخرى من قبيل خفض التكاليف لضمان أن تكون تكاليف دعم البرنامج كافية لتغطية التكاليف الكاملة لأنشطة المشاريع.

١٧ - وأبلغ المركز أن مصروفاته عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بلغت ١٠٢,٧ مليون دولار (عام ٢٠١٤: ١٠١,٩ مليون دولار). وعلى غرار السنوات السابقة، ترتبط معظم التكاليف التي تكبدها المركز بمرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم (٥٤,٨ مليون دولار). وأبلغ أن التكاليف غير المتعلقة بالموظفين (تكاليف الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين) بلغت ١٨,٢ مليون دولار، في حين بلغت مصروفات التشغيل الأخرى ما قدره ١٥,١ مليون دولار. وبلغ مجموع التكاليف الأخرى ١٤,٥ مليون دولار، وشملت التدريب والسفر والمصروفات المتعلقة بالعملات الأجنبية والمنح والاستهلاك والإهلاك. ويبين الجدول الثاني-٢ أدناه تحليل المجلس لمصروفات المركز.

الجدول الثاني-٢

مصرفات مركز التجارة الدولية في السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

نوع المصروفات	٢٠١٥ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	٢٠١٥ (النسبة المئوية من المجموع)	٢٠١٤ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	٢٠١٤ (النسبة المئوية من المجموع)
مراتب الموظفين وبدلاتهم واستحقاقهم	٥٤ ٨٢١	٥٣,٤	٥٥ ١٥٢	٥٤,١
تعويضات وبدلات غير الموظفين	١٨ ٢٢٨	١٧,٨	١٥ ٩٥٧	١٥,٧
التدريب	٤ ٩٨٤	٤,٩	٥ ٤٣٧	٥,٤
السفر	٤ ٢٤٢	٤,١	٤ ٧٣٨	٤,٧
المصرفات المتعلقة بالعملة الأجنبية	٣ ٧٥٧	٣,٧	٦ ٥٣٢	٦,٤
المنح وتحويلات أخرى	١ ٠٧٥	١	١ ١٦٣	١,١
الاستهلاك والإهلاك	٤٣١	٠,٤	٢١٣	٠,٢
مصرفات التشغيل الأخرى	١٥ ١١٦	١٤,٧	١٢ ٦٨٠	١٢,٤
المجموع	١٠٢ ٦٥٤	١٠٠	١٠١ ٨٧٢	١٠٠

المصدر: تحليل مجلس مراجعي الحسابات لبيان الأداء المالي لمركز التجارة الدولية عن عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

١٨ - والعملة الوظيفية للمركز هي دولار الولايات المتحدة، غير أن المركز كثيرا ما يتلقى المساهمات من الجهات المانحة بعملتها أو يتكبد نفقات بالفرنك السويسري نظرا إلى موقعه. وقد شهد عام ٢٠١٥ تقلبات ضارة في أسعار العملات التي يستخدمها المركز، الأمر الذي أسفر عن خسائر في صرف العملات الأجنبية قدرها ٣,٨ ملايين دولار خلال العام. وتنجم هذه الخسائر عن تسوية المعاملات بعملات أجنبية (الخسائر المتحققة) وتحويل البنود النقدية المدرجة في بيان المركز المالي باستخدام سعر الصرف المعمول به في تاريخ الإبلاغ (الخسائر غير المتحققة).

١٩ - ويُعدّ المركز الميزانية لكل فترة سنتين على أساس نقدي معدل، وتُقارَن الميزانية المعتمدة بالمبالغ الفعلية التي ترد في البيان الخامس. وهذه المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية لا تُعرض سوى بالنسبة للأنشطة الممولة عن طريق الميزانية العادية، والمتمثلة أساسا في الأنصبة المقررة الواردة من الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. وقد مثلت الأنشطة الممولة من الميزانية العادية، عند تحويلها إلى أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ٥٧ في المائة من مجموع الإيرادات و ٤٠ في المائة من مجموع المصروفات (تقدم الملاحظة ١٦ على البيانات المالية مزيداً من التفاصيل).

٢٠ - كانت النفقات الفعلية من الميزانية العادية المبلغ عنها في عام ٢٠١٥ أقل من المتوقع بمقدار ٤٣٢ ٠٠٠ دولار (١,١ في المائة). ويقل هذا عن النقص في الإنفاق في السنوات السابقة، مما يعكس صعوبة أكبر في البيئة المالية، مما يعني أن أموال الميزانية العادية يتم استخدامها بصورة أكبر. وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، مثلت الإيرادات والمصروفات الفعلية للمركز على التوالي ٩٧,٥ في المائة و ٩٦,٦ في المائة من الميزانية النهائية. وتمثل هذه النسب مستويات عالية من تنفيذ الميزانية. وترد تفسيرات للفروق بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية لعام ٢٠١٥ في التقرير المالي للمدير التنفيذي. وكانت المجالات الرئيسية التي أبرزت هي زيادة الإنفاق تحت بند التكاليف غير المتعلقة بالوظائف بسبب عمليات تجديد المباني الإضافية وتوظيف مساعدة مؤقتة عامة لتنفيذ نظام أوموجا وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة أو نقلها من أجل تنفيذ الأنشطة الفنية.

٢١ - تُقدم الميزانية العادية لمركز التجارة الدولية بالفرنك السويسري إلى الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية تمثيلاً مع الترتيبات الإدارية التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢٧٦/٥٩. ولاحظ المجلس أن المركز يواجه حالياً تحديات إضافية في الميزانية ناشئة عن الانخفاض في الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وقد أبلغتنا إدارة مركز التجارة الدولية بأن الميزانية قد جرى تعديلها من جانب الأمم المتحدة لتكون أقل بمبلغ ٢,٧ مليون فرنك سويسري لتصل إلى ٧٢,٣ مليون فرنك سويسري كي تعكس "إعادة تقدير التكاليف" وفروق أسعار الصرف في إطار تحويل حصة الأمم المتحدة من دولارات الولايات المتحدة إلى الفرنك السويسري. وكان المركز قد خطط برنامج عمله المعتمد على أساس ميزانية قدرها ٧٥ مليون وسوف يؤدي الانخفاض إلى ضغوط تشغيلية إضافية سيتعين على المركز التعامل معها في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. والمدى الدقيق لعملية "إعادة تقدير التكاليف" الذي ينبغي تطبيقه هو مثير اعتراض من جانب المركز ولم يتم فرض التخفيض من جانب أي من هيئات استعراض الميزانية. ويشجع المجلس المركز على العمل مع مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات لفهم التعديلات المدخلة على ميزانية المركز والتفاوض بشأنها بحيث لا تتغير الميزانية الأصلية التي جرى النظر فيها واعتمادها من جانب الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

التحليل المالي

٢٢ - قام المركز، في إطار التحليل المالي، بتقييم النسب المالية للمركز وأصوله وخصومه الرئيسية (الجدول الثاني-٣).

الجدول الثاني-٣
النسب المالية

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	
٢,٨٤	٢,٧٦	نسبة التداول ^(١) (نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة)
١,١٤	٠,٩٩٥	نسبة مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم ^(٢) (نسبة الأصول إلى الخصوم)
١,٢٦	١,٢٩	نسبة النقدية ^(ج) (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل: الخصوم المتداولة)
٢,٧٦	٢,٦٦	نسبة السيولة السريعة ^(د) (النقدية + الاستثمارات + الحسابات المستحقة القبض: الخصوم المتداولة)
٩٠ ٢٧٢	٧٨ ٧٦٧	التزامات نهاية الخدمة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
%٧٦,٥	%٧٩	التزامات نهاية الخدمة كنسبة مئوية من الخصوم

المصدر: البيانات المالية لمركز التجارة الدولية لعام ٢٠١٥.

(أ) تشير النسبة المرتفعة إلى قدرة الكيان على تسديد خصومه القصيرة الأجل.

(ب) النسبة المرتفعة هي مؤشر جيد على الملاءة المالية.

(ج) نسبة النقدية هي مؤشر على ما يملكه الكيان من سيولة، إذ أنها تقيس حجم النقدية أو مكافئات النقدية أو الأموال المستثمرة المتوافرة ضمن الأصول المتداولة لتغطية الخصوم المتداولة.

(د) نسبة السيولة السريعة هي نسبة أكثر تحفظاً من نسبة السيولة الجارية لأنها لا تشمل المخزون والأصول الجارية الأخرى، التي يكون تحويلها إلى نقدية أصعب. ويدل ارتفاع النسبة على أن المركز الحالي يتسم بمستوى أعلى من السيولة.

٢٣ - ويلاحظ المجلس أن النسب الحالية ونسب النقدية لا تزال سليمة، رغم حدوث انخفاض طفيف بالمقارنة مع السنة السابقة. ومع ذلك، كان هناك تدهور ملحوظ في نسبة مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم. ولدى المركز حالياً سيولة قدرها ٠,٩٩ دولار لتغطية كل دولار من مجموع الخصوم. وتمثل استحقاقات نهاية الخدمة حوالي ٧٩ في المائة من مجموع الخصوم لدى مركز التجارة الدولية في عام ٢٠١٥ (٧٦ في المائة في ٢٠١٤)، ويتواصل الارتفاع كنسبة مئوية من مجموع الخصوم. وبالنظر إلى طبيعة تلك الخصوم الطويلة الأجل، لا يرى المجلس أن هناك أي خطر فوري على السيولة داخل المركز، وهو راض عن تقييم الإدارة أن المركز لا يزال يشكل شاغلاً مستمراً.

٢٤ - وقد انخفض حجم الالتزامات المتعلقة بنهاية الخدمة من ٩٠,٣ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ليصل إلى ٧٨,٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وليس لهذه الالتزامات تمويل في الوقت الحالي، وهي تمثل مدفوعات مقبلة

للموظفين عن استحقاقات ناشئة عن الخدمة الحالية والسابقة. وقد اعتمد المركز الموقف الذي تتبناه الأمم المتحدة (انظر قرار الجمعية العامة ٢٤٤/٦٨) والقاضي بالاستمرار في دفع استحقاقات الموظفين عندما تصبح مستحقة الدفع. وبالنسبة للموظفين الممولين من الميزانية العادية، لا تشمل الاستحقاقات المتراكمة خلال الفترة عن طريق الاشتراكات المقررة. وبالنسبة للموظفين الممولين من الموارد الخارجة عن الميزانية، فإن هذه التكاليف تُسترد من الجهات المانحة كجزء من ميزانية المشاريع. والمركز بصدد تحديد إمكانية أن يطرأ تغيير على النهج المتبع في تمويل هذه الالتزامات. وسيكون من المهم ضمان وجود توزيع عادل لتغطية هذه التكاليف فيما بين المساهمات من الميزانية العادية والمساهمات الخارجة عن الميزانية.

٣ - الانتقال إلى النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسة - أوموجا

عرض عام عن الانتقال

٢٥ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، نفذ المركز نظام الأمم المتحدة لتخطيط الموارد في المؤسسة - أوموجا. وتم إدخال هذا النظام البراجمي الجديد كجزء من بدء التنفيذ بالاشتراك مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والعديد من الكيانات الأخرى ذات الصلة بالأمانة العامة. ويدعم نظام أوموجا عمليات سير الأعمال التالية: إدارة الشؤون المالية والميزانية، والموارد البشرية، وإدارة القوى العاملة، والمشتريات، وخدمات الدعم المركزية. وكان المجلس قد قدم تقريراً منفصلاً بشأن تنفيذ نظام أوموجا إلى الجمعية العامة.

٢٦ - وكان الانتقال إلى نظام أوموجا في المركز مشروعاً حافلاً بالمتطلبات بسبب اعتماد المركز على الجدول الزمني للمشروع ومواصفات النظام، وهي أمور حددها الأمانة العامة للأمم المتحدة. وشكّل التنفيذ تحدياً بصفة خاصة فيما يتعلق بنقل المعلومات المالية وإنتاج الحسابات، وهو ما قررت الأمانة العامة أن يتم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وذلك قبل أقل من شهرين من نهاية السنة المالية. ونتيجة لذلك، تم إعداد البيانات المالية باستخدام عشرة أشهر من بيانات المعاملات التي كانت مسجلة في النظام القديم - نظام المعلومات الإدارية المتكامل - وبيانات المعاملات عن الفترتين الأخيرتين لعام ٢٠١٥ المسجلة في نظام أوموجا. وأدى ذلك إلى تأخير قيام الأمانة العامة للأمم المتحدة بإغلاق دفاتر الأستاذ العامة وتأخر بدء عملية إنتاج الحسابات لعام ٢٠١٥.

٢٧ - ونتيجة لذلك، قررت الأمانة العامة للأمم المتحدة أن يقوم المركز وكذلك الكيانات الأخرى التي تنتقل إلى النظام الجديد بتأخير تقديم البيانات المالية إلى مجلس مراجعي الحسابات لمدة شهرين. وتعين على المجلس بذل جهد إضافي للتوفيق بين سجل المراجعة

والبيانات المالية، وكان ذلك أمرا صعبا ومعقدا، إلا أن المجلس استطاع تأكيد إيجاد سجل مناسب للمراجعة فيما بين السجلات المالية لمركز التجارة الدولية.

انتقال البيانات

٢٨ - كانت الأرصدة المحولة من النظام القديم إلى نظام أوموجا لها سجل مراجعة واضح في شكل جداول بيانات يدوية يتم فيها التوفيق بين الأرصدة الختامية لنظام المعلومات الإدارية المتكامل والأرصدة الافتتاحية لأوموجا بعد التحويل. وأجرى المركز عمليات للتحقق من البيانات للأصول غير المتداولة، والمبالغ المستحقة الدفع والمستحقة القبض، ودتر الأستاذ العام، والمعلومات الإدارية. ورحب المجلس بعمليات التحقق الإضافية التي قام بها موظفو المالية بالمركز للتحقق من دقة الأرصدة المحولة، بما يمثل نهجا سليما يتسم بحسن الإدارة.

٢٩ - ويتطلب انتقال البيانات بعض الاستعدادات لكفالة إمكانية استخدام جميع الخواص الوظيفية للوحدات المالية في نظام أوموجا. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، تهيئة المنح من أجل اتفاقات التبرعات ونقل الالتزامات غير المصفاة باعتبارها أوامر شراء. وقبل تنفيذ نظام أوموجا، استخدم مركز التجارة الدولية جداول بيانات غير متصلة بالشبكة وقام بتعديلات يدوية للدفاتر اليومية لتسجيل التبرعات في دفتر الأستاذ، الأمر الذي زاد من احتمال الخطأ. ولدى المركز حاليا خاصية وظيفية ضمن نظام أوموجا لتسجيل الاتفاقات مع الجهات المانحة والتشغيل الآلي لقيودات دفتر الأستاذ فيما يتعلق بالتبرعات من أجل الاعتراف بالإيرادات وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويسلم المجلس بأن الاستعدادات هي عملية تستغرق وقتا طويلا جدا بالنسبة للمركز.

التأثير على عملية إنتاج الحسابات

٣٠ - كان للانتقال إلى نظام أوموجا أثر كبير على توقيت وتعقيد عملية إنتاج الحسابات وتأخر تقديم البيانات المالية الرسمية إلى المجلس إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦. ويعزى ذلك في جزء منه إلى عدم الإلمام بأدوات الإبلاغ المتاحة في نظام أوموجا. ومع زيادة إلمام موظفي المركز بالنظام في عام ٢٠١٦، ينبغي أن تكون عملية إنتاج الحسابات أكثر يسرا. ومع ذلك، سيتعين على المركز مواصلة تقييم الاحتياجات التدريبية الجارية لمستعملي النظام وكفالة أن يستمر في التواصل الوثيق مع مجموعات مستخدمي نظام أوموجا.

٣١ - وفي إطار إعداد البيانات المالية لعام ٢٠١٥ كانت هناك تعقييدات في تحديد العلاقة بين رموز الإيرادات والمصروفات في نظام المعلومات الإدارية المتكامل وتلك الرموز في نظام أوموجا، نظراً لاختلاف هياكل الترميز فيما بينهما. ويسعى نظام أوموجا إلى مواءمة هياكل ترميز الحسابات عبر جميع كيانات الأمم المتحدة، وينبغي أن تكون المسألة المحددة في هذه السنة أمراً يتعلق تحديداً بالانتقال الذي حدث عام ٢٠١٥. وبالمثل، كانت هناك تعقييدات إضافية ناشئة عن الاستخدام الكبير للتعديلات اليدوية، الناشئة عن إخفاقات عديدة في إدخال دفعات البيانات، وذلك على سبيل المثال في إعادة تخصيص التبرعات القصيرة الأجل والطويلة الأجل المستحقة القبض التي ينبغي أن تستخدم المعلومات التي سبق تخزينها في النظام.

٣٢ - ولاحظ المجلس أن هناك أكثر من ٢ ٠٠٠ دفتر من دفاتر اليومية (حوالي ٥ ٠٠٠ من السطور الفردية) قد جرى نشرها بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بما في ذلك التعديلات اليدوية وعمليات إعادة التصنيف. وتجاوز حجم التعديلات توقعات المجلس، وهو يعكس أوجه القصور في عملية إنتاج الحسابات. وكان هناك أيضاً عدد كبير من الدفاتر اليومية للتحويلات في نظام أوموجا (ما يقرب من ٤ ٠٠٠ من السطور الفردية).

٣٣ - وتعترم الأمم المتحدة تنفيذ مشروع للتشغيل الآلي لإنتاج الحسابات للبيانات المالية لعام ٢٠١٦. وهذا يتيح فرصة لضمان أن يتم تحديد رموز ميزان المراجعة بشكل أكثر آلية واتساقاً بين هيئات الأمم المتحدة. ومع أن المجلس يقر بأن المشروع تقوده الأمم المتحدة، فإن المركز بحاجة إلى ضمان أن يكون لديه ما يكفي من الثقة أن التشغيل الآلي سيعمل بنجاح، للتقليل إلى أدنى حد من احتمال أن تفشل العملية وتتسبب في تعطيل أعمال الفريق المالي وتكرار التأخير في تقديم البيانات المالية. ولاحظ المجلس أن الأمانة العامة للأمم المتحدة قد شرعت مؤخراً في العمل مع الكيانات المتأثرة بالمشروع من خلال إصدار تعليمات وتقديم الدعم تحضيراً لبدء التنفيذ.

٣٤ - ويوصي المجلس بأن يواصل المركز استعراض نطاق وطبيعة التعديلات اليدوية والدفاتر اليومية من أجل تحديد احتياجات التدريب وأوجه الكفاءة في العمليات.

٣٥ - ويوصي المجلس كذلك أن يقوم المركز، تمشياً مع التوجيهات الصادرة عن الأمانة العامة للأمم المتحدة، بتجربة أي عمليات جديدة لإنتاج الحسابات قبل نهاية السنة لضمان إرساء إجراءات قوية للإغلاق، ووضع جدول زمني واضح للتقارير التي ستكون مطلوبة لدعم البيانات المالية.

التغييرات المدخلة على العمليات والضوابط

٣٦ - أدى نظام أوموجا إلى تكرار العديد من العمليات والضوابط في الإدارة المالية المعمول بها في إطار نظام المعلومات الإدارية المتكامل. ويشمل ذلك كشوف المرتبات وعمليات الشراء، ونشر الدفاتر اليومية وتجهيز المدفوعات. ومع ذلك، في المراحل المبكرة من التنفيذ، أدت بيئة عمل نظام أوموجا إلى إضعاف الرقابة الداخلية إلى حد ما. فعلى سبيل المثال، واجه المركز صعوبات في التوفيق بين البيانات المستخرجة من نظام أوموجا لإعداد كشوف المرتبات وحسابات المقاصة. وهذه ضوابط رئيسية تساعد الإدارة على اكتشاف الأخطاء في سجلات المحاسبة. واستحدث المركز إجراءات إضافية للتحقق من كشوف المرتبات، يقوم بها موظفو التصديق بالنسبة لمشاريعهم، وهو يعتمد على الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة في جنيف الذي يعمل على استكشاف خيارات عملية أكثر كفاءة لتسويات كشوف المرتبات في المستقبل.

٣٧ - وبالنسبة لحسابات المقاصة، فإن التقارير المأخوذة من نظام أوموجا تتطلب مستويات كبيرة من التعديلات اليدوية للتمكين من التوفيق بينها وبين ميزان المراجعة. فعلى سبيل المثال، فإن نقص التوصيفات الملائمة قد جعل من الصعب على المركز التوفيق بين الأنواع المختلفة من سلف الموظفين. وسيتعين على المركز العمل مع أفرقة مشروع أوموجا في نيويورك لضمان إمكانية العمل بهذه الضوابط على أساس أكثر انتظاما وفعالية.

٣٨ - ويوصي المجلس بأن يقوم المركز بوضع خطط واضحة لضمان أن يتم التوفيق بين حسابات المقاصة وضوابط كشوف المرتبات في حينها مع وجود سجل كامل يدعم ذلك.

٣٩ - وهناك أيضا عمليات وضوابط جديدة ناشئة عن الخواص الوظيفية الإضافية التي يتيحها نظام أوموجا. وبالنسبة لمركز التجارة الدولية، فهي تدور حول تهيئة وتجهيز التبرعات وتسجيل الأصول غير المتداولة. وبالإضافة إلى ذلك فقد أنفذ نظام أوموجا فصل الواجبات وضوابط الدخول ويتم تحديد معايير ذلك بواسطة فريق أوموجا في نيويورك. ومن شأن زيادة الانضباط في الفصل بين الواجبات أن يساعد على التخفيف من مخاطر الغش إذا ظلت ضوابط الدخول قيد الاستعراض بصورة منتظمة. وهذا من شأنه أن يعزز إطار الرقابة.

٤٠ - وقد جرى حاليا تحقيق اللامركزية في بعض الخواص الوظيفية الجديدة، من قبيل إصدار الفواتير للسلع والخدمات أو السفر، كي يتولاها موظفو البرامج الذين لم يسبق استخدامهم لنظم لأداء هذه المهام. ويمثل هذا النهج تغييرا ثقافيا كبيرا لموظفي البرامج لدى المركز. وقد حدد فريق الشؤون المالية لدى المركز هذا الأمر باعتباره خطرا وقام بإدخال

ضوابط إضافية للتأكد من أن تكون قيودات المعاملات التي يقوم بها موظفو البرامج ملائمة وأن يتم عند اللزوم تصحيحها. ومع ملاحظة أن من المفيد وجود إجراءات إضافية للتحقق لضمان فهم المستخدمين للعمليات الجديدة، ينبغي للمركز أن يكفل ألا تدوم الضوابط الإضافية والازدواجية، لأن من شأن ذلك أن يقلل من أوجه الكفاءة التي يهدف نظام أوموجا إلى تقديمها. وينبغي بدلا من ذلك أن تستخدم في تحديد واستهداف التعقيبات والاحتياجات التدريبية.

٤١ - ويوصي المجلس بأن يقدم المركز تدريبا خاصا لموظفي البرامج للتأكد من فهمهم قواعد وإجراءات تسلسل سير العمل المتبع لتجهيز المعاملات في نظام أوموجا التي أصبحوا حاليا مسؤولين عنها.

٤٢ - ولاحظ المجلس أن موظفي البرنامج يعتبرون أن نظام أوموجا أقل كفاءة بالنسبة لهم، وأن هناك مقاومة من المستخدمين الذين يشعرون بالقلق من إسناد مهام كانت مركزية في السابق إليهم. على سبيل المثال، فإن رصد الميزانية وعمليات استرداد التكاليف أكثر تعقيدا في النظام الجديد. ويؤكد هذا من جديد الحاجة إلى النظر في تأثير نظام أوموجا على عمل المركز ونظمه وزيادة الدعم المقدم إلى الموظفين أثناء المرحلة الانتقالية. وسينطوي هذا في جزء منه على إبلاغ المنافع التي ستكون لنظام أوموجا على أنشطة المركز. ويشكل التغيير الثقافي دائما الخطر الرئيسي الذي يتهدد تنفيذ أي تغيير كبير في نظم العمل.

٤٣ - وخلال الفترة الانتقالية، اتخذ المركز قرارا بعدم صياغة التقارير المالية للفصلين النهائيين في عام ٢٠١٥. وهذا يضعف البيئة العامة للمراقبة في ما يتعلق برصد الإنفاق العام والمبالغ الفعلية مقارنة بالميزانية. وعلى الرغم من ذلك، لم يسجل المركز سوى انخفاض صغير في المصروفات بنسبة ١,١ في المائة في نفقات الميزانية العادية في عام ٢٠١٥ (البيان الخامس). وأقر فريق الإدارة العليا بالمشاكل المحتملة الناجمة عن انخفاض التمويل الذي تخصصه الجهات المانحة للأنشطة غير المخصصة واتخذ إجراءات للحد من الإنفاق. ولم تكن هناك رؤية مالية كافية فيما يخص التكاليف الممولة من خلال المشاريع الخارجة عن الميزانية للشهرين الأخيرين من عام ٢٠١٥. وينظر المركز الآن في جمع المعلومات المؤسسية مع البيانات المالية من أجل إبلاغ الإدارة في عام ٢٠١٦. ويعتقد المجلس أنه من المهم بالنسبة للمركز النظر بعناية في احتياجاته المتعلقة بالإبلاغ ووضع مجموعة من البيانات التجارية التي تدعم اتخاذ القرارات الإدارية باستخدام القدرات الوظيفية الجديدة. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى الضغوط المالية التي يواجهها المركز.

٤٤ - ويوصي المجلس بأن يبلغ المركز بوضوح عن المنافع التجارية من نظام أوموجا ويتيح موارد كافية لمواصلة دعم الموظفين لكفالة تضمين النظم الجديدة في نظم العمل العادية وأن تكون هناك استفادة كاملة من الخواص الوظيفية لنظام أوموجا.

٤٥ - ويوصي المجلس أيضا بأن يستعرض المركز احتياجات الإبلاغ المرتبطة بأعماله، وأن يضع جدول أعمال واضحاً لإصدار التقارير المالية الخاصة بالموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية في الوقت المناسب باستخدام نظام أوموجا.

المعلومات المتعلقة بالأعمال

٤٦ - على غرار مستخدمين آخرين لنظام أوموجا في الأمم المتحدة، واجه المركز مشاكل مع خاصية الإبلاغ. ولم يستطع سوى عدد قليل من المستخدمين التابعين للمركز دخول نموذج تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال الذي يتيح معلومات عمل أكثر دقة، وتقديم قوائم تفصيلية لدعم الأرصدة والمعاملات. وقد أكد المركز أن عدداً من الموظفين في شعبة الدعم البرنامجي تمكنوا الآن من الدخول إلى نموذج تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال، لكن امتداد ذلك ليشمل باقي العمل يبقى بطيئاً، نظراً إلى ضرورة تدريب الموظفين قبل منحهم إمكانية الدخول. لكن فوائد الإبلاغ الرئيسية لن تتحقق ما لم يصبح نموذج تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال متاحاً وينتشر استخدامه على نطاق أوسع.

٤٧ - ويعتبر توافر نموذج تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال أمراً محورياً لقدرة المركز على استخدام المعلومات الإضافية المضمنة في نظام أوموجا، وتقديم بيانات تساعد الإدارة على صنع القرار. وأدى غياب الإبلاغ عبر نموذج تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال إلى مواجهة المركز صعوبات إضافية في تقديم سجلات مراجعة حسابات فعالة لدعم البيانات المالية. ويقر المجلس أن الأمر سيستغرق وقتاً لكي يعتاد المستخدمون على وجود نظام تكنولوجيا معلومات جديد رئيس وعلى خاصية الإبلاغ التي يتضمنها. وهناك مجال كبير لجعل نظم إعداد الحسابات أكثر كفاءة مع تطور استخدام نموذج تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال.

٤٨ - وأبلغ المركز المجلس أنه، بسبب الضغوط على موظفي مكتب الأمم المتحدة في نيويورك، زادت محدودية الدعم الذي استفاد منه المركز في الحصول على نصوص التقارير ذات الصلة الكفيلة بتمكينه من إعداد تقارير أعمال موحدة، وهو الأمر الذي ساهم في تقليص نطاق تحسين الإدارة المالية. وفي الوقت الذي يوجد فيه رصد للميزانية على مستوى المشاريع، يشعر المجلس بالقلق لأن رصد الميزانية على مستوى المركز لم يتم. وإذ يلاحظ تزايد الضغوط المالية والانخفاض في المساهمات الطوعية، سيكتسي الرصد المنتظم للمركز

المالي للمركز أهمية متزايدة. ومن شأن استخدام خاصية تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال أن يساعد المركز على رصد الاتجاهات والقيم الخارجة التي قد تشير إلى أنماط غير عادية من النفقات أو البدلات.

٤٩ - يوصي المجلس، لمواصلة تعزيز الرقابة الداخلية، باستخدام خاصية تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال لتحديد الاستثناءات وأنماط الإنفاق من أجل إعطاء الإدارة رؤية واضحة ومركزة تستنير بها في عمليات المصادقة والاستعراض.

٥٠ - ولدى المركز نموذج تمويل مختلف عن العديد من هيئات الأمم المتحدة إذ يتلقى حوالي نصف تمويله من الجهات المانحة. ونتيجة لذلك فهو يحتاج إلى بيانات لدعم رصد الأنشطة الخارجة عن الميزانية. وفي مناقشات المجلس مع المركز، أبرزت الإدارة الصعوبات التي تواجهها في الحصول على الوصول الضروري وعلى حلول الإبلاغ اللازمة لتوفير البيانات التي تعتبرها ضرورية لرصد هذه الأنشطة. ويناقش المركز مع فريق أوموجا مسألة توفير حل مناسب للمركز من أجل نسخ المعلومات المتاحة سابقا من خلال "بوابة المشاريع" التي سحبت بيانات حية بشأن نفقات المشاريع، والميزانية والالتزامات من نظام المعلومات الإدارية المتكامل القديم. وعلى غرار بعض كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة الأخرى ذات الأنشطة الخارجة عن الميزانية التي تستخدم نظام أوموجا، قرر المركز تعزيز بوابة المشاريع واستكمال وظيفة الإبلاغ في نظام أوموجا.

٥١ - وتوفر البوابة معلومات تفصيلية غير متاحة حاليا في تقارير أوموجا وتيسر ضوابط محسنة لإدارة مشاريع. ويشمل ذلك توفير قدرة أكبر على الإبلاغ استنادا إلى أساس قائم على النتائج وتعزيز إدارة المشاريع ومراقبتها. وقد تمت رسملة تكاليف البوابة بمبلغ ٧٦٧ ٠٠٠ دولار، وسيشرع في المرحلة النهائية للبوابة في عام ٢٠١٦. ولاحظ المجلس أن المركز لم يضع توزيعا مفصلا للميزانية من أجل تعزيز البوابة القائمة وأن المهام وخطط العمل المتبقية ستقدم إلى فريق الإدارة العليا في آب/أغسطس ٢٠١٦. ويلاحظ المجلس أن لجنة الإدارة العليا وافقت على اقتراح تطوير البوابة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٥٢ - ويوفر تعزيز البوابة وظائف إضافية مثل الإبلاغ بشأن الإدارة البرنامجية والإدارة القائمة على النتائج والتي لا تتوفر حاليا في نظام أوموجا. ولإظهار القيمة التي قدمتها البوابة من المهم بالنسبة للمركز تقييم الفوائد المستمدة منها، وتأكيد أنها قد حققت الأهداف المتوقعة. ومن المهم أيضا كفاءة إمكانية إدماج البوابة مع نظام أوموجا لضمان اعتمادهما على مجموعة بيانات واحدة. وتدرك الأمانة العامة للأمم المتحدة أوجه قصور الإبلاغ في نظام أوموجا وأن من المقرر حل بعض القضايا في عام ٢٠١٦ من خلال إيفاد خبير إلى المركز.

وستمثل خاصية الإبلاغ في نظام أوموجا وبوابة المشاريع المعززة أحد المجالات التي ستظل محط تركيز المجلس حالما تصبح مدمجة في نظم عمل المركز.

٥٣ - ويوصي المجلس المركز بتسجيل تكاليف وفوائد تحديث بوابة المشاريع وضمان أن تتوافق المعلومات، في حال إنتاجها من بوابة المعلومات، مع المعلومات عن المشاريع في نظام أوموجا.

جيم - إفصاحات الإدارة

١ - شطب خسائر النقدية والمبالغ المستحقة القبض والممتلكات

٥٤ - أفاد المركز أنه شطب رسمياً معدات تبلغ قيمتها ٥١ ٧٩١ دولاراً ومستحقات غير قابلة للاسترداد بما قدره ٤٧٤ ٤٦٦ دولاراً في السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وكان شطب المستحقات غير القابلة للاسترداد مرتبطاً أساساً بالمساهمات من الجهات المانحة والمدفوعات الزائدة لإعانة الإيجار التي أديت لعدة موظفين بسبب خطأ إداري. وفي عام ٢٠١٤، شطب المركز ما قدره ٣ ٨٧٢ دولاراً من الممتلكات والمنشآت والمعدات. ولم يُكشف عن أي شطب خلال أعمال مراجعة الحسابات التي اضطلع بها المجلس.

٢ - المدفوعات على سبيل الهبة

٥٥ - لم يبلغ المركز عن أي مدفوعات على سبيل الهبة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ولم يتم تحديد أي مدفوعات من هذا القبيل من خلال مراجعة المجلس للحسابات.

٣ - حالات الغش والغش المفترض وسوء الإدارة المالية

٥٦ - وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات (المعيار ٢٤٠)، يخطط المجلس لإجراء مراجعاته للبيانات المالية حتى يكون توقفاً معقولاً بشأن تحديد الأخطاء الجوهرية والمخالفات (بما فيها تلك الناجمة عن الغش). بيد أنه لا ينبغي الاعتماد على مراجعة الحسابات التي تجريها لتحديد جميع الأخطاء أو المخالفات. فالمسؤولية عن منع الغش والكشف عنه تقع في المقام الأول على عاتق الإدارة.

٥٧ - وأثناء مراجعة الحسابات، يُوجه المجلس استفسارات للإدارة بشأن مسؤوليتها عن الإشراف على تقييم مخاطر الغش المادي. ويشمل هذا استفسارات عن العمليات القائمة من أجل تحديد الاستجابة لمخاطر الغش، بما في ذلك أي مخاطر غش معينة حددتها الإدارة

أو وُجِّه انتباهها إليها. ويستفسر المجلس أيضا عما إذا كانت الإدارة على علم بأي حالات غش فعلية أو مزعومة أو مشتبه في وقوعها.

٥٨ - ولم يبلغ المركز عن أي حالات غش مؤكد أو غش مفترض للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ولم يتم تحديد أي مدفوعات من هذا القبيل من خلال مراجعة المجلس للحسابات. وقد وجه المركز انتباه المجلس إلى حالة واحدة لإساءة استعمال الأموال من جانب أحد شركاء المركز المنفذين، الذين تلقوا تمويلا مسبقا بمبلغ ١٠٥ ٠٠٠ دولار لإنجاز المشروع. وأصدر المركز تكليفا بإجراء استعراض بخصوص ظروف سوء الاستخدام المزعوم للأموال وأكد الاستعراض أن نحو ٧ ٠٠٠ دولار من أصل مجموع المبلغ المدفوع قد أسيء استخدامها على بنود إنفاق غير متصلة بإنجاز هذا المشروع. وقد اتخذ المركز عدداً من الإجراءات للشروع في استرداد هذه الأموال، بينما علقت المدفوعات المقبلة إلى الشريك المنفذ المعني. وقد أبلغ المركز المجلس بشأن زيادة تعزيز رصده لهذه المشاريع من خلال اتصال أكثر انتظاماً مع الشركاء المنفذين من أجل تقييم التقدم المحرز في المشاريع والحصول على تقارير عن النفقات حتى تاريخه بحيث يتسنى رصد أي مخاطر يمكن أن تهدد إنجاز المشاريع.

٥٩ - وكما هو الحال في كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، يرى المجلس أن مستوى الوعي بالغش والآليات التي يمكن من خلالها الإبلاغ عنه غير متطورة بشكل جيد. ويؤكد تحديد حالة إساءة استعمال الأموال أهمية اتخاذ نهج استباقي في تحديد مخاطر الغش. كما وقف المجلس على الحاجة إلى تحسين ترتيبات التوعية بالغش، بما في ذلك التدريب وتوفير خطة استجابة للاحتيال لإبراز كيف يستطيع الموظفون الإبلاغ عن الغش. وينبغي للمركز أن ينظر أيضا في الكيفية التي قد يستخدم بها بيانات أو موجهات لتحديد الاستثناءات والاتجاهات لتحسين عملية تحديد أنماط المعاملات غير العادية أو الاستثنائية. وهذا يمكنه من تحسين توجيه موارد الإدارة أو جهود مكتب خدمات الرقابة الداخلية صوب المجالات التي تزداد فيها عناصر المخاطرة. وبالتالي، يرى المجلس أنه كما هو الأمر في العديد من كيانات الأمم المتحدة الأخرى، هناك إمكانية وجود قصور في الإبلاغ عن مستوى الغش. وقد سلط المجلس في تقريره السابق، (A/70/5 (Vol. III))، الضوء على ضرورة إجراء تقييمات لمخاطر الغش.

٦٠ - ويوصي المجلس المركز بأن يحدّث سياسته وخطة استجابته المتعلقة بالغش وأن يعمّمها بغرض تعزيز الوعي بالغش داخلياً وفي صفوف شركائه المنفذين، وأن ينظر في وضع برنامج للتدريب وأن يستكشف إمكانات نظام أوموجا من أجل تحديد اتجاهات وأنماط المعاملات غير العادية.

دال - شكر وتقدير

٦١ - يود المجلس أن يعرب عن تقديره لما تلقاه موظفوه من تعاون ومساعدة من المديرية التنفيذية وموظفيها.

(توقيع) موسى جمعة الأسد
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
في جمهورية تنزانيا المتحدة
رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

(توقيع) السير أمياس س. إ. مورس
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) شاشي كانت شارما
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند

١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

حالة تنفيذ التوصيات

نفذ المركز تنفيذاً كاملاً ٤ توصيات من أصل ٨ توصيات قدمها المجلس في تقريره عن البيانات المالية لعام ٢٠١٤ (أي ما يمثل نسبة ٥٠ في المائة من المجموع)، بينما كانت ٣ توصيات قيد التنفيذ (٣٧,٥ في المائة من المجموع)، وتوصية واحدة تجاوزتها أحداث حصلت مؤخراً (١٢,٥ في المائة من المجموع). وتابع المجلس تنفيذ ١٠ توصيات من تقريره فترتي ٢٠١١-٢٠١٢ و ٢٠١٢-٢٠١٣ التي أبلغ عن عدم تنفيذها بعد في تقرير عام ٢٠١٤. وقد نفذت من بينها ستة (٦٠ في المائة) تنفيذاً كاملاً، وكانت واحدة (١٠ في المائة) قيد التنفيذ، بينما أغلق المجلس ثلاث توصيات (٣٠ في المائة) وتمت متابعتها من خلال التوصيات اللاحقة التي كررت النقاط التي أثارها المجلس.

الفترة المالية التي قدمت فيها التوصية لأول مرة والمرجع	موجز التوصية	تعليق الإدارة على حالة التنفيذ - آذار/مارس ٢٠١٦	تعليق المجلس على حالة التنفيذ - آذار/مارس ٢٠١٦	التوصيات المثقفة بالكامل	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي لم تجاوزتها التي أغلقها المجلس	التوصيات
٢٠١٤ (A/70/5 (Vol. III)) الفصل الثاني، الفقرة (١٣)	استحداث عمليات استعراض إداري كافية لضمان نقل البيانات بشكل دقيق وكامل بين أوموجا ونظام المعلومات الإدارية المتكامل، وإنشاء سجلات كافية لمراجعة الحسابات لدعم إعداد البيانات المالية في عام ٢٠١٥.	قام مكتب الأمم المتحدة في جنيف بتنسيق العمليات بشكل جيد وتنفيذها بنجاح.	على الرغم من صعوبة عملية تنفيذ نظام أوموجا وتعقيد عملية متابعة سجل المراجعة، فقد نفذ المركز عمليات جيدة ومنضبطة فيما يخص نقل البيانات. وتعتبر هذه التوصية منقذة تنفيذاً كاملاً.	X			
٢٠١٤ (A/70/5 (Vol. III)) الفصل الثاني، الفقرة (١٦)	مواصلة ترسيخ فهم المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأعمال عن طريق توفير المزيد من التدريب المحدد الأهداف، وبخاصة ضمان تأريخ معاملات نهاية السنة على النحو المناسب بحيث تُقيد في الفترة الصحيحة المبلغ بها.	استطاع المركز، من خلال العروض الداخلية، وجلسات الإحاطة والمناقشات التقنية المستمرة، تحسين معرفة موظفيه بالمعايير المحاسبية الدولية. فالاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة والمنح ذات الصلة تسجل في الوقت المناسب، وهو الأمر الذي يشكل أساس إثبات الإيرادات. ويعتبر المدبرون أكثر وعياً بأثر الأحكام القانونية الواردة في الاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة (المشروطة). ويستعرض المدبرون بعناية الالتزامات القائمة غير المسددة على أساس مبدأ الإنجاز للتأكد من صلاحيتها.	نظم المركز تدريباً على المعايير المحاسبية الدولية، وفقاً لما أوصى به المجلس. وتبين من خلال المراجعة التي أجريناها أن هناك حاجة إلى المزيد من العمل من أجل ترسيخ المعايير المحاسبية الدولية في نظم العمل، لا سيما في صفوف موظفي البرنامج فيما يتعلق بتسلسل سير عمل نظام أوموجا. وقد قدم المجلس	X			

الفترة المالية التي قدمت فيها التوصية لأول مرة والمرجع	موجز التوصية	تعليق الإدارة على حالة التنفيذ - آذار/مارس ٢٠١٦	تعليق المجلس على حالة التنفيذ - آذار/مارس ٢٠١٦	التوصيات المثقفة بالكامل	التوصيات التي قيد التنفيذ	التوصيات التي لم تجاوزتها	التوصيات التي أغلقتها المجلس
٢٠١٤ (A/70/5 (Vol. III)) الفصل الثاني، الفقرة (٢١)	استخدام خطة تحقيق الفوائد والمعلومات المالية المحسنة المتأنية من المعايير المحاسبية الدولية لتحديد المخاطر المالية وإدارتها.	وقد أتاح هذا الإعداد الناجح للبيانات المالية لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.	توصية في تقرير ٢٠١٥ بخصوص هذا التدريب. واستنادا إلى الأدلة المقدمة، تعتبر هذه التوصية منفذة.	X	تحسين الإبلاغ عن تحقيق الفوائد منذ العام الماضي. لكن المركز ملزم بدمج المعلومات المستمدة من المعايير المحاسبية الدولية في عملياته لصنع القرار. ومن ثمة، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ.		
٢٠١٤ (A/70/5 (Vol. III)) الفصل الثاني، الفقرة (٢٤)	استحداث تقييم لمخاطر الغش من أجل الكشف عن المجالات المعرضة لمخاطر الغش، والنظر في سبل التخفيف الحالية لإدارة هذه المخاطر. علاوة على ذلك، ينبغي أن تستفيد الإدارة من تحسين الخصائص الوظيفية في نظام أوموجا وقاعدة البيانات المتصلة بالخبراء الاستشاريين بغرض إعداد تقارير عن الاستثناءات دعما للاستعراض الإداري.	كشف المركز حالة من حالات سوء الإدارة المالية (إساءة الشريك المنفذ لاستخدام الأموال). وقد أدى ذلك إلى تعزيز رصد المشاريع المماثلة.	لاحظ المجلس أن المركز ينظر في تعزيز عمليات الرصد، ولكن هناك مجال لبذل المزيد من الجهود لتحديد حالات الاحتيال المحتملة والتخطيط لكيفية التصدي لها عن طريق تقييمات لمخاطر الغش واستعراض الاستثناءات في نظام أوموجا. ومن ثمة، تعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	X			
٢٠١٤ (A/70/5 (Vol. III)) الفصل الثاني، الفقرة (٤٤)	مواصلة استعراض التكاليف المرتبطة بالمشاريع وتحديد التكاليف التي يمكن تخصيصها مباشرة للمشاريع بما يتماشى مع منهجية واضحة. وينبغي أن يستخدم المركز الخصائص الوظيفية لنظام أوموجا والمرحلة التالية من برنامج البوابة الإلكترونية للمشاريع	خلال السنة الماضية، أحرز المركز تقدما فيما يخص توزيع التكاليف على صعيد مجالات التركيز الست. كما جعل المركز الميزنة القائمة على النواتج الزامية بالنسبة لجميع المشاريع الجديدة. ويجري إنفاذ هذا من خلال نماذج بوابة المشاريع الجديدة، وعملية استعراض نوعية المشاريع. وفيما يتعلق بتكاليف الدعم البرنامجي، يطبق المركز المعدلات التي قررتها أمانة الأمم المتحدة.	يستخدم المركز الخصائص الوظيفية الجديدة في نظام أوموجا لتسجيل المعاملات. بيد أن مستوى التفاصيل غير كاف، وقد قرر المركز إنشاء بوابة المشاريع الجديدة للحصول على معلومات من أجل استعراض التكاليف التي تعزى إلى المشاريع.	X			

الفترة المالية التي قدمت فيها التوصية لأول مرة والمرجع	موجز التوصية	تعليق الإدارة على حالة التنفيذ - آذار/مارس ٢٠١٦	تعليق المجلس على حالة التنفيذ - آذار/مارس ٢٠١٦	التوصيات المتفصلة	التوصيات التي قيد التنفيذ	التوصيات التي لم تجاوزتها والتي أغلقتها المجلس
	للحصول على بيانات أفضل من أجل إرشاد قرارات الإدارة بشأن كيفية تحديد تكاليف دعم البرامج والمعدل الذي ينبغي أن تسترد به، ومن أجل وضع استراتيجية لتقدير التكاليف.		وقد أبرز تقرير التقييم الأخير ضرورة التحول إلى منظمة تعتمد على البيانات بشكل أفضل، وهو ما يتطلب فهما أحسن لتكاليف المشاريع كشرط أساسي لذلك. ولا تزال هذه التوصية قيد التنفيذ نظرا إلى أن تنفيذ معدلات الأمم المتحدة الحالية لاسترداد التكاليف لا يساعد المركز على ضمان تحميل الجهات المانحة التكاليف الكاملة.			
٢٠١٤ (A/70/5 (Vol. III)، الفصل الثاني، الفقرة ٤٦)	تسوية الأرصدة القديمة المحتفظ بها في مشاريع طريق تسديد الأموال أو إعادة استثمارها، على النحو المتفق عليه مع الجهات المانحة في الوقت المناسب.	أحرز تقدم كبير فيما يخص تقليص الرصيد الذي يعادل حاليا ٨٧٦ ٧٠٠ دولار. ومن المتوقع تسوية هذا الرصيد في ٢٠١٦.	X بالنظر إلى التقدم المحرز في عام ٢٠١٥ والعمل المزمع القيام به من أجل تسوية الرصيد في عام ٢٠١٦، فإن المجلس يعتبر هذه التوصية منفذة تنفيذا كاملا.			
٢٠١٤ (A/70/5 (Vol. III)، الفصل الثاني، الفقرة ٥٢)	وضع استراتيجية لكفالة استخدام المعلومات في كل من النظام الإلكتروني لتقييم الأداء ونظام أوموجا بطريقة متكاملة لتحقيق الكفاءة وتعزيز الإبلاغ بصورة ثابتة.	وضع المركز قائمة إلكترونية (توظيف) جديدة إلى جانب أداة نظام إلكتروني متكاملة لتقييم الأداء تتيح للمركز تتبع وتوحيد أداء الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين على أساس صلاحيات مرتبطة بمهمة معينة. وهذا الأمر لا يتكرر في نظام أوموجا ومن ثمة فإنه يوفر قاعدة معارف فعالة.	X اتخذ المركز إجراءات لضمان عدم وجود ازدواجية في العملية بسبب تنفيذ نظام أوموجا. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفذت تنفيذا كاملا.			
٢٠١٤ (A/70/5 (Vol. III)، الفصل الثاني، الفقرة ٥٥)	إنشاء أداة إبلاغ في إطار قاعدة البيانات، وبخاصة وحدة التقييم الإلكتروني للأداء، واستخدامها لتوفير مزيد من المعلومات الإدارية عن الخبراء الاستشاريين، مع التركيز على مستوى الأداء وأي مخاطر على تنفيذ المشاريع.	لا يملك المركز إلى الآن الوصول إلى وحدة تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال في نظام أوموجا والتي تمثل الجانب التفصيلي للإبلاغ. وبمجرد الحصول عليه، سيجري المركز تقييما ليحدد ما إذا كان ذلك كافيا أم أن هناك حاجة إلى وضع إجراءات أكثر صرامة في الجانب الخاص بالإبلاغ على مستوى قاعدة بيانات الخبراء الاستشاريين. ويهدف ذلك أيضا إلى ضمان تحقيق الفعالية وتفادي الازدواجية.	X نظرا إلى الانتقال إلى نظام أوموجا، تم نقل بعض مهام قاعدة البيانات إلى النظام الجديد. لذلك، فإن المجلس يعتبر أن هذه التوصية لم تنفذ نظرا إلى أن الأحداث الأخيرة قد تجاوزتها.			

الفترة المالية التي قدمت فيها التوصية لأول مرة والمرجع	موجز التوصية	تعليق الإدارة على حالة التنفيذ - آذار/مارس ٢٠١٦	تعليق المجلس على حالة التنفيذ - آذار/مارس ٢٠١٦	التوصيات المثبته بالكامل	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي لم تجاوزها التي أغلقها المجلس	التوصيات
٢٠١٢-٢٠١٣ (A/69/5 (Vol. III)) الفصل الثاني، الفقرة (١٤)	قيام المركز بانتظام بإبلاغ كل من الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بمستوى التمويل المتوقع اللازم في المستقبل لدعم التزامات نهاية الخدمة	ترد التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في البيانات المالية للمركز، والتي تُحال إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وإلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية. ويجري الآن على أساس سنوي إعداد البيانات المالية التي تضم هذه الالتزامات. وعند الاقتضاء، يمكن للمركز أن يدرج في الملاحظة ١٣ المبلغ المتعلق بالتقييم الاكتواري للالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بالنسبة للصندوق العام، وتكاليف دعم البرامج والموارد الخارجة عن الميزانية.	ما زالت هذه التوصية قيد التنفيذ. وتوضح البيانات المالية المستوى الحالي من الالتزام، لكنها لا تتوقع احتياجات المركز المقبلة من حيث التمويل، لا سيما في ضوء انخفاض التمويل من الجهات المانحة. ما زالت هذه التوصية قيد التنفيذ، ويرى المجلس أن التحليل الذي اقترحه المركز سيكون مفيداً في السنوات المقبلة.	X			
٢٠١٢-٢٠١٣ (A/69/5 (Vol. III)) الفصل الثاني، الفقرة (١٩)	استعراض ما إذا كانت المعدلات الحالية لدعم البرامج تتيح استرداد التكاليف الكاملة للمشاريع.	من خلال إنفاذ تقدير التكاليف القائم على النواتج في جميع مشاريع المركز الجديدة (بدءاً من عام ٢٠١٥)، أصبحت حسابات التكاليف أكثر شفافية بكثير من السابق. وبينما لا يستطيع المركز بنفسه تحديد معدلات تكاليف دعم البرامج (التي تحددها الأمانة العامة)، يتيح تقدير التكاليف القائم على أساس النواتج التفاوض بشأن بنود تكاليف إضافية في إطار بنود ميزانية معينة، بالإضافة إلى معدلات تكاليف دعم البرامج.	قام المجلس بإغلاق هذه التوصية نظراً إلى طرح استرداد تكاليف المشاريع كتوصية في التقرير المطول لعام ٢٠١٤. وستتم متابعة التقدم من خلال التوصية اللاحقة التي توجد حالياً قيد التنفيذ.	X			
٢٠١٢-٢٠١٣ (A/69/5 (Vol. III)) الفصل الثاني، الفقرة (٢١)	(أ) مواصلة المركز تطوير خطة مشروعه المتعلقة بمنهجية تقدير التكاليف، وتضمينها المراحل والنواتج الرئيسية لإتاحة الرصد الفعال للمشروع؛ و (ب) إجراء تحليل دقيق للتكاليف الناجمة في الميزانية العادية للمركز تيسيراً لتقدير التكاليف الكاملة للمشاريع.	أجري تحليل دقيق لتكاليف ميزانية المركز العادية. وتعزى تكاليف الميزانية العادية إلى مجالات التركيز المتعلقة بإبلاغ الجهات المانحة في عام ٢٠١٥. وقد تم إعداد نهج لتقدير التكاليف. ولا بد من مواصلة استكشاف السبل التي يمكن من خلالها لنظام أوموجا دعم مشروع تطبيق هذا النهج على أفضل وجه.	يتعين على المركز النظر في ما إذا كان بإمكان الخاصية الوظيفية المدججة في نظام أوموجا أو في بوابة المشاريع أن تقدم معلومات كافية عن تكاليف المشاريع. وقد قرر المجلس إغلاق هذه التوصية والإبلاغ عن التقدم المحرز من خلال تنفيذ التوصية المتعلقة بتقدير تكاليف المشاريع، التي تكرر ذكرها في التقرير المطول لعام ٢٠١٤، وهي الآن قيد التنفيذ.	X			

الفترة المالية التي قدمت فيها التوصية لأول مرة والمرجع	موجز التوصية	تعليق الإدارة على حالة التنفيذ - آذار/مارس ٢٠١٦	تعليق المجلس على حالة التنفيذ - آذار/مارس ٢٠١٦	التوصيات المثفذة بالكامل	التوصيات التي قيد التنفيذ	التوصيات التي لم تجاوزها والتي أغلقها المجلس	التوصيات
٢٠١٣-٢٠١٢ (A/69/5 (Vol. III)) الفصل الثاني، الفقرة (٣٧)	تقديم أدلة أدق عن عملية تقييم ثلاثة مرشحين [من قاعدة بيانات الخبراء الاستشاريين].	يطبق المركز حالياً نفس مستوى التدقيق المؤسسي المطبق في الأمانة العامة للأمم المتحدة من حيث الإشراف على التقييم الإداري لثلاثة مرشحين. وعلى الرغم من الضغط المتواصل لكفالة المساءلة الشخصية والمهنية للمديرين المكلفين بالتعيين، فإن المركز سيعدّل النهج المتبع في توظيف الخبراء الاستشاريين لكفالة الإعلان عن أسماء أي خبراء استشاريين محتملين تُظفر في إمكانية تعيينهم ولم يتم اختيارهم في نهاية المطاف، إلى جانب بيان الأسباب التي دعت إلى عدم اختيارهم.	X	وجدنا أدلة على تقييم المرشحين على نحو أشمل. وقد نفذت هذه التوصية الآن بالكامل.			
٢٠١٣-٢٠١٢ (A/69/5 (Vol. III)) الفصل الثاني، الفقرة (٤٠)	السعي إلى ضمان النوعية في تقييمات أداء الخبراء الاستشاريين	بدأ المركز العمل باستخدام أداة إلكترونية جديدة لتقييم أداء الخبراء الاستشاريين تتضمن عنصراً لضمان النوعية.	X	استعرضنا أداة تقييم الأداء المدرجة في قاعدة بيانات الخبراء الاستشاريين ووجدنا أنها مرضية. وقد نفذت هذه التوصية الآن بالكامل.			
٢٠١١-٢٠١٠ (A/67/5 (Vol. III)) الفصل الثاني، الفقرة (٣١)	استعراض منهجية قيد تكاليف دعم البرامج وكفالة قيد كامل تكاليف الموظفين على حساب جميع المشاريع. وسوف يستعرض المركز المبلغ المستحق، وينظر في زيادة المعدل ليشمل تمويل التزامات نهاية الخدمة.	أقرت الجمعية العامة، في قرارها ٦٨/٢٤٤، توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بمواصلة اتباع نهج سداد الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة أولاً بأول بالنسبة للميزانية العادية في الوقت الحاضر. ويجذو المركز حذو الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يخص الموظفين الممولين من الموارد الخارجة عن الميزانية.	X	قام المجلس بإغلاق هذه التوصية نظراً إلى طرح تمويل التزامات نهاية الخدمة وتقدير تكاليف المشاريع كتوصية في التقارير المطولة لأعوام ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤. وستتم متابعة التقدم المحرز من خلال التوصيات اللاحقة التي توجد حالياً قيد التنفيذ.			
٢٠١١-٢٠١٠ (A/67/5 (Vol. III)) الفصل الثاني، الفقرة (٥٩)	(أ) قيام المركز، عند الإبلاغ عن مؤشرات المتعلقة بالإبحاز، بتوفير التعليقات المصاحبة والبيانات التي توضح عدد الكيانات التي تبلغ عن إدخال تحسينات تحققت عن طريق المركز والتي يوجد مقرها في البلدان ذات الأولوية أو أقل البلدان	(أ) في إطار الإبلاغ عن مؤشرات الإبحاز، تم توفير بيانات متعلقة بأقل البلدان نمواً. بيد أنه نظراً لعدد الكلمات المحدود لتقارير المركز المتعلقة بالأداء البرنامجي لفترة السنتين، فقد تم حذف/تعديل بعض المعلومات في الصيغ النهائية للتقارير. ويورد المركز في تفاصيل تقريره السنوي أيضاً معلومات عن النتائج في البلدان ذات الأولوية. وتتابع بوابة مشاريع المركز مواضع تحقيق النتائج، وهو الأمر الذي يسهل أيضاً الاطلاع على المعلومات عند	X	يرى المجلس أن تقدماً مرضياً قد أحرز بشأن الإبلاغ عن المؤشرات. ولاحظ المجلس كذلك نتائج تقرير التقييم الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية مؤخراً بشأن المركز E/AC.51/2015/8. تعتبر هذه التوصية منفذة تنفيذياً كاملاً.			

الفترة المالية التي
قدمت فيها التوصية
لأول مرة والمرجع

موجز التوصية

٢٠١٦

تعليق الإدارة على حالة التنفيذ - آذار/مارس

٢٠١٦ آذار/مارس

التوصيات
المُفَسَّدة
بالكامل

التوصيات
التي لم
تنفذ

التوصيات
التي لم
تنفذ

التوصيات
التي لم
تنفذ

نموا؛ (ب) دمج مؤشرات
المختارة المتعلقة بالأداء في
التقارير التجميعية المنشورة
عن التقييم الدوري المفصل
للبرامج لتوفير رؤية أوضح
إزاء وجود التحسينات
ومدى إسهام المركز فيها
وتأكيد ذلك؛ (ج) والحد
من التضارب والتباين في
مؤشرات الإنجاز المبلغ عنها
عن طريق إنتاج بيانات
تفصيلية للتعريف
والمذكرات التوجيهية في
أقرب وقت ممكن بعد
الموافقة على المؤشرات،
وقبل ١ كانون الثاني/يناير
٢٠١٤ بفترة كافية.

الطلب؛ (ب) منذ نشر تقرير التقييم
التجميعي السنوي لعام ٢٠١٤، يحاول
التحليل معالجة مسألة مدى مساهمة البرامج
ومهام التقييم في تحقيق الأهداف المؤسسية
للمركز. يشار إلى الوثائق التجميعية للتقييم
السنوي لعام ٢٠١٤ (الصفحة ٥) و ٢٠١٥
(الصفحات ١-٢)، المتاحة على الموقع
الشبكي للمركز: <http://www.intracen.org/itc/about/how-itc-works/evaluation-publications-and-synthesis/c>
٢٠١١ إنتاج تعاريف بيانات تفصيلية لكل
من مؤشرات النتائج والنواتج إلى جانب
مذكرة توجيهية، وذلك من أجل المساعدة
في الإبلاغ عن الأهداف الاستراتيجية
المؤسسية ومؤشرات الإنجاز. وبالمثل، أنتجت
بالنسبة للمؤشرات الجديدة في فترة السنتين
٢٠١٦-٢٠١٧، وقرارات توجيهية تبين
المنهجية، والتواتر، والمصادر والمسؤوليات.
وتتضمن منصة نظام المعلومات المتكامل للرصد
والوثائق تعاريف جميع مؤشرات النتائج
والنواتج لفترة السنتين.

٢٠١١-٢٠١٠
(A/67/5 (Vol. III))
الفصل الثاني،
الفقرة ٦٠)

التشاور مع أصحاب
المصلحة وغيرهم من
وكالات تشجيع التجارة
لكفالة تنسيق إعداد
التقارير، وجعل الأعباء التي
تنطوي عليها متطلباتها
الخاصة قابلة للاستدامة.

حدد المركز مؤشرات النتائج في جميع برامج
من خلال مؤشرات قياس النتائج التي
وضعتها لجنة الجهات المانحة لتنمية المشاريع،
ومؤشرات البنك الدولي بشأن تنمية القطاع
الخاص. وبوابة المركز الجديدة الخاصة
بالمشاريع منظمة على نحو يتيح أيضا لمديري
المشاريع اعتماد مؤشرات النتائج المحددة
لبرامج التنمية الوطنية أو للمشاريع المتعددة
الوكالات (مثل إطار عمل الأمم المتحدة
للمساعدة الإنمائية). بالنسبة لمؤسسات دعم
التجارة والاستثمار، تم تطوير نظام مرجعي
بتعاون وثيق مع أصحاب المصلحة المرتبطين
بهذه المؤسسات. وبذلك، يقلل المركز من
أعباء أصحاب المصلحة في المشروع.

X يرى المجلس أن هذه التوصية
نُفذت الآن بالكامل بفضل
تحسين التشاور مع أصحاب
المصلحة بشأن الإبلاغ عن
المؤشرات. بيد أن المجلس يشير
إلى ضرورة مواصلة تحسين
القدرة على الإبلاغ عن
النتائج على نحو ما أبرزه
التقييم الذي قام به مكتب
خدمات الرقابة الداخلية بشأن
المركز.

الفترة المالية التي قدمت فيها التوصية لأول مرة والمرجع	موجز التوصية	تعليق الإدارة على حالة التنفيذ - آذار/مارس ٢٠١٦	تعليق المجلس على حالة التنفيذ - آذار/مارس ٢٠١٦	التوصيات المنفذة بالكامل	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي لم تجاوزتها	التوصيات التي أعلقتها المجلس
٢٠١٠-٢٠١١ (A/67/5 (Vol. III)) الفصل الثاني، الفقرة ٦٥)	إقامة صلة بين الإنجازات والموارد المخصصة، واستخدام البيانات المتعلقة بضعف الإنجاز لإرشاد عملية إعادة تخصيص الأموال.	نظم المركز استراتيجيته المتعلقة بالمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة حول ستة مجالات تركيز و ١٥ برنامجا. وقد وضعت لجميع البرامج الـ ١٥ نظريات تغيير نظرت في الدروس المستفادة في الماضي. وهي تتيح أيضا تتبع النتائج على مستوى البرامج، وكذلك على الصعيد المؤسسي. ويستند تخصيص الأموال لهذه البرامج إلى الاستراتيجية. ويتأثر ذلك أيضا بأفضليات الممولين التي يتم توجيهها وفقا للاستراتيجية.	X بالرغم مما لاحظناه من مجال للتحسين، كما هو مبين أعلاه، فإن المركز يحرز تقدما بشأن هذه التوصية وهي تعتبر الآن منفذة.				
٢٠١٠-٢٠١١ (A/67/5 (Vol. III)) الفصل الثاني، الفقرة ٨٠)	القيام فورا بالإنجاز ككل من القائمين على الاستعراضات التي يجريها الأقران والإدارة العليا بالسعي إلى الحصول على أدلة على إجراء تخطيط تفصيلي، على الأقل لمراحل العمل الأولى بعد بدء المشروع.	تتطلب عملية تصميم مشاريع المركز أطرا وخطط عمل منطقية. وتدعم ذلك بوابة المشاريع الجديدة، ثم يتم استعراضه في إطار عملية الموافقة على المشاريع. وأثناء تنفيذ المشاريع، يطلب من مديري المشاريع إعداد خطط عمل سنوية مفصلة.	X نفذت هذه التوصية الآن بالكامل.				

الفصل الثالث

المصادقة على صحة البيانات المالية

رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة من الأمانة العامة المساعدة،
المراقبة المالية، إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات
أعدت البيانات المالية لمركز التجارة الدولية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠١٥ وفقا للقاعدة المالية ١٠٦-١.

ويرد موجز أبرز السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه البيانات في الملاحظات
على البيانات المالية. وتتضمن هذه الملاحظات معلومات وإيضاحات إضافية عن الأنشطة
المالية التي اضطلع بها مركز التجارة الدولية خلال الفترة المشمولة بهذه البيانات التي يضطلع
الأمين العام بالمسؤولية الإدارية عنها.

وأصدّق على أن البيانات المالية المرفقة الخاصة بمركز التجارة الدولية، المرقمة من
البيان الأول إلى البيان الخامس، صحيحة من جميع جوانبها المادية.

(توقيع) بيتينا توكي بارتسيوتاس

الأمانة العامة المساعدة

المراقبة المالية

الفصل الرابع

التقرير المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

ألف - مقدمة

- ١ - يتشرف المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية (المركز) بأن يقدم التقرير المالي عن حسابات المركز للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.
- ٢ - أُعد هذا التقرير بحيث يُقرأ بالاقتران مع البيانات المالية. وملحق بالتقرير مرفق يتضمن معلومات تكميلية يقتضي النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة إبلاغ مجلس مراجعي الحسابات بها.
- ٣ - والمركز هو وكالة التعاون التقني المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتنمية التجارة والأعمال التجارية الدولية. ويهدف المركز إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة.
- ٤ - وتمحورت حافظة أعمال المركز لعام ٢٠١٥ حول مجالات تركيزه الستة وهي: (أ) توفير المعلومات عن التجارة والأسواق؛ و (ب) تهيئة بيئة مؤاتية للأعمال؛ و (ج) وتعزيز مؤسسات دعم التجارة والاستثمار؛ و (د) الربط بالسلاسل الدولية للأنشطة المضيفة للقيمة؛ و (هـ) تشجيع وتعميم التجارة الشاملة للجميع والمراعية للبيئة؛ و (و) ودعم التكامل الاقتصادي الإقليمي والصلات فيما بين بلدان الجنوب.
- ٥ - وفي عام ٢٠١٥، زاد المركز المساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات وتقديم المعلومات السوقية بنسبة ٥,٠ في المائة مقارنة بالعام السابق، وبلغت قيمة النفقات الإجمالية الخارجة عن الميزانية مستوى غير مسبوق إذ تجاوزت ٥٥,٢٦٢ مليون دولار. وتجاوز الأداء بكثير النتائج المتوخاة المحددة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وواصل المركز التزامه بإيلاء الأولوية لأضعف البلدان، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فخصّص ٧٠,٠ في المائة من نفقاته الخارجة عن الميزانية لمناطق محددة هذه المجموعات من البلدان في عام ٢٠١٥ (مقابل نسبة نفقات مقررة تبلغ ٦٤,٠ في المائة).
- ٦ - ولا يزال المركز يتلقى أثناءه للخدمات دعماً قوياً من المبادرات المؤسسية فيما يتعلق بالابتكار وجمع الأموال. وفي عام ٢٠١٥، قُدِّرت قيمة مجموعة المشاريع في مجال

التنمية بأكثر من ٢٦٢,٨٨٢ مليون دولار، وهذا ما يدل على سلامة منظور النمو. واستجاب المركز للطلب المتزايد على المساعدة فعزز الاستثمار في تقييم الاحتياجات وتصميم المشاريع. وخلال السنة، أقر مبلغ ١,٢١٣ مليون دولار مخصص للمشاريع الابتكارية من صندوق تنمية الأعمال التجارية التابع للمركز. وزادت أزمة اللاجئين في عام ٢٠١٥ من صعوبة عملية جمع الأموال المخصصة للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. وعلاوة على ذلك، حولت أولويات المعونة الإنمائية الطويلة الأجل فأصبحت تستهدف هذه الفئة السكانية الضعيفة المتسارعة النمو. وفي إطار الاستجابة السريعة لهذه الأزمة، أطلق المركز مبادرتين جديدتين تستهدف بهما اللاجئين، والمهاجرين لأسباب اقتصادية، ستوضعان موضع التنفيذ التام في السنة المقبلة.

٧ - وقَّيم مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمانة العامة، وفقاً لخطة عمله (انظر A/68/70، الفقرة ٦٠)، أداء المركز وأصدر تقييماً للمركز (E/AC.51/2015/8) في آذار/مارس ٢٠١٥. وخلص التقييم إلى أن المركز نجح خلال الفترة المشمولة بالتقييم (٢٠٠٦-٢٠١٤) في تنفيذ أنشطة المشاريع ونواتجها في مجالات البحوث التجارية المتخصصة وبناء القدرات ودعم السياسات والقدرة التنافسية للصادرات وإلى أن منتجات المركز وخدماته وصلت إلى المستفيدين منها في البلدان النامية والدول في مرحلة ما بعد النزاع والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وهي منتجات وخدمات يعتبرها المستفيدون والجهات المانحة ذات أهمية. وجاء التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في أعقاب تقييم خارجي مستقل للمركز أُجري بتكليف من مجموعة من ممالي المركز غطى الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣ وأُنجز في عام ٢٠١٤. وعلى غرار تقييم المكتب، خلص التقييم المستقل إلى أن المركز يقدم دعماً عملياً عالي الجودة إلى البلدان النامية الساعية إلى دفع عجلة التنمية من خلال التجارة. وقدم التقييم المستقل أربع توصيات استراتيجية إلى إدارة المركز وهيئاته الإدارية ومؤيديه. وأيد الفريق الاستشاري المشترك للمركز الردّ الوارد من إدارة المركز في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتداخلت التوصيات الصادرة عن التقييمين وقد تناولها المركز كلها. وشملت التوصيات مجالات التخطيط الاستراتيجي، وحماية الأصول العاملة المميزة للمركز (قدرته الخاصة على التعامل مع القطاع الخاص في مجال التجارة وتميزه في الخبرة التقنية والمساعدة التقنية المناسبة)، والتعزيز البراغماتي للحوكمة والإدارة القائمة على النتائج، والاضطلاع بدور بارز، والتعجيل في تعميم منظور القضايا الشاملة لقطاعات عدة، في تقييم المكتب، ووضع استجابة للإدارة وخطة عمل للإدارة رداً على التقييم المستقل الذي أُجري للمركز. ويعمل المركز على تنفيذ كل توصيات هذين التقييمين وهو يبلغ هيئاته الإدارية مرتين في السنة بالتقدم المحرز في تنفيذها.

٨ - وواصل المركز في عام ٢٠١٥ تعزيز فعاليته وكفاءته من خلال عدد من المبادرات، تشمل ما يلي:

(أ) ضاعف المركز تركيز أثره بالانتقال للأخذ بنهج قائم على البرامج. ووافق المركز على ١٥ برنامجا ضمن مجالات تركيزه الستة. وشملت المبادئ التي وجهت عملية إعداد البرامج ما يلي: وضع نظرية للتغيير في كل مجال من مجالات التركيز أو مجموعة من البرامج المحددة في إطار منسق من النتائج على نطاق المنظمة؛ ونهج موحد لقياس النتائج؛ وعملية تشاورية شاملة للجميع تضم أصحاب المصلحة الخارجيين؛

(ب) في حزيران/يونيه ٢٠١٥، اعتمد المركز سياسة تقييم منقحة. وتهدف السياسة الجديدة إلى الاستفادة بشكل أفضل من التقييمات المستقلة والتقييمات الذاتية للمشاريع في قياس نتائج التطوير والإبلاغ عنها. وحظيت تلك السياسة المنقحة المتصلة بوظيفة التقييم للمركز والمتوائمة مع استراتيجيته المؤسسية لقياس النتائج وإثباتها، بتأييد استعراض الأقران المهنيين الذي يجريه فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المؤلف من خبراء في التقييم من عدد من منظمات الأمم المتحدة المتعددة ومن إحدى الحكومات المانحة؛

(ج) أطلق المركز بوابته للمشاريع الجديدة وهو تطبيق مدمج بالكامل مصمم لإدارة المشاريع لا يكفل مراقبة جودة المشاريع أثناء تصميمها، والتخطيط المتعدد السنوات ورصد المشاريع والإبلاغ عنها فحسب، بل يتيح أيضا تتبُّع الأداء على نطاق حافظة المشاريع والإبلاغ عن المؤشرات المشتركة بين القضايا الجنسانية والشبابية والبيئية. وقد بدأ العمل بذلك البرنامج في أعقاب خطة تنفيذ تدريجية؛ وسوف تركز المراحل التالية على دمجها في نظام أوموجا، واستحداث وظائف متقدمة للإبلاغ، وزيادة تكييف الخصائص الوظيفية وفقا للاحتياجات؛

(د) عمِلَ المركز، من خلال زيادة الاستثمار في مبادراته للتعليم الإلكتروني، على توسيع نطاق التوعية، والحد من تكاليف بصمته الكربونية. ووفرت الأكاديمية التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التدريب لأكثر من ٩٠٠ ٤ مشارك في عام ٢٠١٥، ويتوقع أن ترتفع هذه الأعداد بمعدلات من رقميين عشريين في عام ٢٠١٦؛

(هـ) نظرا لأن المركز منظمة قائمة على الخبرة، فقد استثمر في تدريب موظفيه على المهارات التقنية، وأجرى أيضا في نهاية عام ٢٠١٥ دراسة استقصائية تناولت مشاركة الموظفين الجدد؛

(و) أحرز المركز نجاحاً كبيراً في تعزيز شراكاته القائمة وفي السعي إلى إقامة شراكات جديدة مع المنظمات والمؤسسات والجماعات الاقتصادية والأوساط الأكاديمية الدولية والإقليمية. ومن خلال الشراكات الفعالة مع جهات نظيرة ذائعة الصيت من القطاع الخاص، قدم المركز المساعدة التقنية المبتكرة وعزز تأثيره في الميدان. وعملاً بتوصية التقييم المستقل للمركز (٢٠١٤)، زادت المنظمة أيضاً من إبراز الدور الذي تضطلع به حيث أوفدت ممثلين إلى أكثر من ٦٠ مناسبة ألقوا فيها الكلمات الرئيسية وكذلك من خلال زيادة الاتصال الإعلامي؛

(ز) وبدعم من مكتب خدمات الرقابة الداخلية، حدد المركز أسس وضع إطار متكامل لإدارة المخاطر وما يرتبط به من أدوات وعمليات لتحسين الممارسات الحالية لإدارة المخاطر المؤسسية وزيادة توحيدها.

٩ - وفي الدورة التاسعة والأربعين للاجتماع السنوي للفريق الاستشاري المشترك، المعقودة في جنيف في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أعربت الدول الأعضاء عن دعمها القوي لولاية واضحة ومحددة للمركز، ولدوره الفريد في كفالة استخدام الفوائد الناجمة عن الانفتاح التجاري بشكل كامل من جانب المستفيدين في البلدان النامية، وبخاصة بين الفئات الضعيفة من قبيل النساء والشباب، كما أعربت عن اهتمامها بذلك. وأشيدَ بالمركز لقدرته على حشد الشراكات، بما في ذلك مع القطاع الخاص، وعمله على تكميل المبادرة التقليدية المتمثلة في المعونة من أجل التجارة مع الاستثمار لأغراض التجارة، وغير ذلك من التبرعات المقدمة من القطاع الخاص.

باء - اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١٠ - يجسد إعداد البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للسنة الثانية على التوالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أثناء مرحلة ما بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية هذه، تأكيد قدرة المركز ومهارته في دعم الاستدامة الطويلة الأجل للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية. وفي إطار متابعة نجاح المركز في أول عملية يجريها لإعداد البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، يمثل هذا الإنجاز الناجح الثاني دليلاً على قوة التعاون بين العديد من أصحاب المصلحة بهدف تطبيق المعايير وإدراج عملية التغيير في خطة مستدامة.

السمات البارزة للتغييرات الأساسية في البيانات المالية للمركز المعدّة وفق المعايير المحاسبية الدولية

١١ - كما هو مبين في التقرير المرحلي الأخير للأمين العام عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (A/70/329)، يشمل مفهوم ونهج استدامة المعايير المحاسبية الدولية خمسة عناصر رئيسية حدّدت باعتبارها الركائز الرئيسية لاستدامة هذه المعايير، وهي التالية: (أ) إدارة فوائده المعايير المحاسبية الدولية؛ وهي تنطوي على تتبع ورصد وتجميع التقارير المنتظمة بما في ذلك التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة عن فوائده هذه المعايير؛ و (ب) تعزيز الضوابط الداخلية على نطاق المنظمة؛ و (ج) إدارة الإطار التنظيمي للمعايير المحاسبية الدولية من أجل تنفيذ التغييرات في المعايير، وتوجيه التغييرات ذات الصلة المتعلقة بالنظم؛ وهي تنطوي على رصد وتبعية وضع معايير جديدة من جانب مجلس المعايير المحاسبية الدولية وإدخال تغييرات على المعايير القديمة، وإبلاغ المنظمة باستمرار بهذه التطورات، فضلا عن مواصلة تحديث الإطار السياساتي للمعايير المحاسبية الدولية؛ و (د) دعم الانتقال إلى نظام أوموجا باعتباره نظاما وسجلا للمحاسبة والإبلاغ يمثل للمعايير المحاسبية الدولية، بما في ذلك المحاسبة المتعلقة بالأصول وأتمتة إعداد البيانات المالية عن طريق نظام أوموجا؛ و (هـ) مواصلة التدريب المتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية، ونشر استراتيجية للمهارات.

١٢ - وجميع الأنشطة المذكورة أعلاه تجري حاليا وسوف تستمر خلال عام ٢٠١٧.

جيم - لحة عامة عن البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

١٣ - تستعرض البيانات المالية من الأول إلى الخامس النتائج المالية لأنشطة المركز ووضعه المالي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتوضح الملاحظات على البيانات المالية سياسات المركز في مجالي المحاسبة والإبلاغ المالي، وتقدم معلومات إضافية عن كل حساب من الحسابات الواردة في البيانات.

الإيرادات

١٤ - أظهرت النتائج المالية لعام ٢٠١٥ عجزا بلغ ٣٢,٠٢٧ مليون دولار استنادا إلى النتائج التالية:

النتائج المالية
(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٤	٢٠١٥	
١٠٩٥٧٤	٧٠٦٢٧	مجموع الإيرادات
١٠١٨٧٢	١٠٢٦٥٤	مجموع المصروفات
٧٧٠٢	(٣٢٠٢٧)	الفائض (العجز)

١٥ - بلغت الإيرادات في عام ٢٠١٥ ما مجموعه ٧٠,٦٢٧ مليون دولار. وكانت مصادر الإيرادات الرئيسية هي الأنصبة المقررة البالغة ٣٧,١٥٦ مليون دولار، أو ٥٢,٦ في المائة؛ والتبرعات الواردة من الجهات المانحة بمبلغ ٣١,٨٠٨ مليون دولار أو ٤٥,٠ في المائة؛ والإيرادات المتأتية من تقديم الخدمات بمبلغ ١,٠٦٥ مليون دولار أو ١,٥ في المائة؛ وإيرادات الاستثمار بمبلغ ٠,٣١٠ مليون دولار أو ٠,٥ في المائة، فضلا عن إيرادات أخرى بمبلغ ٠,٢٨٨ مليون دولار، ٠,٤ في المائة. ويشمل مجموع الإيرادات أيضا تبرعات عينية تشمل إعانة إيجار بمبلغ ٢,٧٨٢ مليون دولار للعام، وهو ما يمثل الفرق بين القيمة السوقية والمبلغ الفعلي المدفوع لاستئجار المبنى الذي يشغله المركز.

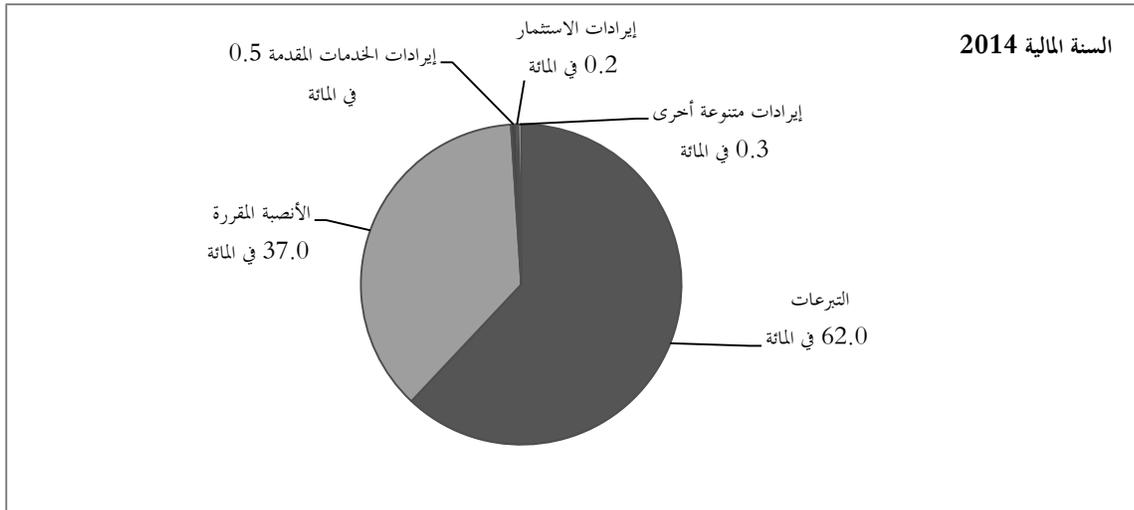
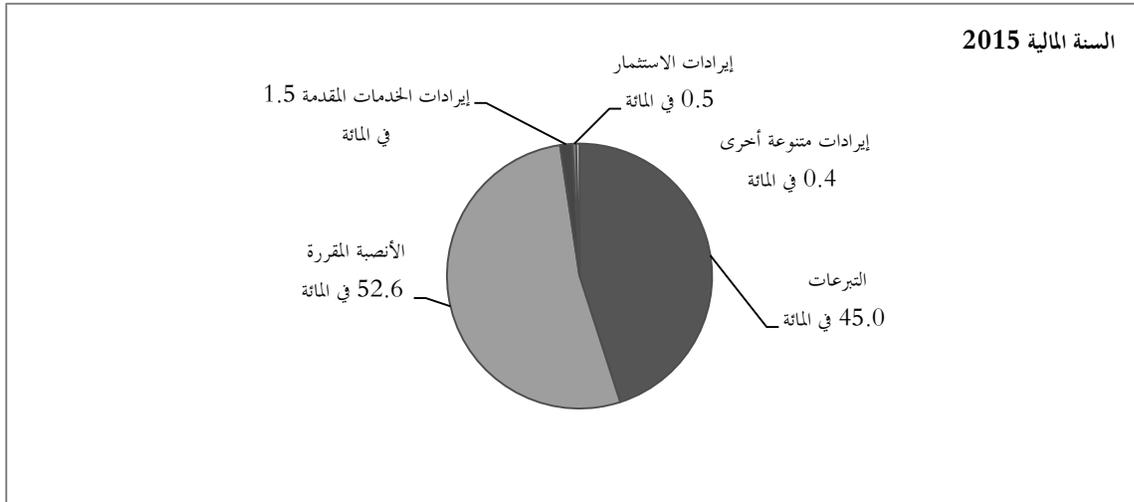
١٦ - وكما هو مبين في الشكل الأول، نجم انخفاض الإيرادات عن انخفاض في حجم التبرعات المقيدة كإيرادات في عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٤.

١٧ - ويعزى هذا جزئيا إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي تتطلب تقييد التبرعات باعتبارها إيرادات في السنة التي يُوقع فيها الاتفاق مع الجهة المانحة لا عندما يُستلم المبلغ النقدي حسبما كانت تنص عليه السياسة العامة بموجب المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. بيد أن التبرعات تغطي في أحيان كثيرة فترات متعددة السنوات، ما يعني أن جزءا من الإيرادات المقيدة في السنوات السابقة يستخدم لأنشطة السنة الحالية أو السنة المقبلة. وتجاوزت قيمة الاتفاقات المتعددة السنوات (إدارة التنمية الدولية التابعة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والدانمرك، والنرويج، والبنك الدولي، وسويسرا، وغيرها) الموقعة في عام ٢٠١٤ قيمة تلك الموقعة في عام ٢٠١٥. وأدى هذا الأمر إلى تقييد مبلغ بقيمة ٤٥,٠٠٠ مليون دولار تقريبا لمرة واحدة في عام ٢٠١٤ في الإيرادات المتأتية من التبرعات التي سترد في الفترات المقبلة. وفي عام ٢٠١٥، انخفضت الإيرادات المتصلة بالاتفاقات المتعددة السنوات (١٢,٠٠٠ مليون دولار تقريبا) إلى أقل مما كانت عليه في عام ٢٠١٤.

١٨ - وعموماً، وعلى أساس سنوي، بلغت قيمة اتفاقات التبرعات الموقعة مع الجهات المانحة في عام ٢٠١٥ ما قدره ٣١,٨٠٠ مليون دولار ما يدل على استمرار مستوى الدعم المقدم من الجهات المانحة للمركز في تنفيذ أنشطته.

الشكل الأول

مجموع الإيرادات (على أساس المعايير المحاسبية الدولية) بحسب السنة المالية

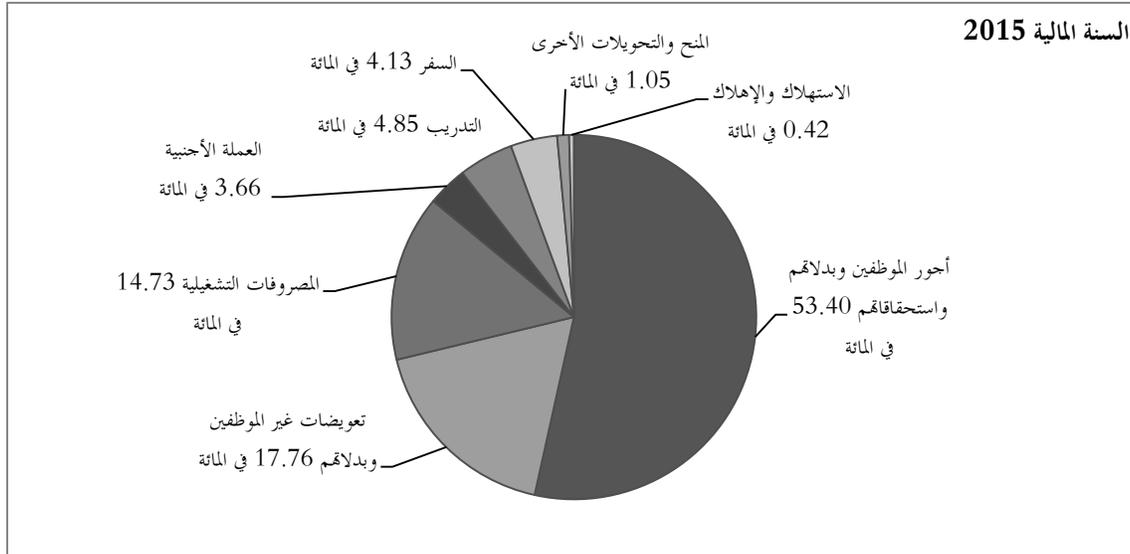


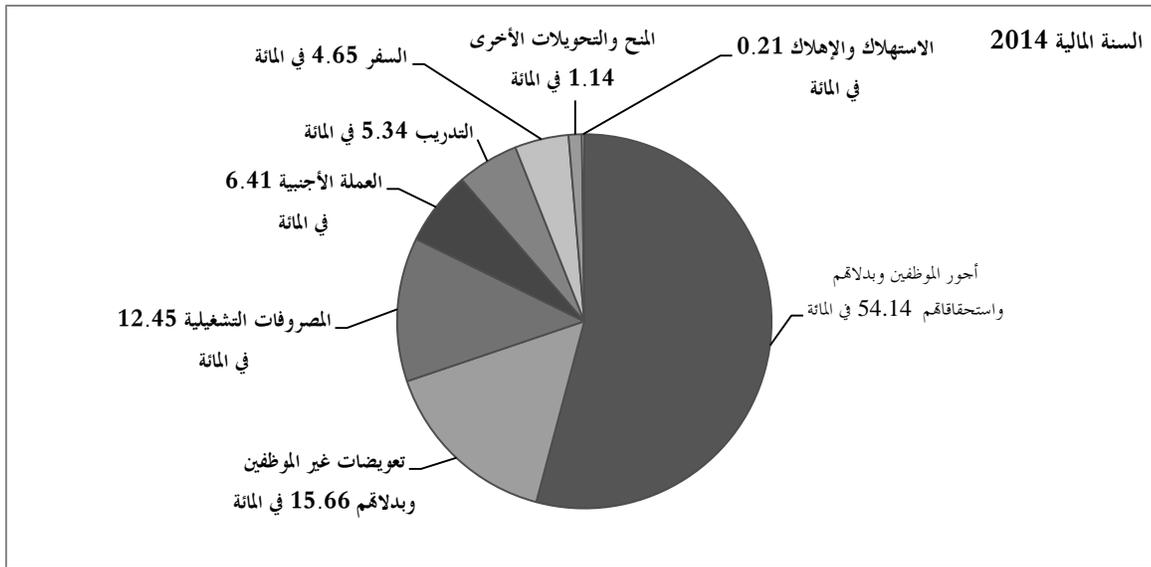
المصروفات

١٩ - بلغت المصروفات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ما مجموعه ١٠٢,٦٥٤ مليون دولار. وكانت فئات المصروفات الرئيسية هي تكاليف الموظفين بمبلغ ٥٤,٨٢١ مليون دولار أو ٥٣,٤ في المائة، والتعويضات وبدلات غير المتصلة بالموظفين بمبلغ ١٨,٢٢٨ مليون دولار أو ١٧,٧٦ في المائة، ومصروفات التشغيل العامة بمبلغ ١٥,١١٦ مليون دولار أو ١٤,٧٣ في المائة، وحسائر صرف العملات الأجنبية بمبلغ ٣,٧٥٧ مليون دولار أو ٣,٦٦ في المائة، والتدريب بمبلغ ٤,٩٨٤ مليون دولار أو ٤,٨٥ في المائة، ومصروفات السفر بمبلغ ٤,٢٤٢ مليون دولار أو ٤,١٣ في المائة، والمنح والتحويلات الأخرى بمبلغ ١,٠٧٥ مليون دولار أو ١,٠٥ في المائة، والاستهلاك بمبلغ ٠,٤٣١ مليون دولار أو ٠,٤٢ في المائة (انظر الشكل الثاني). وتشمل تكاليف الموظفين ٥,٦٧٧ ملايين دولار هي تكاليف الفائدة وتكاليف الخدمة الجارية المتصلة بالالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين (التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والإجازات السنوية ومنحة الإعادة إلى الوطن والسفر). ووفقاً للسياسة العامة التي وضعتها المراقبة المالية للأمم المتحدة، تُقيد تكاليف الدعم البرنامجي المتصلة بالمصروفات الناجمة عن تنفيذ أنشطة المشروع على أساس نسب تتراوح بين ٧,٠ في المائة و ١٣,٠ في المائة. وهذه التكاليف مشمولة بنفقات المشاريع.

الشكل الثاني

مجموع المصروفات (على أساس المعايير المحاسبية الدولية) بحلول السنة المالية





٢٠ - وبلغ مجموع تكاليف الموظفين لعام ٢٠١٥، التي تشمل تكاليف الموظفين والتعويضات والبدلات غير المتصلة بالموظفين ٧٣,٠٤٩ مليون دولار؛ ويمثل هذا المبلغ ١٠٣ في المائة من مجموع الإيرادات التي سُجِّلت بمبلغ ٧٠,٦٢٧ مليون دولار عن هذه السنة.

النتائج التشغيلية

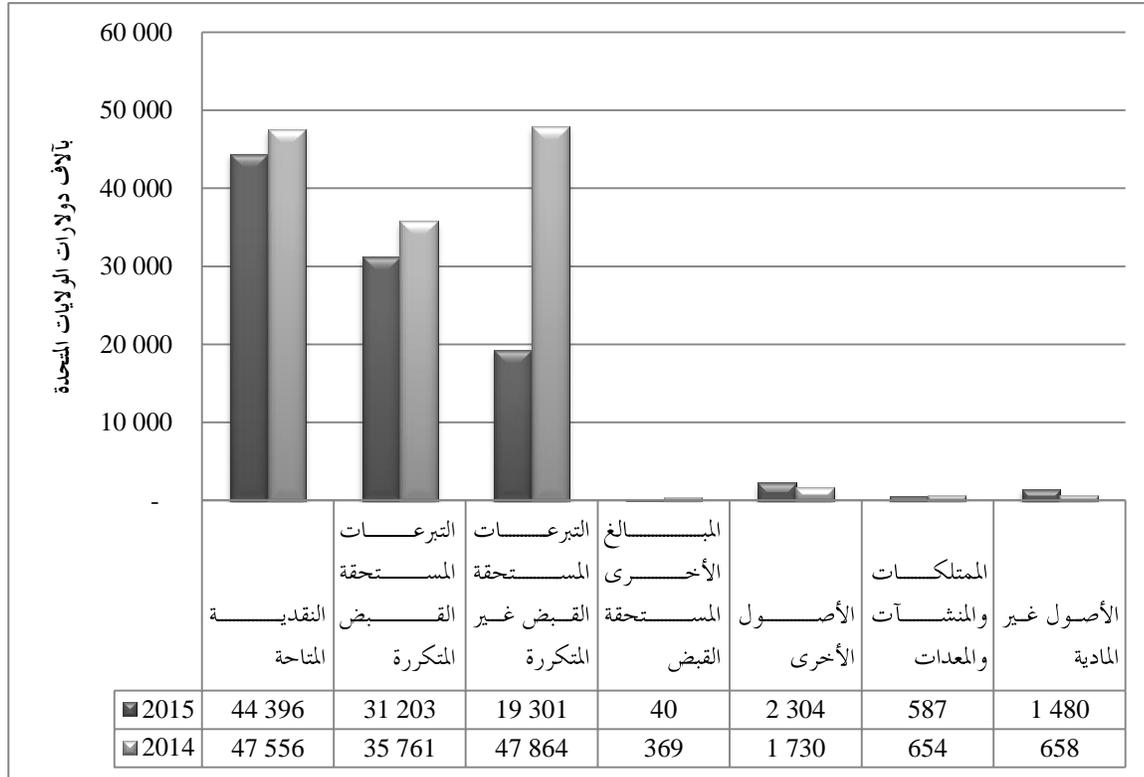
٢١ - بلغ صافي العجز في الإيرادات مقارنة بالمصروفات في عام ٢٠١٥ ما قدره ٣٢,٠٢٧ مليون دولار. بيد أن مبدأ المطابقة بين الإيرادات والمصروفات لا يسري على الإيرادات المتأتمية من التبرعات إذ يؤدي ذلك إلى تقييد هذه الإيرادات عندما تنفذ الجهة المانحة اتفاقاً ملزماً مع المركز لا عند ورود المبلغ النقدي من الجهة المانحة، في حين أن المصروفات الناتجة عن تقديم الخدمات المشمولة بالتبرعات تُسجَّل في الفترة المالية عند تكبدها. وهذا ما يعني أن التبرعات المحصَّلة في سنة مالية واحدة قد لا تُنفق إلا في سنة مالية أخرى، وخصوصاً عندما توفَّق الاتفاقات في وقت متأخر من السنة المالية وتمتد على فترة متعددة السنوات.

٢٢ - وتشير التقديرات إلى وجود مصروفات لعام ٢٠١٥ تقدَّر بـ ٤٠,٠٠٠ مليون دولار متصلة باتفاقات موقعة قبل عام ٢٠١٥.

الأصول

- ٢٣ - بلغ مجموع الأصول في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ما قدره ٩٩,٣١١ مليون دولار، مقابل رصيد قدره ١٣٤,٥٩٢ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
- ٢٤ - وتألفت الأصول الرئيسية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ من مبالغ نقدية ومكافآت النقدية واستثمارات بمبلغ إجمالي قدره ٤٤,٣٩٦ مليون دولار، وهو ما يمثل نسبة ٤٤,٧ في المائة من مجموع الأصول، ومن تبرعات مستحقة القبض من الجهات المانحة لمشاريع التعاون التقني بقيمة ٥٠,٥٠٤ مليون دولار، أو ٥٠,٩ في المائة. أما باقي الأصول فهي سلف للموظفين، وحسابات أخرى مستحقة القبض، وممتلكات ومنشآت ومعدات، وأصول غير مادية.
- ٢٥ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ كان صندوق النقدية المشترك للأمم المتحدة يحتفظ بمبلغ يشمل مبالغ نقدية ومكافآت نقدية واستثمارات بقيمة ٤٤,٣٩٦ مليون دولار. ويمثل هذا انخفاضا قدره ٣,١٦٠ مليون دولار عن الرصيد المودع في نهاية ٢٠١٤، ويُعزى ذلك أساسا إلى زيادة في إنجاز أنشطة التعاون التقني في عام ٢٠١٥.
- ٢٦ - وفي إطار المعايير المحاسبية الدولية يمكن أن تُقيد بالكامل الحسابات المستحقة القبض من التبرعات عند توقيع الاتفاق، بما في ذلك المبالغ المستحقة في الفترات المالية المقبلة. والاستثناء الوحيد لذلك هو اتفاقات كتلك المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، تتضمن شروطا تلزم برد التبرعات إذا لم تُصرف الأموال بما يتفق مع الأحكام والشروط التي حددها الجهة المانحة. ومن المتوقع تحصيل مبلغ قدره ٣١,٢٠٣ مليون دولار في عام ٢٠١٦، من مبلغ إجمالي قدره ٥٠,٥٠٤ مليون دولار مستحق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كما من المتوقع أن تبلغ قيمة الرصيد ١٩,٣٠١ مليون دولار بعد عام ٢٠١٦.
- ٢٧ - وكما يرد في الشكل الثالث، تبين التبرعات المستحقة القبض في الأجل الطويل انخفاضا من ٤٧,٨٦٤ مليون دولار إلى ١٩,٣٠١ مليون دولار، في حين تبين التبرعات المستحقة القبض في الأجل القصير انخفاضا من ٣٥,٧٦١ مليون دولار إلى ٣١,٢٠٣ مليون دولار. ويعزى الانخفاض الإجمالي في التبرعات المستحقة القبض البالغ ٣٣,١٢١ مليون دولار إلى التقييد الأولي للتسوية الواردة خلال عام ٢٠١٥ وانخفاض مستوى التوقيع على اتفاقات جديدة متعدد السنوات في عام ٢٠١٥.

الشكل الثالث
موجز الأصول، بحسب السنة المالية



الخصوم

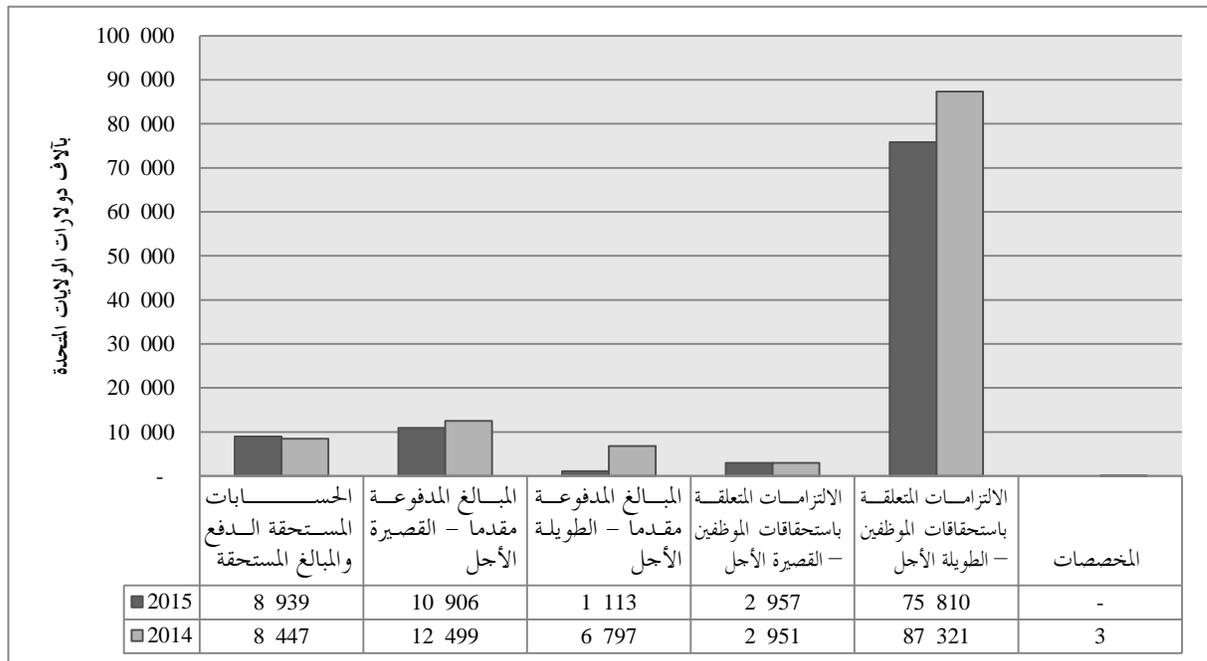
٢٨ - بلغ مجموع الخصوم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ما قدره ٩٩,٧٢٥ مليون دولار، مقابل رصيد قدره ١١٨,٠١٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢٩ - وأهم فئة من فئات الخصوم (انظر الشكل الرابع) هي تلك المتعلقة باستحقاقات الموظفين التي اكتسبها الموظفون والمتقاعدون ولم تسدّد في تاريخ الإبلاغ، وهي في المقام الأول الخصوم المستحقة عن التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وبلغت قيمة هذه الخصوم ٧٨,٧٦٧ مليون دولار، تمثل نسبة ٧٨,٩ في المائة من إجمالي خصوم المركز في عام ٢٠١٥، ويرد بيانها بالتفصيل في الملاحظة ١٢ على البيانات المالية. ويعزى الانخفاض في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين البالغ ١١,٥٠٥ مليون دولار في المقام الأول إلى المكاسب الاكتوارية المقيدة بمبلغ قدره ١٥,٠٣٩ مليون دولار الذي نشأ بسبب التغيرات في الافتراضات المالية والخبرة والتسويات الديمغرافية.

٣٠ - أما الخصوم الهامة الأخرى فهي المبالغ المقبوضة سلفا المتعلقة أساسا بالتبرعات المقدمة من الاتحاد الأوروبي. بموجب اتفاقات تتضمن شروطا تلزم إعادة الأموال إذا لم تُنفق حسب بنود الاتفاق. وتمثل هذه المبالغ جزءا من التبرعات التي لم تُقيّد كإيرادات لأن المركز لم يكن قد قبضها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. أما المبالغ المتبقية من المبالغ المحصلة مقدما فهي تبرعات محصلة مقدما تتعلق باتفاقات لم تكن قد وقّعت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتراجعت قيمة المبالغ المحصلة مقدما بمبلغ قدره ٧,٢٧٧ مليون دولار، من أصل مبلغ قدره ١٩,٢٩٦ مليون دولار سُجّل في عام ٢٠١٤، إلى مبلغ ١٢,٠١٩ مليون دولار في عام ٢٠١٥ بسبب زيادة في تقديم الخدمات وعدد أقل من الاتفاقات المشروطة في عام ٢٠١٥.

الشكل الرابع

موجز الخصوم، بحسب السنة المالية



صافي الأصول

٣١ - تُظهر حركة صافي الأصول خلال السنة انخفاضا بمبلغ ١٦,٩٨٨ مليون دولار من ١٦,٥٧٤ مليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٠,٤١٤ مليون دولار في عام ٢٠١٥ وذلك بسبب التغيير الاكتواري الإيجابي بمبلغ قدره ١٥,٠٣٩ مليون دولار قابله فائض تشغيلي

قدره ٣٢,٠٢٧ مليون دولار. ويشمل صافي الأصول الاحتياطيات التشغيلية، التي انخفضت من ٦,٥٧٧ ملايين دولار في عام ٢٠١٤ إلى ١,٩٤٤ مليون دولار في عام ٢٠١٥. ويعزى الانخفاض في الاحتياطي التشغيلي إلى الاقتراض القصير الأجل لتغطية التأخر في تسديد التبرعات المعلنة. وبعد تلقي الأموال من الجهات المانحة يُسَدَّد الاحتياطي التشغيلي وتتاح الأموال مرة أخرى لتلبية الاحتياجات من النوع نفسه في المستقبل.

حالة السيولة

٣٢ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كانت حالة السيولة في المركز سليمة لأنه كان يملك ما يكفي من الأصول السائلة لسداد التزاماته. وبلغت قيمة الأموال السائلة الإجمالية ٦٠,٧٠٩ مليون دولار (النقدية ومكافئات النقدية ٧,٢٨٦ مليون دولار، والاستثمارات القصيرة الأجل ٢٢,١٨٠ مليون دولار والحسابات المستحقة القبض ٣١,٢٤٣ مليون دولار)، في حين بلغ مجموع الخصوم المتداولة ٢٢,٨٠٢ مليون دولار وإجمالي الخصوم ٩٩,٧٢٥ مليون دولار. ولا يزال مجموع الموارد النقدية للمركز مستقراً إلى حد ما عند ٤٤,٣٩٦ مليون دولار. ومن مجموع الموارد النقدية، يغطي مبلغ ٥١,١٠٠ مليون دولار الأموال المقبوضة نقداً من الجهات المانحة والتي ستزيد في عام ٢٠١٦ والفترات المالية المقبلة من أجل تقديم خدمات مشمولة بالاتفاقات مع الجهات المانحة.

٣٣ - ويلخص الجدول أدناه مؤشرات السيولة الرئيسية للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ مع مقارنتها بالأرقام المسجلة في السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر		مؤشر السيولة
٢٠١٤	٢٠١٥	
٢,٨:١	٢,٧:١	نسبة الأصول السائلة إلى الأصول المتداولة
١,٣:١	١,٣:١	نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم المتداولة مخصوماً منها الحسابات المستحقة القبض
١:٠,٥	١:٠,٦	نسبة الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول
٣,٥	٣,٥	متوسط الأشهر التي توافرت فيها الأصول السائلة مخصوماً منها الحسابات المستحقة القبض الموجودة

٣٤ - وتدل نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم المتداولة على قدرة المركز على سداد التزاماته القصيرة الأجل من موارده السائلة. وتشير نسبة ٢,٧:١ إلى أن الأصول السائلة تغطي الالتزامات المتداولة بما يزيد على ٢,٧ أضعاف، ولذلك هناك أصول سائلة كافية لتسديد كامل

الالتزامات إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وإذا استُبعدت من هذا التحليل الحسابات المستحقة القبض، تبلغ نسبة تغطية الالتزامات المتداولة ١,٣ للستين الحالية والسابقة.

٣٥ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بلغت نسبة الأصول السائلة للمركز ٦٠,٨ في المائة من مجموع أصولها وكان المركز يملك ما يكفي من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل لتغطية متوسط مصروفاته الشهرية البالغ ٨,٥١٩ مليون دولار على مدى ٣,٥ أشهر.

٣٦ - وفي تاريخ الإبلاغ، بلغت قيمة الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في المركز ٧٨,٧٦٧ مليون دولار. وبلغ مجموع النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات ٤٤,٣٩٦ مليون دولار تكون الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين مغطاة بنسبة ٥٦,٤ في المائة. ولم تكن هناك مبالغ محتفظ بها في الحسابات لتغطية الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين التي يتعين تسديدها في المستقبل.

مقارنة الميزانية

٣٧ - تُعتمد الميزانية الأصلية بالفرنك السويسري، وتراعي الميزانية النهائية نتيجة تغيرات سعر الصرف بين الفرنك السويسري ودولار الولايات المتحدة التي تحدث بين تاريخ اعتماد الميزانية الأصلية وتاريخ الإبلاغ. وأفصح عن تفاصيل المقارنة بين الميزانية والتسوية في الملاحظة ١٦ بشأن البيانات المالية.

٣٨ - ويقارن البيان الخامس، المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية، الميزانية النهائية بالمبالغ الفعلية المحسوبة على الأساس نفسه للمبالغ التي تُحسب من خلاله المبالغ التي تقابلها في الميزانية. وتقتصر المقارنة على الميزانية العادية المتاحة لعامة الجمهور، كما يُبين أدناه:

	٢٠١٤		٢٠١٥		
	الميزانية السنوية (على أساس الميزانية الفعلية)	الميزانية السنوية النهائية	الفرق (النسبة المئوية)	الميزانية السنوية (على أساس الميزانية الفعلية)	الفرق (النسبة المئوية)
الإيرادات					
الاشتراكات المقررة من الأمم المتحدة	٢٠ ٢٤٩	١٩ ٧٢٧	(٧,٧)	١٨ ٦٤٧	٢٠ ٢١٦
الأنصبة المقررة من منظمة التجارة العالمية	٢٠ ٢٦٢	١٩ ٧٢٧	(٨,٤)	١٨ ٥٠٩	٢٠ ٢١٦
إيرادات متنوعة	٢٩٢	٢١١	٤٦,١	٣٠٧	٢١٠
مجموع الإيرادات	٤٠ ٨٠٣	٣٩ ٦٦٥	(٧,٨)	٣٧ ٤٦٣	٤٠ ٦٤٢

٢٠١٤		٢٠١٥			
الميزانية السنوية النهائية	المبالغ الفعلية (على أساس الميزانية)	الفرق (النسبة المئوية)	الميزانية السنوية النهائية	المبالغ الفعلية (على أساس الميزانية)	الفرق (النسبة المئوية)
الميزانية العادية					
المتعلقة بالوظائف	٢٩٦٢٦	٣١٤٢٣	(٦,٩)	٢٩٩٦٤	٣٢١٩٧
غير المتعلقة بالوظائف	٧٧٣٣	٨٢٤٢	٢١,٣	١٠٢٤٦	٨٤٤٥
مجموع المصروفات	٣٧٣٥٩	٣٩٦٦٥	(١,١)	٤٠٢١٠	٤٠٦٤٢
(العجز)/الفائض في السنة	٣٤٤٤	-	-	(٢٧٤٧)	-

٣٩ - ويؤدي الفائض الذي بلغ ٣,٤٤٤ ملايين دولار في السنة المالية ٢٠١٤ والعجز الذي بلغ ٢,٧٤٧ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٥ إلى الفائض الإجمالي في الميزانية في فترة السنتين البالغ ٠,٦٩٧ مليون دولار.

٤٠ - وعملاً بالمعيار ٢٤ من المعايير المحاسبية الدولية، عرض المعلومات المتعلقة بالميزانية في البيانات المالية، ينبغي تفسير الفروق المادية بين الميزانية النهائية والمصروفات الفعلية عندما تزيد هذه الفروق عن ١٠ في المائة. وتُعتَمَد مساهمة الأمم المتحدة في ميزانية المركز كمنحة. وخلال فترة السنتين، أُعيد توزيع الأموال بين مكونات الميزانية. ويُعزى الإنفاق تحت بند التكاليف غير المتعلقة بالوظائف إلى زيادة الإنفاق على تجديد المباني والمساعدة المؤقتة العامة لتنفيذ نظام أوموجا والاستخدام الأمثل ونقل الموارد المتاحة من أجل تنفيذ أنشطة فنية. وشكّل ذلك فرقاً بنسبة ٢١,٣ في المائة بين الميزانية النهائية والمصروفات الفعلية في السنة المالية ٢٠١٥.

معلومات تكميلية

- ١ - يتضمن هذا المرفق المعلومات التي يُطلب من المدير التنفيذي أن يقدمها.
شطب الخسائر في النقدية والمبالغ المستحقة القبض
- ٢ - عملاً بالقاعدة المالية ١٠٦-٧ (أ)، شُطِبَ مبلغ مستحق القبض غير قابلة للاسترداد يعادل ٠,١٤٦ مليون دولار خلال عام ٢٠١٥.

شطب الخسائر في الممتلكات

- ٣ - عملاً بالقاعدة المالية ١٠٦-٧ (أ)، تكوّن إجمالي عمليات شطب الخسائر في الممتلكات غير المستهلكة للمركز في البيانات المالية خلال عام ٢٠١٥ من ثلاثة بنود متعلقة بتكنولوجيا المعلومات وثلاثة بنود غير متعلقة بتكنولوجيا المعلومات، بلغ مجموع قيمتها الشرائية الأصلية ٠,٠٥٢ مليون دولار. وهذه المبالغ المشطوبة هي نتيجة أعطال وتقادم.

الهبات

- ٤ - لم تُقدّم أيّ هبات خلال عام ٢٠١٥.

الفصل الخامس

البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

مركز التجارة الدولية

أولاً - بيان الوضع المالي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول / ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤		٣١ كانون الأول / ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥		المرجع	
الأصول					
الأصول المتداولة					
١٠ ٢٢٩	٧ ٢٨٦	٤	الملاحظة	النقدية ومكافآت النقدية	
١٩ ٨٢٦	٢٢ ١٨٠	٥	الملاحظة	الاستثمارات	
٣٥ ٧٦١	٣١ ٢٠٣	٦	الملاحظة	التبرعات المستحقة القبض	
٣٦٩	٤٠	٦	الملاحظة	حسابات أخرى مستحقة القبض	
١ ٧٣٠	٢ ٣٠٤	٧	الملاحظة	الأصول الأخرى	
٦٧ ٩١٥	٦٣ ٠١٣			مجموع الأصول المتداولة	
الأصول غير المتداولة					
١٧ ٥٠١	١٤ ٩٣٠	٥	الملاحظة	الاستثمارات	
٤٧ ٨٦٤	١٩ ٣٠١	٦	الملاحظة	التبرعات المستحقة القبض	
٦٥٤	٥٨٧	٨	الملاحظة	الممتلكات والمنشآت والمعدات	
٦٥٨	١ ٤٨٠	٩	الملاحظة	الأصول غير المادية	
٦٦ ٦٧٧	٣٦ ٢٩٨			مجموع الأصول غير المتداولة	
١٣٤ ٥٩٢	٩٩ ٣١١			مجموع الأصول	
الخصوم					
الخصوم المتداولة					
٨ ٤٤٧	٨ ٩٣٩	١٠	الملاحظة	الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	
١٢ ٤٩٩	١٠ ٩٠٦	١١	الملاحظة	المبالغ المقبوضة سلفاً	
٢ ٩٥١	٢ ٩٥٧	١٢	الملاحظة	الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	
٣	-	١٣	الملاحظة	المخصصات	
٢٣ ٩٠٠	٢٢ ٨٠٢			مجموع الخصوم المتداولة	
الخصوم غير المتداولة					
٦ ٧٩٧	١ ١١٣	١١	الملاحظة	المبالغ المقبوضة سلفاً	

مرجع	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤
الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين	٧٥ ٨١٠	٨٧ ٣٢١
مجموع الخصوم غير المتداولة	٧٦ ٩٢٣	٩٤ ١١٨
مجموع الخصوم	٩٩ ٧٢٥	١١٨ ٠١٨
صافي مجموع الأصول ومجموع الخصوم	(٤١٤)	١٦ ٥٧٤
صافي الأصول		
الفائض/(العجز) المتراكم	(٢ ٣٥٨)	٩ ٩٩٧
احتياطات التشغيل	١٦ ٩٤٤	٦ ٥٧٧
مجموع صافي الأصول	(٤١٤)	١٦ ٥٧٤

الملاحظات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مركز التجارة الدولية

ثانياً - بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول / ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤ ديسمبر ٢٠١٥		المرجع	
الإيرادات			
٤٠ ٥١١	٣٧ ١٥٦	الملاحظة ١٤	الإيرادات المشتركة المقررة
٦٧ ٩٤٣	٣١ ٨٠٨	الملاحظة ١٤	التبرعات
٥٤٢	١٠٦٥	الملاحظة ١٤	الإيرادات المتأتية من الخدمات المقدمة
٢٦٥	٣١٠	الملاحظة ١٤	إيرادات الاستثمار
٣١٣	٢٨٨	الملاحظة ١٤	إيرادات أخرى
١٠٩ ٥٧٤	٧٠ ٦٢٧		مجموع الإيرادات
المصروفات			
٥٥ ١٥٢	٥٤ ٨٢١	الملاحظة ١٥	مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم
١٥ ٩٥٧	١٨ ٢٢٨	الملاحظة ١٥	تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم
٥ ٤٣٧	٤ ٩٨٤	الملاحظة ١٥	التدريب
٤ ٧٣٨	٤ ٢٤٢	الملاحظة ١٥	السفر
٦ ٥٣٢	٣ ٧٥٧	الملاحظة ١٥	المصروفات المتعلقة بالعملة الأجنبية
١ ١٦٣	١٠٧٥	الملاحظة ١٥	المنح والتحويلات الأخرى
٢١٣	٤٣١	الملاحظة ٨ و ٩	الاستهلاك والإهلاك
١٢ ٦٨٠	١٥ ١١٦	الملاحظة ١٥	مصروفات التشغيل الأخرى ^(١)
١٠١ ٨٧٢	١٠٢ ٦٥٤		مجموع المصروفات
٧٧٠٢	(٣٢٠٢٧)		(العجز)/الفائض في السنة

(أ) أعيد بيان مصروفات التشغيل الأخرى لعام ٢٠١٤ لأغراض المقارنة.

الملاحظات المرافقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مركز التجارة الدولية

ثالثاً - بيان التغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفوائض المتراكمة - المقيدة		الاحتياطيات	المجموع
صافي الأصول في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة)			
(١٨٢٤٩)	٦١٧١	(١٢٠٧٨)	
اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام			
٤٢٨٠٥	-	٤٢٨٠٥	
صافي الأصول المعاد بيانه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)			
٢٤٥٥٦	٦١٧١	٣٠٧٢٧	
الخسائر الاكتوارية الناجمة عن الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين			
(٢١٨٥٥)	-	(٢١٨٥٥)	
الفائض في السنة			
٧٧٠٢	-	٧٧٠٢	
التحويلات			
(٤٠٦)	٤٠٦	-	
مجموع التغيرات المعترف بها في صافي الأصول			
(١٤٥٥٩)	٤٠٦	(١٤١٥٣)	
صافي الأصول في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥			
٩٩٩٧	٦٥٧٧	١٦٥٧٤	
المكاسب الاكتوارية من الخصوم الناجمة عن استحقاقات الموظفين (الملاحظة ١٢)			
١٥٠٣٩	-	١٥٠٣٩	
(العجز) في السنة			
(٣٢٠٢٧)	-	(٣٢٠٢٧)	
التحويلات			
٤٦٣٣	(٤٦٣٣)	-	
مجموع التغيرات المعترف بها في صافي الأصول			
(١٢٣٥٥)	(٤٦٣٣)	(١٦٩٨٨)	
صافي الأصول في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥			
(٢٣٥٨)	١٩٤٤	(٤١٤)	

الملاحظات المرافقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مركز التجارة الدولية

رابعاً - بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المرجع	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (أعيد بيانها)
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
(العجز)/الفائض في السنة	(٣٢٠٢٧)	٧٧٠٢
الحركات غير النقدية		
الاستهلاك والإهلاك	٩٣١	٢١٣
إلغاء الاعتراف بالأصول غير الملموسة	٥٩	-
الخدمات الجارية وتكاليف الفائدة على الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين ^(١)	٥٦٧٧	٥٠٠٠
التغيرات في الأصول		
النقصان/(الزيادة) في التبرعات المستحقة القبض	٣٣١٢١	(١٢٣٨٤)
النقصان/(الزيادة) في الحسابات الأخرى المستحقة القبض	٣٢٩	(٨٨)
(الزيادة)/النقصان في الأصول الأخرى	(٥٧٤)	٤٩٣
التغيرات في الخصوم		
الزيادة/(النقصان) في الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	٤٩٢	(٣٦٠٥)
(الزيادة) في المبالغ المدفوعة سلفاً	(٧٢٧٧)	(٣١٧٢)
(النقصان) في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين ^(١)	(٢١٤٣)	(١٦٥٢)
(النقصان) في المخصصات	(٣)	(١٠٨)
إيرادات الاستثمار المعروضة كأنشطة استثمار	(٣١٠)	(٢٦٥)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية	(٢٢٢٥)	(٧٨٦٦)
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار		
مساهمة صندوق النقدية المشترك الرئيسي (صافي)	٢١٧	٧٠٢٣
إيرادات الاستثمار	٣١٠	٢٦٥
مشتريات الممتلكات والمنشآت والمعدات	(١٨٤)	(٢٤٩)
المشتريات من الأصول غير الملموسة	(١٠٦١)	(٦٧٣)
التصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات	-	٣

		المرجع
٣١ كانون الأول/	٣١ كانون الأول/	
ديسمبر ٢٠١٤	ديسمبر ٢٠١٥	(أعيد بيانها)
٦٣٦٩	(٧١٨)	التدفقات النقدية من/(المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
(١٤٩٧)	(٢٩٤٣)	صافي (النقصان) في النقدية ومكافئها
١١٧٢٦	١٠٢٢٩	النقدية ومكافئها النقدية - بداية السنة
١٠٢٢٩	٧٢٨٦	النقدية ومكافئها النقدية - نهاية السنة

(أ) يُعاد بيان التغييرات في حركات الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين لموائمتها مع إطار سياسة الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بتقييم المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية في صافي الأصول. ويشكّل ذلك تغييراً في العرض من السنة السابقة عندما أُدرجت المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية في بيان التدفقات النقدية.

الملاحظات المرافقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مركز التجارة الدولية

خامساً - بيان مقارنة الميزانية بالمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١٥

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق (بالنسبة المئوية) ^(ج)	الفعلية (على أساس الميزانية)	الميزانية المتاحة للجمهور			الفرق (بالنسبة المئوية) ^(ج)
		النهائية السنتية ^(ب)	الأصلية السنتية ^(أ)	الأصلية لفترة السنتين	
					الإيرادات
(٧,٧)	١٨ ٦٤٧	٢٠ ٢١٦	٢١ ٤٩١	٣٩ ٨٩٣	الاشتراكات المقررة من الأمم المتحدة
(٨,٤)	١٨ ٥٠٩	٢٠ ٢١٦	٢١ ٤٩١	٣٩ ٨٩٣	الاشتراكات المقررة من منظمة التجارة العالمية
٤٦,١	٣٠,٧	٢١٠	٢١٠	٤٣٢	إيرادات أخرى
(٧,٨)	٣٧ ٤٦٣	٤٠ ٦٤٢	٤٣ ١٩٢	٨٠ ٢١٨	مجموع الإيرادات
					المصروفات
(٦,٩)	٢٩ ٩٦٤	٣٢ ١٩٧	٣٤ ٢١٧	٦٣ ٥٥٠	المتعلقة بالوظائف
٢١,٣	١٠ ٢٤٦	٨ ٤٤٥	٨ ٩٧٥	١٦ ٦٦٨	غير المتعلقة بالوظائف
(١,١)	٤٠ ٢١٠	٤٠ ٦٤٢	٤٣ ١٩٢	٨٠ ٢١٨	مجموع المصروفات
-	(٢ ٧٤٧)	-	-	-	(العجز) في السنة

(أ) الميزانية الأصلية لفترة السنتين هي الميزانية الأدنى بين الميزانية التي توافق عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار ٢٤٨/٨٦ ألف) أو الميزانية التي يعتمدها المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية (WT/BFA/139، WT/GC/M/149). وتشكل الميزانية الأصلية للسنة الثانية من فترة السنتين الجزء من الاعتمادات لفترة السنتين التي وافقت عليها الجمعية العامة المستمدة من تقديرات الموارد المخصصة للاستخدام في السنة الثانية بالإضافة إلى الموارد المرحّلة من السنة الأولى بالفرنكات السويسرية المحوّلة إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام سعر الصرف الوارد في تقرير الأداء الأول.

(ب) الميزانية النهائية هي المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية العامة في تقرير الأداء الثاني مخصوصاً منه الإنفاق الفعلي المدرج في البيانات المالية لعام ٢٠١٤. والفروق بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية ناجمة عن التغيرات في سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل الفرنك السويسري والتقديرات المنقحة للمصروفات الواردة في تقرير الأداء الثاني.

(ج) النفقات الفعلية (على أساس الميزانية القابل للمقارنة) ناقصاً الميزانية النهائية. ويُنظر في الفروق التي تفوق نسبة ١٠ في المائة وفي الفروق المادية في التقرير المالي للمدير التنفيذي.

الملاحظات المرافقة جزء لا يتجزأ من البيانات المالية.

مركز التجارة الدولية

ملاحظات على البيانات المالية لعام ٢٠١٥

الملاحظة ١

الكيان المعدّ للتقارير

مركز التجارة الدولية وأنشطته

- ١ - مركز التجارة الدولية هو وكالة التعاون التقني المشتركة في مجال تقديم المساعدة المتصلة بالتجارة بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). والمركز، الذي أنشئ في بادئ الأمر بموجب الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) في عام ١٩٦٤، يعمل منذ عام ١٩٦٨ برعاية مشتركة من منظمة التجارة الدولية (التي تولت مسؤوليات الغات) والأمم المتحدة.
- ٢ - ومهمته الاستراتيجية هي تعزيز النمو والتنمية الشاملين للجميع والمستدامين من خلال تنمية التجارة والأعمال التجارية الدولية. وأهداف المركز الاستراتيجية هي التالية:
 - (أ) تعزيز إدماج قطاع الأعمال التجارية في الاقتصاد العالمي من خلال توفير المعلومات التجارية وزيادة الدعم المقدم إلى واضعي السياسات؛
 - (ب) تعزيز قدرة المؤسسات على التصدير لكي تغتنم الفرص المتاحة في السوق؛
 - (ج) تعزيز مؤسسات وسياسات دعم التجارة لصالح المؤسسات المصدرة.
- ٣ - ويتولّى رئاسة المركز مديرٌ تنفيذي يعينه المدير العام لمنظمة التجارة العالمية والأمين العام للأونكتاد ويكون مسؤولاً أمامهما. وتضم لجنة الإدارة العليا المدير التنفيذي، ونائب المدير التنفيذي، ورؤساء شعب المركز الأربع، وكبير المستشارين في مكتب المدير التنفيذي، ورئيس التخطيط الاستراتيجي. ويجتمع الفريق الاستشاري المشترك التابع للمركز سنوياً لدراسة أنشطة المركز استناداً إلى التقرير السنوي الصادر عن المركز ولتقديم توصيات إلى مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد وإلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية اللذين يستعرضان برنامج عمل المركز. وكلٌّ من الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ممثل في الفريق الاستشاري المشترك الذي يتولى الإشراف على عمل المركز وهما يضطلعان بعدد من أنشطة المساعدة التقنية المشتركة مع المركز. وتموّل الميزانية العادية للمركز بالتساوي من الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، في حين تموّل مشاريع التعاون التقني من تبرعات مقدمة من

الجهات المانحة للصناديق الاستثمارية ومن مخصصات مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويُعتبر المركز كياناً مستقلاً لتقديم التقارير ولا يُعتبر خاضعاً لرقابة مشتركة لأغراض تقديم تقارير تمثل للمعايير المحاسبية الدولية.

٤ - ولم تُدرج في البيانات المالية حصة المركز من عمليات المشاريع المشتركة ضمن منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالسلامة والأمن على نطاق منظومة الأمم المتحدة لأنها غير هامة.

٥ - ويقع مقر المركز في جنيف، ولديه مكاتب مستأجرة في تسعة بلدان.

الملاحظة ٢

أساس الإعداد والإذن بالإصدار

٦ - تُمسك حسابات المركز وفقاً للنظام المالي للأمم المتحدة كما اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة، والقواعد التي يضعها الأمين العام حسب الاقتضاء بموجب اللوائح والتعليمات الإدارية التي يصدرها وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية أو المراقب المالي. وتُعد البيانات المالية للمركز استناداً إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ووفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، تتألف هذه البيانات المالية، التي تعرض بوضوح أصول المركز وخصومه وإيراداته ومصروفاته والتدفقات النقدية خلال السنة المالية، مما يلي:

(أ) البيان الأول: بيان الوضع المالي؛

(ب) البيان الثاني: بيان الأداء المالي؛

(ج) البيان الثالث: بيان التغيرات في صافي الأصول؛

(د) البيان الرابع: بيان التدفقات النقدية باستخدام الأسلوب غير المباشر؛

(هـ) البيان الخامس: بيان مقارنة الميزانية بالمبالغ الفعلية؛

(و) موجز السياسات المحاسبية الهامة وملاحظات تفسيرية أخرى

استمرارية الأعمال

٧ - أعدت البيانات المالية على أساس استمرارية الأعمال وطبقت السياسات المحاسبية، بصيغتها الموجزة في الملاحظة ٣، باستمرار عند إعداد هذه البيانات المالية وعرضها. ويستند تأكيد الاستمرارية إلى موافقة الجمعية العامة على اعتمادات الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وعلى مخطط الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وإلى الاتجاه التاريخي الإيجابي المتعلق بجمع الاشتراكات المقررة والتبرعات في السنوات الماضية، وإلى عدم

اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية أي قرار بوقف عمليات المركز.

العملة الوظيفية والعملة المعتمدة في العرض

٨ - تُعرض البيانات المالية بدولارات الولايات المتحدة، وهي العملة الوظيفية وعملة العرض المعتمدة في المركز. وتُعرض البيانات المالية بآلاف دولارات الولايات المتحدة ما لم يُذكر خلاف ذلك.

٩ - وتُعتمد الميزانية العادية للمركز وتقسّم أنصبتها المقررة بالفرنكات السويسرية.

١٠ - وتحوّل البنود غير النقدية المقيسة حسب التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة المعتمد في تاريخ المعاملة أو في وقت تحديد القيمة العادلة. أما الأصول والخصوم النقدية المقوَّمة بالعملات الأجنبية فتحوّل إلى دولارات الولايات المتحدة بسعر الإقفال في نهاية العام لسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة. وتحوّل معاملات العملات الأجنبية إلى دولارات الولايات المتحدة وفقاً لسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في تاريخ المعاملة.

١١ - وتُدْرَج في بيان الأداء المالي على أساس صافٍ أرباح وخسائر الصرف الأجنبي الناتجة من تسوية المعاملات بعملات غير العملة الوظيفية للمركز ومن تحويل الأصول والخصوم النقدية المقومة بعملات أجنبية بأسعار الصرف السارية في نهاية السنة.

الأهمية النسبية للآراء والتقديرات والاستعانةُ بهما

١٢ - تؤدي مراعاة الأهمية النسبية دوراً أساسياً في وضع السياسات المحاسبية وإعداد البيانات المالية. وبوجه عام، يُعتبر أي بند بنداً ذا أهمية نسبية إذا كان حذفه أو ضمّه يؤثر في استنتاجات مستخدمي البيانات المالية أو في قراراتهم.

١٣ - ويحتاج إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية إلى أن تضع الإدارة التقديرات والافتراضات التي تؤثر في تحديد مبالغ الأصول والخصوم المبلغ عنها في تاريخ إعداد البيانات المالية، ومبالغ الإيرادات والمصروفات المبلغ عنها في السنة. وتشكّل المستحقات والممتلكات والمنشآت والمعدات والخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين أهم البنود في الحالات التي تُستخدم فيها التقديرات. ويمكن أن تكون النتائج الفعلية مختلفة عن هذه التقديرات. وتُعرض التغيرات في التقديرات في السنة التي تصبح فيها معروفة.

أساس القياس

١٤ - تعد البيانات المالية باستخدام العرف المحاسبي القائم على تحليل التكلفة الأصلية، باستثناء ما يتعلق ببعض الأصول على النحو المذكور في الملاحظات على البيانات المالية. وتعدّ البيانات المالية عن السنة المعنية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

الإذن بالإصدار

١٥ - يتولى الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، المراقب المالي، تصديق هذه البيانات المالية ويوافق عليها الأمين العام للأمم المتحدة. وعملاً بالقاعدة المالية ٦-٢ من النظام المالي للأمم المتحدة، يحيل الأمين العام هذه البيانات المالية اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى مجلس مراجعي الحسابات بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦. وتحال هذه البيانات المالية بشكل استثنائي بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦. ومن ثمّ، ووفقاً للقاعدة المالية ٧-١٢، تحال تقارير مجلس مراجعي الحسابات، مشفوعةً بالبيانات المالية المراجعة، إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، إلى جانب البيانات المالية المراجعة المأذون بإصدارها في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

الإصدارات المحاسبية المقبلة

١٦ - لدى مجلس المعايير المحاسبية الدولية برنامج عمل يشمل المشاريع التالية التي يمكن أن تؤثر على البيانات المالية المقبلة للمركز:

(أ) الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بأداء الخدمة: استخدام نهج قائم على المبادئ من أجل وضع إطار متسق للإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بأداء الخدمة لبرامج وخدمات القطاع العام التي تركز على تلبية احتياجات المستخدمين؛

(ب) المصروفات غير التبادلية: يهدف هذا المشروع إلى وضع معيار أو معايير تنص على متطلبات الإقرار والقياس المنطبقة على الموردين في المعاملات غير التبادلية، باستثناء الاستحقاقات الاجتماعية؛

(ج) الإيرادات: يهدف هذا المشروع إلى وضع معيار أو أكثر من المعايير المحاسبية الدولية بما يشمل المعاملات المدرة للإيرادات (التبادلية وغير التبادلية). ونطاق المشروع هو وضع معايير قياسية جديدة للمتطلبات والتوجيهات فيما يتعلق بالإيرادات كي تعدّل أو تحل محل تلك المحددة حالياً في المعيار ٩: إيرادات المعاملات التبادلية، والمعيار ١١: عقود الإنشاء، والمعيار ٢٣: إيرادات المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)؛

(د) الأصول التراثية: يهدف هذا المشروع إلى إعداد متطلبات محاسبية خاصة بالأصول التراثية؛

(هـ) توليفات القطاع العام: سوف يحدد هذا المشروع المعالجة المحاسبية لتوليفات القطاع العام وسيضع معياراً جديداً يحدد تصنيف توليفات القطاع العام وقياسها، أي المعاملات أو أي أحداث أخرى تجمع عمليتين مستقلتين أو أكثر في كيان واحد من كيانات القطاع العام؛

(و) الصكوك المالية الخاصة بالقطاع العام: من أجل صوغ هذا التوجيه المحاسبي، سيركز المشروع على المسائل المتعلقة بالصكوك المالية الخاصة بالقطاع العام التي لا تدخل في نطاق المعيار ٢٨ من المعايير المحاسبية الدولية، البيانات المالية العرض، والمعيار ٢٩، الصكوك المالية: الإدراج والقياس، والمعيار ٣٠، الصكوك المالية: الإقرارات.

متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المرحلة المقبلة

١٧ - في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية المعيار ٣٤، البيانات المالية المستقلة، والمعيار ٣٥، البيانات المالية الموحدة، والمعيار ٣٦، الاستثمارات في الكيانات المرتبطة والمشاريع المشتركة، والمعيار ٣٧، الترتيبات المشتركة، والمعيار ٣٨، الكشف عن المصالح في كيانات أخرى. وسيبدأ نفاذ هذه المعايير الجديدة في عام ٢٠١٧. ولا يُتوقع أن يكون لهذه المعايير تأثير مادي على البيانات المالية للمركز.

الملاحظة ٣

السياسات المحاسبية الهامة

الأصول

١-٣ الأصول المالية

التصنيف

١٨ - يُصنّف المركز أصوله المالية إما بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز، أو في حالة المستحقات، فبالتكلفة المستهلكة. ويحدد المركز تصنيف أصوله المالية لدى إدراجها الأولي.

الأصول المالية المُقيّمة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز

١٩ - تشمل الأصول المالية المُقيّمة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز استثمارات المركز المودعة في صندوق النقدية المشترك الرئيسي الذي تديره خزانة الأمم المتحدة التي تستثمر مركزياً هذه الأموال باسم المركز.

٢٠ - ويشمل صندوق النقدية المشترك الرئيسي حصص الكيانات المشاركة من الودائع النقدية والودائع لأجل، والاستثمارات القصيرة الأجل والاستثمارات الطويلة الأجل، التي تديرها كلها خزانة الأمم المتحدة. ويُفصَح عن حصة المركز في صندوق النقدية المشترك الرئيسي في الملاحظات المتعلقة بالبيانات المالية، وفي بيان الوضع المالي، مصنَّفةً في فئة الاستثمارات بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز، أو النقدية ومكافئات النقدية إذا كانت آجال استحقاقها الأصلية لا تزيد عن ثلاثة أشهر. ويمكن الاطلاع على معلومات تفصيلية عن موجودات صندوق النقدية المشترك الرئيسي في البيانات المالية للأمم المتحدة.

إدراج الأصول الموجودة في صندوق النقدية المشترك الرئيسي وقياسها

٢١ - ترد المكاسب أو الخسائر الناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية الموجودة في صندوق النقدية المشترك الرئيسي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز في بيان الأداء المالي في السنة التي تنشأ فيها كإطار للتكاليف المالية في حال تسجيل خسارة صافية، أو كإيرادات استثمار في حال تسجيل ربح صاف.

إدراج المبالغ المستحقة القبض وقياسها

٢٢ - المبالغ المستحقة القبض أصول مالية غير مشتقة القيمة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد غير مسجلة في سوق نشطة. وتشمل المبالغ المستحقة القبض للمركز التبرعات المستحقة القبض وحسابات أخرى مستحقة القبض معترف بها في بيان الوضع المالي. وتحسب المبالغ المستحقة القبض بالتكلفة المهلكة، مع الأخذ في الاعتبار تخصيص اعتماد لاضمحلال القيمة.

اضمحلال قيمة المبالغ المستحقة القبض

٢٣ - يقيّم المركز المبالغ المستحقة القبض في نهاية السنة المشمولة بالتقرير لتحديد اضمحلال القيمة. وتعتبر المبالغ المستحقة القبض مضمحلة وتكبد خسائر اضمحلال إذا كانت هناك أدلة موضوعية فقط، استناداً إلى استعراض المبالغ غير المسددة عند تاريخ الإبلاغ، بحيث لن يستطيع المركز جمع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط الأصلية نتيجة وقوع حدث أو أكثر بعد إدراجها الأولي. وفي هذه الحالة، تنخفض القيمة الدفترية للأصول، وتقيّد أي خسارة في بيان الأداء المالي. ويحسب مبلغ الخسارة باعتباره الفرق بين القيمة الدفترية للأصول والإيرادات المتحصلة المقدرة في المستقبل.

٢٤ - ورُصد اعتماد يعادل ٥٠ في المائة من القيمة الدفترية للتعويض عن المبالغ المستحقة غير تلك المتعلقة بالتبرعات التي يتراوح عمرها بين ١٢ شهرا و ٢٤ شهرا، وتعادل ما نسبته ١٠٠ في المائة من القيمة الدفترية للمبالغ التي تزيد فتراتها عن ٢٤ شهرا في تاريخ الإبلاغ. وإذا انخفض، في السنة اللاحقة، مبلغ الخسائر الناجمة عن اضمحلال قيمتها، يتم عكس اتجاه خسائر اضمحلال القيمة المدرجة سابقا في بيان الأداء المالي.

٢-٣ السلف أو المبالغ المدفوعة مقدما

٢٥ - لا تُدرج السلف كأصول إلا عندما تسلم السلع أو الخدمات المقدمة وفقا للاتفاقات الملزمة مع الموردين أو وفقا للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة بشأن السلف المدفوعة للموظفين. ويُدْرَج المركز مبلغا باعتباره مصروفا ما إن يتلقى إثباتا بتسليم سلع أو تقديم خدمات.

٢٦ - ويقدم المركز سلفاً للشركاء المنفذين (مثل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، ومؤسسات دعم التجارة، وما إلى ذلك) لتتمكن من تقديم الخدمات إلى الجهة المعينة وفقا لاتفاقات ملزمة مع المركز. ويقدم الشركاء المنفذون تقارير إلى المركز عن التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع أو البرامج التي أبرم الاتفاق من أجلها. وتُدْرَج المصروفات عند تسلم التقارير المتعلقة بالإنفاق أو بتقديم الخدمات. وإذا لم يقدم الشركاء المنفذون تقاريرهم عند تاريخ الإبلاغ، فإن الاعتراف بالمصروفات يستند إلى تقدير التقدم الذي يجزره المشروع.

٣-٣ الممتلكات والمنشآت والمعدات

٢٧ - تسجّل الممتلكات والمنشآت والمعدات بسعر التكلفة التاريخية بعد خصم الاستهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة ناتجة عن اضمحلال القيمة. وتشمل التكلفة الأصلية سعر الشراء إضافة إلى أي تكاليف أخرى تعزى مباشرة إلى إيصال الأصول إلى موقعها وتجهيزها للاستخدام، والتقدير الأولي لتكاليف التفكيك وترميم المواقع؛ وتصرف الأصول التي تندرج في فئة الممتلكات والمنشآت والمعدات، لكنها لا تخضع للسيطرة المباشرة للمركز، عند حيازتها. ويعتبر المركز مسيطرا على الأصول إذا كان قادرا على استخدامها أو الاستفادة من استخدامها في تحقيق أهدافه بوسيلة أو بأخرى، وإذا كان قادرا على منع أو تنظيم وصول أطراف ثالثة إلى هذه الأصول.

٢٨ - وترسّم الممتلكات والمنشآت والمعدات عندما تفوق تكلفتها أو تساوي ٥ ٠٠٠ دولار للمعدات و ١٠٠ ٠٠٠ دولار لتحسينات الأماكن المستأجرة.

التكاليف اللاحقة

٢٩ - لا ترسم التكاليف المتكبدة بعد عملية الشراء الأولى إلا عندما يحتمل أن تتدفق على المركز منافع اقتصادية أو خدمات في المستقبل ذات صلة بالمادة المعنية، ويمكن قياس التكلفة اللاحقة على نحو موثوق.

استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات

٣٠ - يُدرج استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات على مدى عمرها النافع التقديري باستخدام طريقة القسط الثابت. وتوزع فئات الممتلكات والمنشآت والمعدات حسب عمرها النافع المقدر على النحو التالي:

الفئة	العمر النافع التقديري (بالسنوات)
معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٧-٤
المركبات	٦
الآلات والمعدات	٥
الأثاث والتجهيزات الثابتة	١٠-٣
تحسينات الأماكن المستأجرة	٥ (أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقصر)

٣١ - تجري استعراضات اضمحلال قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات كل سنة على الأقل ويعترف بأي خسائر ناتجة عن اضمحلال القيمة في بيان الأداء المالي. وتُستعرض القيم المتبقية والعمر النافع للأصول مرة في السنة على الأقل، ويجري تعديلها عند الاقتضاء.

٣٢ - وينشأ الربح أو الخسارة من التصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات أو نقلها حينما تكون العائدات من التصرف أو النقل مختلفة عن القيمة الدفترية. ويتم إدراج تلك الأرباح أو الخسائر في بيان الأداء المالي تحت الإيرادات الأخرى أو المصروفات الأخرى.

٤-٣ الأصول غير الملموسة

٣٣ - تُقيد الأصول غير الملموسة بسعر التكلفة الأصلي ناقصاً الإهلاك المتراكم وأي خسائر ناتجة عن اضمحلال القيمة. وترسم البرامجيات المشتراة من الخارج إذا تجاوزت تكلفتها ٥ ٠٠٠ دولار، بما في ذلك التكاليف المتكبدة لاقتناء ووضع البرامجيات قيد الاستخدام. وترسم البرامجيات المطورة داخليا عندما تفوق التكاليف المتراكمة أو تساوي ١٠٠ ٠٠٠ دولار، باستثناء تكاليف البحوث والصيانة، وتشمل مباشرة التكاليف المُسندة، مثل التكاليف المتعلقة بالموظفين والمتعاقدين من الباطن والخبراء الاستشاريين.

إهلاك الأصول غير الملموسة

٣٤ - يُقيد إهلاك الأصول غير الملموسة على أساس مدى العمر النافع التقديري باستخدام طريقة القسط الثابت. وتوزع فئات الأصول غير الملموسة حسب عمرها النافع المقدر على النحو التالي:

الفئة	العمر النافع التقديري (بالسنوات)
البرامجيات المكتناة من مصادر خارجية	٣ (أو فترة الترخيص، أيهما أقصر)
البرامجيات المستحدثة داخليا	٥-٣

٣٥ - تجري استعراضات اضمحلال القيمة على جميع الأصول غير الملموسة مرة في السنة على الأقل وتفيد أي خسائر ناتجة عن اضمحلال القيمة في بيان الأداء المالي.

الالتزامات

٥-٣ الالتزامات المالية

٣٦ - تصنف الالتزامات المالية بوصفها "التزامات مالية أخرى". وهي تشمل الحسابات المستحقة الدفع، والتحويلات المستحقة الدفع، والمبالغ غير المنفقة المحتفظ بها لردها في المستقبل والالتزامات الأخرى.

٣٧ - وتفيد الالتزامات المالية المصنفة على أنها التزامات مالية أخرى أولا بالقيمة العادلة ثم تقاس لاحقا بالتكلفة المهلكة. ويُعترف بالالتزامات المالية التي تقل مدتها عن ١٢ شهرا بقيمتها الاسمية. ويعيد المركز تقييم تصنيف الخصوم المالية في تاريخ كل إبلاغ ويلغي إدراج الخصوم المالية عند الوفاء بالتزاماته التعاقدية أو التنازل عنها أو إلغائها أو انتهاء صلاحيتها.

٣٨ - وتنشأ الحسابات المستحقة الدفع والمصروفات المستحقة من شراء السلع والخدمات التي تم استلامها ولكن لم يتم، حتى تاريخ الإبلاغ، دفع ثمنها. ويكون الإقرار بها عند تاريخ الإبلاغ بالقيمة المسجلة في الفاتورة مطروحا منها أي حسومات في السداد. وتُدرج المبالغ المستحقة الدفع ومن ثم تقاس بالقيمة الاسمية لأن أجل استحقاقها يحل غالبا في غضون ١٢ شهرا.

٦-٣ الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين

٣٩ - يُدرج المركز بالاستحقاقات التالية للموظفين:

استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

٤٠ - تشمل استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل استحقاقات الموظفين للمرة الأولى (منحة انتداب)، والاستحقاقات الشهرية المنتظمة (الأجور والمرتبات والبدايات) والتعويض عن الغياب (الإجازة المرضية المدفوعة الأجر، إجازة الأمومة/الأبوة) وغيرها من الاستحقاقات القصيرة الأجل (منح التعليم، واسترداد الضرائب). ويتوقع أن تتم تسوية استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل في غضون ١٢ شهرا من تاريخ الإبلاغ، وتقاس بقيمتها الإسمية استنادا إلى المستحقات المتراكمة بالمعدلات الحالية للأجور. وتُعتبر جميع استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل المكتسبة ولكن لم تؤخذ في تاريخ الإبلاغ، خصوصا متداولة.

استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

٤١ - تشمل استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن عند انتهاء الخدمة، والمعاشات التقاعدية من خلال الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

خطط الاستحقاقات المحددة

٤٢ - تحتسب الاستحقاقات التالية بوصفها خططا للاستحقاقات المحددة: التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن والمعاش التقاعدي من خلال الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية (استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة) وكذلك الإجازات السنوية المتراكمة المحولة إلى نقدية عند انتهاء خدمة الموظفين في المنظمة (الاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل). والخصوم المعترف بها لخطط استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة هي القيمة الحالية للالتزامات المحددة الاستحقاقات في تاريخ الإبلاغ. والخطط المحددة الاستحقاقات هي عندما يشمل التزام المركز تقديم الاستحقاقات المتفق عليها، وبناء على ذلك، يتحمل المركز المخاطر الاكتوارية. ويقوم خبير استشاري اكتواري مستقل بحساب الالتزامات المحددة الاستحقاقات باستخدام طريقة المبالغ المستحقة حسب الوحدة. وتحدد القيمة الحالية لالتزام الاستحقاقات المحددة بخصم التدفقات النقدية المقدرة في المستقبل باستخدام أسعار الفائدة على سندات الشركات العالية الجودة التي تقارب آجال استحقاقها تواريخ استحقاق الخطط الفردية. وتدرج التغييرات في الالتزامات المتعلقة بالخطط المحددة الاستحقاقات، بما في ذلك تكاليف الفائدة، وتكاليف الخدمة الحالية، في بيان الأداء المالي في السنة التي تحدث فيها تلك التغييرات. وفي نهاية السنة المشمولة بالتقرير، لم تكن لدى المركز أي أصول خطة على النحو المحدد في المعيار ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية - استحقاقات الموظفين. وعند نهاية الخدمة،

يجوز تعويض الموظفين عن جميع أيام الإجازات السنوية غير المستخدمة بحد أقصى قدره ٦٠ يوم عمل للعاملين بتعيينات محددة المدة أو بتعيينات مستمرة.

٤٣ - والالتزامات المستحقة المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة بالنسبة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ومنحة الإعادة إلى الوطن، والإجازات السنوية المتراكمة، غير ممولة بالكامل حاليا وتظهر باعتبارها كالتزامات متعلقة باستحقاقات الموظفين في بيان الموضع المالي وبيان التغيرات في صافي الأصول.

٤٤ - ويعترف بالأرباح والخسائر الاكتوارية في السنة التي تحدث فيها في بيان التغيرات في صافي الأصول باعتبارها بندا مستقلا تحت صافي الأصول/حقوق الملكية.

الاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل

٤٥ - تشمل فئة استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل استحقاقات الموظفين التي لا تصبح مستحقة القبض كليا في غضون ١٢ شهرا بعد نهاية السنة التي يقدم فيها الموظف الخدمات التي تفضي إلى تلك الاستحقاقات، من قبيل إجازة زيارة الوطن. وتحسب استحقاقات إجازة زيارة الوطن بالقيمة الإسمية، ولا تخصم لأن تأثير الخصم غير مادي.

استحقاقات إنهاء الخدمة

٤٦ - تشمل استحقاقات إنهاء الخدمة عموما تعويضات ترك العمل طوعا.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

٤٧ - المركز هو منظمة عضو مشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الذي أنشأته الجمعية العامة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز والاستحقاقات ذات الصلة للموظفين. وصندوق المعاشات التقاعدية هو خطة ممولة للاستحقاقات المحددة يشترك فيها أرباب عمل متعددون. وكما يرد في المادة ٣ (ب) من النظام الأساسي للصندوق، يُفتح باب العضوية في الصندوق للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشتركة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

٤٨ - وتعرض الخطة المنظمات المشاركة لمخاطر اكتوارية مرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، مما يؤدي إلى انعدام أي أساس ثابت وموثوق به لتوزيع الالتزام وأصول الخطة والتكاليف على فرادى المنظمات المشاركة في

الخطوة. وكما هو حال المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، فإن المركز وصندوق المعاشات التقاعدية ليسا في وضع يمكنهما من تحديد الحصة النسبية للمركز من التزامات الاستحقاقات المحددة، وأصول النظام والتكاليف المرتبطة به بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية. ومن ثم فقد تعامل المركز مع هذه الخطوة كما لو كانت خطوة محددة الاشتراكات تمشيا مع متطلبات المعيار ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية. وتُدرج مساهمات المركز في الخطوة خلال السنة المالية بوصفها مصروفات في بيان الأداء المالي.

٧-٣ المخصصات

٤٩ - تُدرج المخصصات لإنفاق في المستقبل لمبلغ غير محدد القيمة أو التوقيت لدى وجود التزام راهن (إما قانوني أو بناء) نتيجة حدث وقع في الماضي ومن المحتمل أن يطلب من المركز تسوية هذا الالتزام، ويمكن قياس القيمة على نحو موثوق به. ويشكل المبلغ المخصص أفضل تقدير للإنفاق اللازم للوفاء بهذا الالتزام في تاريخ الإبلاغ.

٨-٣ عقود الإيجار التشغيلية

٥٠ - تُصنّف عقود الإيجار التي يحتفظ فيها المؤجر بجزء كبير من المخاطر واحتمالات الربح الملائمة للملكية بوصفها عقود إيجار تشغيلي. وتُحمّل المدفوعات المسددة بموجب عقود الإيجار التشغيلية على بيان الأداء المالي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

٩-٣ الالتزامات الطارئة والأصول الطارئة

الالتزامات الطارئة

٥١ - يجرى الإقرار بأية التزامات ممكنة تنشأ عن أحداث سابقة ولا يؤكد وجودها إلا وقوع أو عدم وقوع حدث أو أكثر لا يمكن التنبؤ به على وجه اليقين ولا يخضع كلية لسيطرة المركز أو لا يمكن تقدير القيمة على نحو موثوق به، باعتبارها التزامات طارئة. ويجري تقييم الالتزامات الطارئة باستمرار لتحديد في ما إذا كان تدفق خارجي من الموارد في شكل منافع اقتصادية أو خدمة محتملة قد أصبح ممكناً. وإذا أصبحت احتمالية الحاجة إلى تدفق خارجي من الموارد في شكل منافع اقتصادية أو خدمة ممكنة، يعترف بالمبلغ المخصص في البيانات المالية للسنة التي يمكن أن يحدث فيها احتمال تغيير.

الأصول الطارئة

٥٢ - تُدرج أية أصول محتملة تنشأ عن أحداث سابقة ولا يمكن تأكيد وجودها إلا بوقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من الأنشطة غير المؤكدة في المستقبل التي لا تخضع كليا لسيطرة المركز، باعتبارها أصولا طارئة.

الإيرادات

١٠-٣ الإيرادات والمبالغ المستحقة القبض غير التبادلية

٥٣ - تنص الترتيبات الإدارية للمركز (انظر A/59/405) على أن تقسّم ميزانية المركز مناصفة بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة. وتُدرج الأنصبة المقررة من الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في الميزانية العادية في مطلع السنة التي يرتبط بها التقييم. وتحدد الإيرادات على أساس وثيقة الميزانية البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين. وفي حال موافقة الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية على مختلف المبالغ، يقسّم المركز أدنى المبلغين كاشتراكات مقررة.

٥٤ - وتُدرج التبرعات باعتبارها إيرادات لدى توقيع اتفاق ملزم لا يتضمن شروطا تلزم بأداء محدد والتزاما بإعادة الأصول إلى الجهة المتبرعة في حال عدم استيفاء تلك الشروط. وإذا جرى تضمين الاتفاق تلك الشروط، تُدرج الإيرادات، عندما تستوفي الشروط، ولا يعترف بالالتزامات إلا عند الوفاء بالشروط.

٥٥ - وتُدرج السلع العينية بقيمتها العادلة، التي تقاس في تاريخ حيازة الأصول المتبرع بها. أما الخدمات العينية فلا تُدرج بل يفصح عنها في الملاحظات على البيانات المالية.

١١-٣ إيرادات المعاملات التبادلية

٥٦ - تُدرج الإيرادات المتأتية من بيع المنشورات والأقراص المدججة عند شحنها إلى الزبون. وتُدرج الإيرادات المتأتية من رسوم الترخيص خلال فترة الترخيص. وتُدرج الإيرادات المتأتية من تقديم الخدمات إلى الحكومات والكيانات الأخرى باعتبارها خدمات وفقا للاتفاقات.

١٢-٣ إيرادات الاستثمار

٥٧ - تخصص إيرادات الاستثمار والتكاليف المرتبطة بتشغيل الاستثمارات في صندوق النقدية المشترك الرئيسي للمركز استنادا إلى حصة مشاركته في صندوق النقدية المشترك

الرئيسي. وتدرج جميع الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة في إيرادات الاستثمار المدرجة على أساس نسبة زمنية عند استحقاقها، مع الأخذ في الاعتبار الحصيلة الفعالة.

١٣-٣ المصروفات

٥٨ - وفقا للمحاسبة على أساس الاستحقاق، تُدرج المصروفات عند تسليم السلع أو الخدمات من جانب الموردين أو مقدمي الخدمات. وتسجل المصروفات ويعترف بها في البيانات المالية للفترات التي تتصل بها.

١٤-٣ الإبلاغ القطاعي

٥٩ - القطاع نشاط مميز أو مجموعة من الأنشطة المميزة عن غيرها تُقدم عنها المعلومات المالية بشكل مستقل من أجل تقييم أداء الكيان في السابق في سبيل تحقيق أهدافه واتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد في المستقبل.

٦٠ - والمركز كيان أنشأته منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة لغرض واحد، بوصفه وكالة التعاون التقني المشتركة لجوانب الأعمال لأنشطة مجموعة التطوير التجاري. لذلك فهو يندرج في القطاع التشغيلي لأغراض المعايير المحاسبية الدولية.

١٥-٣ الإقرارات المتصلة بالأطراف ذات العلاقة

٦١ - يتم الإفصاح في الملاحظات على البيانات المالية عن الأطراف ذات العلاقة التي لديها القدرة على السيطرة أو على ممارسة نفوذ كبير على المركز في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية، وإجراء المعاملات مع هذه الأطراف، ما لم تكن قد تمت في إطار علاقة طبيعية وصریحة بين هذه الأطراف أو منسجمة معها. وبالإضافة إلى ذلك، يفصح المركز عن معاملات محددة مع كبار موظفي الإدارة وأفراد أسرهم.

١٦-٣ الاحتياطات التشغيلية

٦٢ - يتم الاحتفاظ بالصندوق الاستئماني للاحتياطي التشغيلي للمركز من أجل تغطية التأخير في تسديد التبرعات، ولمواجهة عجز الإيرادات عن تغطية المصروفات النهائية للصناديق الاستئمانية. وبالإضافة إلى ذلك، يحافظ صندوق دعم البرامج على الاحتياطي التشغيلي بمبلغ يعادل ٢٠ في المائة من إيرادات تكاليف الدعم التقديرية وفقا للتعليمات الإدارية ST/AI/285. ويُعرض صندوق الاحتياط في بيان الوضع المالي وبيان التغيرات في صافي الأصول كعنصر منفصل في صافي الأصول.

الملاحظة ٤

النقدية ومكافئات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥		في ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤	
صندوق النقدية المشترك الرئيسي	٧ ٢٨٦	١٠ ٢٢٥	
النقدية المحتفظ بها في المكاتب الميدانية	-	٤	
مجموع النقدية ومكافئات النقدية	٧ ٢٨٦	١٠ ٢٢٩	

٦٣ - يُحتفظ بالنقدية الضرورية للصرف الفوري في صندوق النقدية المشترك الرئيسي. وبالنسبة للمكاتب الميدانية، يُحتفظ بالنقدية في حسابات السلف لغرض تلبية الاحتياجات المالية في المواقع الميدانية.

الملاحظة ٥

الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥		في ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤	
الأصول المالية			
القيمة العادلة بفائض أو عجز			
الاستثمارات - صندوق النقدية المشترك الرئيسي (الأجل القصير)	٢٢ ١٨٠	١٩ ٨٢٦	
الاستثمارات - صندوق النقدية المشترك الرئيسي (الأجل الطويل)	١٤ ٩٣٠	١٧ ٥٠١	
مجموع القيمة العادلة بفائض أو عجز	٣٧ ١١٠	٣٧ ٣٢٧	
القروض والحسابات المستحقة القبض			
النقدية ومكافئات النقدية - صندوق النقدية المشترك الرئيسي (الملاحظة ٤)	٧ ٢٨٦	١٠ ٢٢٥	
النقدية ومكافئات النقدية - مصادر أخرى (الملاحظة ٤)	-	٤	
الحسابات المستحقة القبض (الملاحظة ٦)	٥٠ ٥٤٤	٨٣ ٩٩٤	
مجموع القروض والحسابات المستحقة القبض	٥٧ ٨٣٠	٩٤ ٢٢٣	
مجموع القيمة الدفترية للأصول المالية	٩٤ ٩٤٠	١٣١ ٥٥٠	
المبلغ المرتبط بالأصول المالية المحتفظ بها في صندوق النقدية المشترك الرئيسي	٤٤ ٣٩٦	٤٧ ٥٥٢	

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥		في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	
الخصوم المالية			
التكلفة المهلكة			
(٨ ٩٣٩)		(٨ ٤٤٧)	
الحسابات المستحقة الدفع والالتزامات المستحقة			
(٨ ٩٣٩)		(٨ ٤٤٧)	
مجموع القيمة الدفترية للخصوم المالية			

٦٤ - يشارك المركز في صندوق النقدية المشترك الرئيسي فقط. ويتألف هذا الصندوق من أرصدة الحسابات المصرفية التشغيلية بعدد من العملات والاستثمارات بدولارات الولايات المتحدة.

٦٥ - ولتجميع الأموال تأثير إيجابي في أداء الاستثمار ومخاطره بوجه عام، بسبب تحقيق وفورات الحجم، وبفضل القدرة على توزيع المخاطر المرتبطة بمنحنى العائدات على عدد من آجال الاستحقاق. ويُستند في تخصيص أصول صندوق النقدية المشترك الرئيسي (النقدية ومكافآت النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل والاستثمارات الطويلة الأجل) والإيرادات، إلى الرصيد الرئيسي لكل كيان من الكيانات المشاركة.

٦٦ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بلغ مجموع الأصول التي يحتفظ بها هذا الصندوق ٧ ٧٨٤ مليون دولار؛ كان مبلغ ٤٤,٣٩٦ مليون دولار منها مستحقاً للمركز، وبلغ صافي إيرادات المركز من صندوق النقدية المشترك الرئيسي ٠,٣١٠ مليون دولار (انظر الملاحظة ١٤).

موجز الأصول والخصوم في صندوق النقدية المشترك الرئيسي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥		في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	
القيمة العادلة بفائض أو عجز			
٣ ٨٨٨ ٧١٢		٣ ٩٣٠ ٤٩٧	
الاستثمارات القصيرة الأجل			
٢ ٦١٧ ٦٢٦		٣ ٤٨٢ ٦٤١	
الاستثمارات الطويلة الأجل			
٦ ٥٠٦ ٣٣٨		٧ ٤١٣ ١٣٨	
مجموع القيمة العادلة للاستثمارات بفائض أو عجز			
القروض والحسابات المستحقة القبض			
١ ٢٦٥ ٠٦٨		٢ ٠٣٤ ٨٢٤	
النقدية ومكافآت النقدية			
١٢ ٤٦٢		١٤ ٨٤٢	
الإيرادات المستحقة على الاستثمار			
١ ٢٧٧ ٥٣٠		٢ ٠٤٩ ٦٦٦	
مجموع القروض والحسابات المستحقة القبض			

في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥		في ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤	
مجموع القيمة الدفترية للأصول المالية			
خصوم صندوق النقدية المشترك الرئيسي			
٧٧٨٣٨٦٨		٤٧٥٥٢	
المبالغ المستحقة الدفع للمركز			
٤٤٣٩٦		٩٤١٥٢٥٢	
المبالغ المستحقة الدفع لمشاركين آخرين في صندوق النقدية المشترك الرئيسي			
٧٧٣٩٤٧٢		٩٤٦٢٨٠٤	
مجموع الخصوم			
٧٧٨٣٨٦٨		٩٤٦٢٨٠٤	
صافي الأصول			
-		-	

موجز صافي إيرادات ومصروفات صندوق النقدية المشترك الرئيسي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥		في ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤	
إيرادات الاستثمار			
٥١٩٤٤		٦٢٥١١	
مكاسب/(خسائر) الصرف الأجنبي			
(١١٧٢٠)		(٧٠٦٤)	
المكاسب/(الخسائر) غير المحققة			
(١٠٨٢٤)		(٣٠٨٤)	
رسوم المصارف			
(٥٢٥)		(٢١٤)	
صافي الإيرادات من صندوق النقدية المشترك الرئيسي			
٢٨٨٧٥		٥٢١٤٩	

١-٥ عوامل المخاطر المالية

٦٧ - تؤدي عمليات المركز إلى انكشافه على مجموعة متنوعة من المخاطر المالية، وهي: مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة. وخزانة الأمم المتحدة هي المسؤولة عن الاستثمار وإدارة المخاطر في ما يخص صندوق النقدية المشترك الرئيسي، بما في ذلك القيام بأنشطة الاستثمار وفقاً للمبادئ التوجيهية للاستثمار. والهدف من إدارة الاستثمارات هو الحفاظ على رأس المال وتأمين السيولة النقدية الكافية لتلبية الاحتياجات النقدية التشغيلية مع تحقيق معدل عائد سوقي تنافسي من كل صندوق استثماري. ويكون التركيز على جودة الاستثمار والأمان والسيولة أكثر منه على عنصر الأهداف المتعلقة بمعدل العائد السوقي.

٦٨ - وتُقيم لجنة للاستثمارات دورياً الأداء الاستثماري وتقيم أيضاً الامتثال للمبادئ التوجيهية وتصدر توصيات بتحديث هذه المبادئ.

٢-٥ مخاطر السوق

(أ) مخاطر صرف العملات الأجنبية

٦٩ - تشير مخاطر صرف العملات الأجنبية إلى خطر تقلب القيمة العادلة أو تدفقات النقدية المستقبلية لصك مالي بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. وبما أن المركز يدير عملياته على الصعيد الدولي، فهو معرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية الناجمة عن مختلف الانكشافات التي تتعرض لها العملات الأجنبية، وعلى رأسها الفرنك السويسري. وتشترط الإدارة أن يدير المركز مخاطر صرف العملات في مقابل العملة التي يشتغل بها من خلال هيكله التبرعات الواردة من الأمم المتحدة ومن منظمة التجارة العالمية بالفرنك السويسري، وهي عملة أجنبية ضرورية للأغراض التشغيلية المتصلة بالميزانية العادية. وتقوم الأصول المالية والخصوم المالية للمركز أساساً بدولار الولايات المتحدة، مما يقلص من انكشافه على تقلبات العملات الأجنبية بصفة عامة. وتُقيد الخصوم المالية، بما في ذلك الأموال المقبوضة سلفاً والأموال المحتفظ بها باسم الجهات المانحة، في حساباتٍ بدولار الولايات المتحدة، على الرغم من أن جزءاً منها يمكن أن يسدد بعملة محلية بناءً على طلب الجهة المانحة. ويُخفف من مخاطر العملات المتصلة بمشاريع التعاون التقني بواسطة شروط تعاقدية في الاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة، تنص على أن المركز لن يتحمل أي خصوم مالية تتجاوز الأموال التي قدمتها الجهة المانحة والتي حُسبت بالعملة الوظيفية للمركز.

الانكشاف على مخاطر العملات الأجنبية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	عملات أخرى	الجنيه الاسترليني	اليورو	الفرنك السويسي	دولار الولايات المتحدة	
٤٤ ٣٩٦	٣٣١	٥	٨٨	٢١	٤٣ ٩٥١	صندوق النقدية المشترك الرئيسي
٥٠ ٥٠٤	٦٨٩٤	٢٣ ٣٣٣	٩ ٩٥٢	٩٤٩	٩ ٣٧٦	التبرعات المستحقة القبض
٤٠	٢	-	١٠	٢٠	٨	الحسابات المستحقة القبض الأخرى
٩٤ ٩٤٠	٧ ٢٢٧	٢٣ ٣٣٨	١٠ ٠٥٠	٩٩٠	٥٣ ٣٣٥	مجموع الأصول المالية

الانكشاف على مخاطر العملات الأجنبية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	العملات أخرى	الجنيه الاسترليني	اليورو	الفرنك السويسري	دولار الولايات المتحدة	
٤٧٥٥٢	٢٠٣	١	١٦	١	٤٧٣٣١	صندوق النقدية المشترك الرئيسي
٤	-	-	-	-	٤	النقدية ومكافآت النقدية - المصادر الأخرى
٨٣٦٢٥	١٥٣٧٢	٣٢٧١٧	١٧١٤٩	٣٣٩٥	١٤٩٩٢	التبرعات المستحقة القبض
٣٦٩	-	-	-	١٨	٣٥١	الحسابات المستحقة القبض الأخرى
١٣١٥٥٠	١٥٥٧٥	٣٢٧١٨	١٧١٦٥	٣٤١٤	٦٢٦٧٨	مجموع الأصول المالية

٧٠ - وإلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وفي حال ضعف/تعزز دولار الولايات المتحدة بنسبة ١٠ في المائة مقابل العملات أخرى غير دولار الولايات المتحدة التي يحتفظ بها المركز بالتبرعات وجميع الحسابات الأخرى المستحقة القبض، مع الإبقاء على جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، فسيبلغ صافي الفائض تلك السنة ٣,٩٦٠ مليون دولار (٠,٩٤,٦) مليون دولار في عام ٢٠١٤، ويعزى ذلك بالأساس إلى مكاسب/خسائر صرف العملات الأجنبية الناجمة عن صرف الجنيه البريطاني وتحويل الحسابات المستحقة القبض الأعلى/الأدنى المقومة باليورو والفرنك السويسري والكرون السويدي. وبالمثل، سيكون الأثر على صافي الأصول مبلغ قدره ٣,٩٦٠ مليون دولار (٠,٩٤,٦) مليون دولار في عام ٢٠١٤، أعلى/أقل.

(ب) مخاطر أسعار الفائدة

٧١ - مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للصكوك المالية أو التدفقات النقدية في المستقبل نتيجة للتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة. وعلى وجه العموم، فعندما يرتفع سعر الفائدة، تنخفض قيمة الورقة المالية ذات سعر الفائدة المحدد والعكس صحيح. وتقاس مخاطر أسعار الفائدة عموماً بمدة الورقة المالية ذات سعر الفائدة المحدد، مع التعبير عن هذه المدة بعدد السنوات. وكلما طالت المدة زادت مخاطر أسعار الفائدة. وينطوي الصندوق الرئيسي على الاحتمال الرئيسي لتعرض المنظمة لمخاطر أسعار الفائدة. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان صندوق النقدية المشترك الرئيسي يستثمر في المقام الأول في الأوراق المالية ذات آجال استحقاق أقصر، يقل حدها الأقصى عن خمس سنوات (خمس سنوات في

عام ٢٠١٤). وبلغ متوسط مدة صندوق النقدية المشترك الرئيسي ٠,٨٦ سنة (١,١ سنة في عام ٢٠١٤)، وهو ما يُعتبر مؤشراً على انخفاض مخاطر أسعار الفائدة.

٧٢ - ويبيّن التحليل كيف أن القيمة العادلة للصندوق الرئيسي المسجّلة وقت كتابة هذا التقرير تزداد أو تنقص إذا ما تغيّر منحنى العائد الكلي استجابة للتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة. وبما أن هذه الاستثمارات تُحتسب وفقاً للقيمة العادلة بفائض أو عجز، فإن التغير الحاصل في القيمة العادلة يمثل زيادة أو نقصاناً في الفائض أو العجز وصافي الأصول. ويبيّن الجدول تأثير التحول بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس، صعوداً أو هبوطاً، في منحنى العائد (١٠٠ نقطة أساس تعادل ١ في المائة). وهذه التحولات في النقاط الأساس هي لتوضيح هذا الأمر.

تحليل حساسية صندوق النقدية المشترك الرئيسي إزاء مخاطر أسعار الفائدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

التحول في منحنى العائد (نقاط الأساس)	٢٠٠-	١٥٠-	١٠٠-	٥٠-	صفر	٥٠-	١٠٠-	١٥٠-	٢٠٠-
الزيادة/النقصان في القيمة العادلة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)									
مجموع صندوق النقدية المشترك الرئيسي	١٢٨,٩٩	٩٦,٧٤	٦٤,٤٨	٣٢,٢٤	-	(٣٢,٢٣)	(٦٤,٤٦)	(٩٦,٦٩)	(١٢٨,٩١)

تحليل حساسية صندوق النقدية المشترك الرئيسي إزاء مخاطر أسعار الفائدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

التحول في منحنى العائد (نقاط الأساس)	٢٠٠-	١٥٠-	١٠٠-	٥٠-	صفر	٥٠-	١٠٠-	١٥٠-	٢٠٠-
الزيادة/النقصان في القيمة العادلة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)									
مجموع صندوق النقدية المشترك الرئيسي	٢٠٥,٤٥	١٥٤,٠٨	١٠٢,٧١	٥١,٣٥	-	(٥١,٣٤)	(١٠٢,٦٧)	(١٥٤,٠٠)	(٢٠٥,٣١)

(ج) مخاطر أسعار السوق الأخرى: مخاطر الأسعار

٧٣ - صندوق النقدية المشترك الرئيسي غير معرّض لمخاطر أسعار أخرى مهمة، لأنه لا يبيع على المكشوف ولا يقترض أوراقاً مالية ولا يشتري أوراقاً مالية برهن، وكلها أمور تحد من الخسارة المحتملة لرأس المال.

٣-٥ مخاطر الائتمان

٧٤ - مخاطر الائتمان هي المخاطر الناجمة عن عدم وفاء الطرف المقابل في صك مالي بالتزاماته التعاقدية، مسبباً بذلك خسارة مالية للمركز. وتنشأ المخاطر الائتمانية من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات والودائع لدى المؤسسات المالية، وكذلك من التعرض لمخاطر الائتمان الناجمة عن الحسابات المستحقة القبض التي لم تُسدّد. والقيمة الدفترية

للأصول المالية تعادل أقصى درجات التعرض لمخاطر الائتمان في تاريخ الرصيد. ولا يحتفظ المركز بأي رهون لاستخدامها كضمان.

الإقرارات بمخاطر الائتمان ذات الصلة بصندوق النقدية المشترك الرئيسي
٧٥ - تقتضي المبادئ التوجيهية لإدارة الاستثمار إجراء رصد مستمر لتقدير الجدارة الائتمانية للجهات المصدرة والأطراف المناظرة. ويجوز أن تشمل الاستثمارات المسموح بها، على سبيل المثال لا الحصر، الودائع المصرفية والأوراق التجارية والأوراق المالية التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية، والأوراق المالية الصادرة عن هيئات حكومية، والأوراق المالية الحكومية التي تحل آجال استحقاقها بعد خمس سنوات أو أقل. ولا يستثمر الصندوق المشترك الرئيسي في الصكوك المالية المشتقة مثل الأوراق المالية المدعومة برهن عقاري والمدعومة بأصول أو في المنتجات السهمية.

٧٦ - وتشرط المبادئ التوجيهية عدم الاستثمار في جهات إصدار تقل تصنيفاتها الائتمانية عن المواصفات، وتشرط أيضاً حدوداً قصوى للتركيزات مع جهات إصدار معينة. وقد استوفيت هذه الشروط وقت القيام بالاستثمارات.

٧٧ - والتصنيفات الائتمانية المستخدمة هي التصنيفات التي تحددها كبرى وكالات التصنيف الائتماني؛ وتستخدم تصنيفات شركات ستاندر د أند بورز وموديز وفيتش لتقييم السندات والصكوك المخصصة، وتستخدم تصنيف وكالة فيتش لتقدير الجدارة المالية لتقييم الودائع المصرفية لأجل. وإلى غاية نهاية السنة، كانت التصنيفات الائتمانية كما يرد في الجدول أدناه:

استثمارات الصندوق المشترك الرئيسي بحسب تصنيفات الجدارة الائتمانية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر (تستند النسبة المئوية إلى القيمة الدفترية)

التصنيفات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤			التصنيفات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥			
			السندات (التصنيفات الطويلة الأجل)			
غير مصنفة	A+	AA+/AA/AA-	AAA	غير مصنفة	AA+/AA/AA-	AAA
٧,٧ في المائة	١,٣	٥٩,٨ في المائة	٣١,٢ في المائة	٨,١ في المائة	٥٤,٢ في المائة	٣٧,٧ في المائة
٢٦,٤ في المائة	-	٢١,٤ في المائة	٥٢,٢ في المائة	١١,٦ في المائة	٢٦,٥ في المائة	٦١,٩ في المائة
		Aa1/Aa2/Aa3	Aaa		Aa1/Aa2/Aa3	Aaa
-	-	٣٠,٧ في المائة	٦٩,٣ في المائة	-	٣٤,٢ في المائة	٦٥,٨ في المائة

التصنيفات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤			التصنيفات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥		
الأوراق التجارية (التصنيفات القصيرة الأجل)					
غير مصنفة	A-1+		A-1+		
-	١٠٠,٠ في المائة		١٠٠,٠ في المائة		ستاندرد آند بورز
	F1+		F1+		
١٠,٠ في المائة	٩٠,٠ في المائة		١٠٠,٠ في المائة		فيتش
	P-1		P-1		
٣٠,٠ في المائة	٧٠,٠ في المائة		١٠٠,٠ في المائة		موديز
اتفاقات إعادة الشراء المعاكس (التصنيفات القصيرة الأجل)					
لم تكن هناك اتفاقات شراء معاكس في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤			A-1+		
			١٠٠,٠ في المائة		ستاندرد آند بورز
			F1+		
			١٠٠,٠ في المائة		فيتش
			P-1		
			١٠٠,٠ في المائة		موديز
الودائع لأجل (تصنيفات فيتش للحدوى)					
a+/a	aa/aa-	aaa	a+/a	aa/aa-	aaa
٣٥,٩ في المائة	٦٤,١ في المائة		٤٦,٤ في المائة	٥٣,٦ في المائة	-

٧٨ - وتراقب خزانة الأمم المتحدة بعناية التصنيفات الائتمانية، وبالنظر إلى أن المركز لا يستثمر إلا في الأوراق المالية ذات التصنيفات الائتمانية العالية، فإن الإدارة لا تتوقع إخلال أي طرف مناظر بالتزاماته، باستثناء ما يتعلق بأي استثمارات مُضمحلة القيمة.

٧٩ - والهدف من إدارة الاستثمارات هو الحفاظ على رأس المال وتأمين السيولة النقدية الكافية لتلبية الاحتياجات النقدية التشغيلية مع تحقيق معدل عائد سوقي تنافسي من كل صندوق استثماري. ويكون التركيز على جودة الاستثمار والأمان والسيولة أكثر منه على عنصر الأهداف المتعلقة بمعدل العائد السوقي.

الإقرارات بمخاطر الائتمان الأخرى

٨٠ - تشكل تبرعات الحكومات المثلة للدول الأعضاء في المنظمتين الأم للمركز غالبية التبرعات المستحقة القبض للمركز. وتعتبر مخاطر الائتمان غير ذات شأن بما أن معظم الجهات المانحة للمركز هي كيانات ذات سيادة. وأدرج اعتماد مخصص لحسابات القبض

المشكوك في إمكانية تحصيلها قدره ٠,٧٣٧ مليون دولار للحسابات الأخرى المستحقة القبض. ويرد على النحو التالي تقادم الحسابات المستحقة القبض:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤		في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥		
إجمالي المبالغ المستحقة القبض	البدل	إجمالي المبالغ المستحقة القبض	البدل	
-	١١٨	-	٤٠	أقل من سنة
-	٢٥١	٧٣٧	٧٣٧	من سنة إلى سنتين
-	٣٦٩	٧٣٧	٧٧٧	المجموع

٤ - ٥ مخاطر السيولة

٨١ - مخاطر السيولة هي احتمال ألا تكون لدى المركز الأموال الكافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. ويضع المركز تنبؤاته بشأن التدفقات النقدية، بالتزامن مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف الذي يرصد التنبؤات المنتظمة عن متطلبات السيولة، لضمان أن تكون لديه النقدية الكافية لتلبية الاحتياجات التشغيلية.

الإقرارات بمخاطر السيولة ذات الصلة بصندوق النقدية المشترك الرئيسي

٨٢ - يُنقل الفائض النقدي الذي يحتفظ به المركز علاوة على الرصيد المطلوب لإدارة رأس المال المتداول إلى صندوق النقدية المشترك الرئيسي الذي تديره خزانة الأمم المتحدة. ويكون هذا الصندوق عرضة لمخاطر السيولة المرتبطة باحتياج المشاركين لسحب مبالغ في خلال مهلة قصيرة. ويحتفظ الصندوق بقدر كاف من النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول للوفاء بالتزامات المساهمين متى حان أجلها. ويتوافر الجزء الأكبر من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات في غضون مهلة مدتها يوم واحد لدعم الاحتياجات التشغيلية. وبالتالي، تُعتبر مخاطر السيولة التي يتعرض لها صندوق النقدية المشترك الرئيسي منخفضة.

التصنيفات المحاسبية والقيمة العادلة

٨٣ - القيمة الدفترية للاستثمارات المنفذة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز هي القيمة العادلة. أما بالنسبة للنقدية ومكافئات النقدية والمبالغ المستحقة القبض والمبالغ المستحقة الدفع، فإن القيمة الدفترية هي تقدير عادل للقيمة العادلة.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

٨٤ - يجري الإبلاغ عن جميع الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الفئات والعجز. وتعتبر النقدية والمكافئات النقدية المسجلة بقيمتها الاسمية قيمة تقريبية للقيمة العادلة.

٨٥ - وتعرّف هذه المستويات على النحو التالي:

(أ) المستوى ١: الأسعار المعروضة (غير المعدّلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم المتطابقة؛

(ب) المستوى ٢: المدخلات من غير الأسعار المعروضة المدرجة في المستوى ١، وهي مدخلات قابلة للرصد فيما يتعلق بالأصل أو الخصم، سواء بصورة مباشرة (أي كأسعار) أو غير مباشرة (أي مستمدة من الأسعار)؛

(ج) المستوى ٣: مدخلات للأصل أو الخصم غير مستندة إلى بيانات سوقية قابلة للرصد (أي مدخلات غير قابلة للرصد).

٨٦ - وتستند القيمة العادلة للصكوك المالية المتداولة في الأسواق النشطة على أسعار السوق المعروضة وقت كتابة هذا التقرير، وتُحددها الجهة الوديعة المستقلة على أساس تقييمات الأوراق المالية التي يتم الحصول عليها من أطراف ثالثة. وتُعتبر السوق نشطة إذا كانت الأسعار المعروضة جاهزة ومتاحة يُيسر وانتظام من وكالة للتداول أو تاجر أو سمسار أو مجموعة صناعية أو دائرة تسعير أو وكالة ناظمة، وتمثل تلك الأسعار معاملات السوق الفعلية التي تجري بانتظام على أساس الاستقلالية والمساواة. وسعر السوق المعروض الذي يُستخدم للأصول المالية التي يحتفظ بها في صندوق النقدية المشترك هو سعر العرض الحالي.

٨٧ - وتحدّد القيمة العادلة للصكوك المالية التي لا تتداول في سوق نشطة باستخدام تقنيات التقييم التي تساعد على تحقيق أكبر استخدام ممكن لبيانات السوق القابلة للرصد. وإذا كانت كل المدخلات الهامة المطلوبة لتحديد القيمة العادلة للصك قابلة للرصد، يُدرج الصك في المستوى ٢.

٨٨ - ويمثل التسلسل الهرمي التالي للقيمة العادلة أصول صندوق النقدية المشترك التي قيسَت بقيمتها العادلة وقت إعداد هذا التقرير. ولم تكن هناك أصول مالية من المستوى ٣، أو أي خصوم مقوَّمة بالقيمة العادلة، أو أي تحويلات كبيرة للأصول المالية بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر: صندوق النقدية المشترك الرئيسي

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤			٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥		
المجموع	المستوى ٢	المستوى ١	المجموع	المستوى ٢	المستوى ١
					الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز
-	-	-	١٤٩٦٨٢	-	١٤٩٦٨٢
					سندات - شركات
٢١٥٤٩٥٦	-	٢١٥٤٩٥٦	٢١٩٠٩٦٥	-	٢١٩٠٩٦٥
					سندات - وكالات غير تابعة للولايات المتحدة
٦٩١٤٨٩	-	٦٩١٤٨٩	١٢٤٦١٢	-	١٢٤٦١٢
					سندات - هيئات سيادية غير تابعة للولايات المتحدة
٤٤٠١٦٩	-	٤٤٠١٦٩	١٣٩٨٢٨	-	١٣٩٨٢٨
					سندات - التزامات فوق أومية
١٢٩٧٢٩٠	-	١٢٩٧٢٩٠	١٠٩٢١٣٩	-	١٠٩٢١٣٩
					سندات - صادرة عن خزنة الولايات المتحدة
٩٩٩٢٣٤	-	٩٩٩٢٣٤	٩٤٩١١٢	-	٩٤٩١١٢
					الصندوق الرئيسي - أوراق تجارية
١٨٣٠٠٠٠	١٨٣٠٠٠٠	-	١٨٦٠٠٠٠	١٨٦٠٠٠٠	-
					الصندوق الرئيسي - الودائع لأجل
٧٤١٣١٣٨	١٨٣٠٠٠٠	٥٥٨٣١٣٨	٦٥٠٦٣٣٨	١٨٦٠٠٠٠	٤٦٤٦٣٣٨
					مجموع الصندوق الرئيسي

الملاحظة ٦

حسابات مستحقة القبض

٨٩ - التبرعات المستحقة القبض المتداولة هي تبرعات مؤكدة تكون مستحقة في غضون ١٢ شهراً، في حين أن المساهمات المستحقة القبض غير المتداولة تكون مستحقة بعد ١٢ شهراً من تاريخ تقديم البيانات المالية.

التبرعات المستحقة القبض

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤
٣١٢٠٣	٣٥٧٦١
١٩٣٠١	٤٧٨٦٤
٥٠٥٠٤	٨٣٦٢٥
مجموع التبرعات المستحقة القبض	

٩٠ - وتتألف الحسابات المستحقة الدفع الأخرى مما يلي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤	
٢٦	١٨	المبالغ المستحقة القبض من المبيعات
٧٥١	٣٥١	مبالغ أخرى مستحقة القبض
(٧٣٧)	-	مخصصات الديون المشكوك في إمكانية تحصيلها
٤٠	٣٦٩	مجموع الحسابات المستحقة القبض الأخرى

مخصصات الديون المشكوك في إمكانية تحصيلها

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٥	٢٠١٤	
-	-	في ١ كانون الثاني/يناير
(٧٣٧)	-	بدل السنة الجارية
(٧٣٧)	-	في ٣١ كانون الأول/ديسمبر

الملاحظة ٧

الأصول الأخرى

٩١ - السلف الممنوحة للشركاء المنفذين هي منح صادرة عن المركز مشمولة باتفاقات ملزمة تتضمن شروطاً لم يتم الوفاء بها عند تاريخ الإبلاغ. ويتم إدراج المصروفات وفقاً لاستيفاء الشروط الواردة في الاتفاق.

الأصول الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤	
١٤٩	٣٧١	السلف المدفوعة للشركاء المنفذين
٩٩٨	١٠٣١	سلف الموظفين
١١٥٧	٣٢٨	سلف أخرى
٢٣٠٤	١٧٣٠	مجموع الأصول الأخرى

الملاحظة ٨

الممتلكات والمنشآت والمعدات
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المركبات	معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	الأثاث والتجهيزات الثابتة	الآلات الثقيلة والمعدات	تحسينات الأماكن المستأجرة	المجموع
التكلفة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥	١٧٦	٧٢١	٢٨٢	٤٤٢	١٨٥٦
مبالغ مضافة	٣٨	٩٢	-	٥٤	١٨٤
أصناف جرى التصرف فيها	(١٤)	(٣٦)	-	(١)	(٥١)
التكلفة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥	٢٠٠	٧٧٧	٢٨٢	٤٤١	١٩٨٩
الاستهلاك المتراكم في ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥	٧٨	٥٥٠	٢٢٠	٣٤٥	١٢٠٢
الاستهلاك	٣٢	٩٧	٢٤	٤٢	٢٥١
أصناف جرى التصرف فيها	(١٤)	(٣٦)	-	(١)	(٥١)
الاستهلاك المتراكم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	٩٦	٦١١	٢٤٤	٣٨٦	١٤٠٢
صافي القيمة الدفترية					
١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥	٩٨	١٧١	٦٢	٩٧	٦٥٤
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	١٠٤	١٦٦	٣٨	٥٥	٥٨٧

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المركبات	معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	الأثاث والتجهيزات الثابتة	الآلات الثقيلة والمعدات	تحسينات الأماكن المستأجرة	المجموع
التكلفة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	١٧٦	٨٩٠	٢٩٦	٤٤٢	١٨٠٤
مبالغ مضافة	-	٧	٧	-	٢٤٩
أصناف جرى التصرف فيها	-	(١٧٦)	(٢١)	-	(١٩٧)
التكلفة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤	١٧٦	٧٢١	٢٨٢	٤٤٢	١٨٥٦
الاستهلاك المتراكم في ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤	٥١	٦٢٨	٢١٧	٣٠٢	١١٩٨
الاستهلاك	٢٧	٩٥	٢٤	٤٣	١٩٨
أصناف جرى التصرف فيها	-	(١٧٣)	(٢١)	-	(١٩٤)

المركبات	معلومات	الأثاث والتجهيزات الثابتة	الألات والمعدات الثقيلة	تحسينات الأماكن المستأجرة	المجموع
الاستهلاك المتراكم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	٧٨	٥٥٠	٢٢٠	٣٤٥	٩
صافي القيمة الدفترية					
١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	١٢٥	٢٦٢	٧٩	١٤٠	-
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	٩٨	١٧١	٦٢	٩٧	٢٢٦
					٦٥٤

٩٢ - تُستعرض الأصول سنويا لتحديد ما إذا كان هناك أي اضمحلال في القيمة. ولم يسفر الاستعراض الذي أُجري لتاريخ الإبلاغ المحدد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ عن أي معدات تعرضت لاضمحلال القيمة. وقُدِّرت القيمة الإجمالية لشطب الأصول المستهلكة بمبلغ ٠,٠٥٢ مليون دولار (٢٠١٤: مبلغ ٠,٠٠٤ مليون دولار) خلال السنة.

الملاحظة ٩

الأصول غير الملموسة
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الرصيد الافتتاحي	المستحدثات داخليا	البرامجيات قيد الاستحداث	المجموع
٢٠١٥ كانون الثاني/يناير	٥٠٤	١٦٩	٦٧٣
مبالغ مضافة	٨٠٧	٢٥٤	١٠٦١
تحويلات	١١٠	(١١٠)	-
الأصول التي ألغى إدراجها	-	(٥٩)	(٥٩)
مجموع التكاليف في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	١٤٢١	٢٥٤	١٦٧٥
الرصيد الافتتاحي للإهلاك المتراكم في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥	١٥	-	١٥
الإهلاك	١٨٠	-	١٨٠
الرصيد الختامي للإهلاك المتراكم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	١٩٥	-	١٩٥
صافي القيمة الدفترية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥	٤٨٩	١٦٩	٦٥٨
صافي القيمة الدفترية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	١٢٢٦	٢٥٤	١٤٨٠

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البرامجيات المستحدثة داخليا	البرامجيات قيد الاستحداث	المجموع
-	-	-
٥٠٤	١٦٩	٦٧٣
التكلفة الافتتاحية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤		
٥٠٤	١٦٩	٦٧٣
مبالغ مضافة		
٥٠٤	١٦٩	٦٧٣
مجموع التكاليف في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤		
-	-	-
١٥	-	١٥
الرصيد الافتتاحي للإهلاك المتراكم في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤		
١٥	-	١٥
الرصيد الختامي للإهلاك المتراكم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤		
-	-	-
٤٨٩	١٦٩	٦٥٨
صافي القيمة الدفترية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤		
٤٨٩	١٦٩	٦٥٨
صافي القيمة الدفترية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤		

٩٣ - خلال عام ٢٠١٥، كانت هناك ستة مشاريع لاستحداث برامجيات داخليا، أُبجرت منها ثلاثة مشاريع ووُضعت في الخدمة في عام ٢٠١٥، بمبلغ قيمته ٠,٩١٧ مليون دولار. وسوف يستمر استحداث المشاريع المتبقية خلال عام ٢٠١٦ وسوف تعتبر برامجيات قيد الإعداد، في حين ألغِيَ مشروع واحد نظرا إلى أن تكاليفه الإجمالية لم تستوف عتبة الرسملة المحددة.

الملاحظة ١٠

الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤
٤ ٦٢٠	١ ٣٢٧
الموردون والحسابات المستحقة الدفع الأخرى	
١ ٤٨٢	٤ ٣٦٣
المبالغ المستحقة الدفع للجهات المانحة	
٢ ٨٣٧	٢ ٧٥٧
المبالغ المستحقة لقاء السلع والخدمات	
٨ ٩٣٩	٨ ٤٤٧
مجموع الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	

٩٤ - تمثل الحسابات المستحقة الدفع للجهات المانحة الرصيد من التبرعات غير المنفقة التي خصصت للمشاريع المغلقة ريثما ترد هذه المبالغ أو تعاد برمجتها.

الملاحظة ١١

المبالغ المقبوضة مقدما

٩٥ - يدرج المركز بالتبرعات النقدية مع الشروط المرفقة بها كخصوم. وتفرض الجهات المانحة شروطاً على استخدام التبرعات تشمل الالتزام بالأداء لاستخدام التبرعات بطريقة معينة والتزاماً واجب النفاذ بإعادة التبرعات في حال لم تُستخدم بالطريقة المحددة. والمبلغ الذي أُدرج كخصم هو الرصيد غير المنفق من التبرعات حتى تاريخ الإبلاغ. وبما أن مركز التجارة الدولية يستوفي الشروط المرتبطة بالتبرعات من خلال صرف الأموال بالطريقة التي حددت لها، فإن القيمة الدفترية للخصم تُخفّض، ويتم الإقرار بمبلغ إيراداتٍ يكافئ هذا التخفيض.

٩٦ - ويدير المركز المبالغ المقبوضة تحت بند التبرعات كخصوم، وذلك قبل التوصل إلى اتفاق مع الجهات المانحة بشأن طريقة استخدام التبرعات أو المساهمات التي يُنتظر برمجتها في أنشطة مشاريع محددة.

المبالغ المقبوضة مقدما

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤	
		الخصوم المتداولة
١٠ ٨٧١	١١ ٨٠٣	التبرعات المشروطة
٣٥	٦٩٦	المساهمات المقبوضة مقدما
١٠ ٩٠٦	١٢ ٤٩٩	المجموع الفرعي للخصوم المتداولة
١ ١١٣	٦ ٧٩٧	التبرعات المشروطة
١ ١١٣	٦ ٧٩٧	المجموع الفرعي للخصوم غير المتداولة
١٢ ٠١٩	١٩ ٢٩٦	مجموع المبالغ المقبوضة مقدما

الملاحظة ١٢

الخصوم المترتبة على استحقاقات الموظفين

٩٧ - لا تموّل الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين ما لم يشر إلى خلاف ذلك أدناه:

الخصوم المترتبة على استحقاقات الموظفين
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤	
		الخصوم المتداولة
٢٥٩	٨١٩	سداد ضرائب الولايات المتحدة الأمريكية
٥٥٠	٣١٩	الإجازات السنوية المتراكمة
٥٨٥	٤٨	إجازات زيارة الوطن
٤٤٩	٦٢٥	منح الإعادة إلى الوطن
١١١٤	١١٤٠	الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
٢٩٥٧	٢٩٥١	المجموع الفرعي للخصوم المتداولة
٧٦٧٥	٤٢٤٣	الإجازات المتراكمة
٥٥٣٨	٤٣٧٣	منح الإعادة إلى الوطن
٦٢٥٩٧	٧٨٧٠٥	الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
٧٥٨١٠	٨٧٣٢١	المجموع الفرعي للخصوم غير المتداولة
٧٨٧٦٧	٩٠٢٧٢	مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

٩٨ - ترد فيما يلي المنهجية المستخدمة لتقدير المبالغ المتعلقة بكل التزام:

(أ) إجازة زيارة الوطن: يحق للموظفين المعيّنين على أساس غير محلي استرداد تكاليف السفر إلى وطنهم الأم في السنة الثانية من بدء تعيينهم، ومن ثمّ، كل سنتين. ويتعلق الالتزام المسجل بقيمة استحقاقات إجازة زيارة الوطن التي يستحقها الموظفون ولم تُحتسب في تاريخ الإبلاغ؛

(ب) الإجازات السنوية المتراكمة: تشمل الاستحقاقات الطويلة الأجل الأخرى الإجازات السنوية المتراكمة. وتمثل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الإجازات السنوية غير المستخدمة أيام الإجازات المتراكمة التي من المتوقع تسويتها عن طريق مدفوعات نقدية للموظفين لدى انتهاء خدمتهم بالمنظمة. وتتعرف الأمم المتحدة في بند الخصوم بالقيمة الاكتوارية لمجموع أيام الإجازات المتراكمة غير المستخدمة بما لا يتجاوز ٦٠ يوماً (١٨ يوماً بالنسبة للموظفين المؤقتين) حتى تاريخ بيان الموضع المالي. وتطبق المنهجية افتراض "الوارد أخيراً يصرف أولاً" في تحديد التزامات الإجازة السنوية التي تُجيز للموظفين الحصول على استحقاقات إجازات الفترة الجارية قبل الحصول على أرصدة الإجازات السنوية المتراكمة

المتعلقة بالفترات السابقة. وبشكل فعلي، يتم الحصول على استحقاقات الإجازة السنوية المتراكمة بعد مرور أكثر من ١٢ شهرا على نهاية فترة الإبلاغ التي نشأت خلالها، وإجمالاً، هناك زيادة في مستوى أيام الإجازات السنوية المتراكمة، مما يشير إلى إبدال الإجازات السنوية المتراكمة بالتسوية النقدية في نهاية الخدمة بوصفها الالتزام الحقيقي للمنظمة. بالتالي، يصنّف استحقاق الإجازة السنوية المتراكمة الذي يعكس تدفق الموارد الاقتصادية من المنظمة في نهاية الخدمة، باعتباره استحقاقاً آخر طويل الأجل؛ ويشار إلى أن جزء استحقاق الإجازة السنوية المتراكمة المتوقع تسويته عن طريق المدفوعات النقدية في غضون ١٢ شهرا بعد تاريخ الإبلاغ يصنف باعتباره أصولاً متداولة. وتمشيا مع المعيار ٢٥: استحقاقات الموظفين، يتعين تقدير الاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل على غرار استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة، ولذلك، تقيم الأمم المتحدة التزاماتها المرتبطة باستحقاقات الإجازة السنوية المتراكمة على أنها استحقاقات مقيمة إكتوارياً؛

(ج) منحة الإعادة إلى الوطن والسفر: وفقاً للنظامين الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة، يحق للموظفين المعيّنين على أساس غير محلي الحصول على منحة عند انتهاء خدمتهم إذا كانوا قد أكملوا سنة واحدة على الأقل من الخدمة خارج وطنهم الأم. وبالإضافة إلى ذلك، يحق لموظفي المركز المعيّنين على أساس غير محلي استرداد تكاليف السفر ونقل الأمتعة الشخصية عند انتهاء خدمتهم، لهم ولأزواجهم وأطفالهم المعالين؛

(د) التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة: يحق للموظفين (وأزواجهم وأطفالهم المعالين والباقيين على قيد الحياة بعدهم) الذين يتقاعدون من الخدمة في سن الـ ٥٥ أو بعدها، الحصول على تغطية التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة إذا كانوا مشمولين قبل تقاعدهم بخطة تأمين صحي قائمة على الاشتراكات لمدة ٥ سنوات على الأقل من الخدمة بالنسبة للموظفين المعيّنين قبل ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، و ١٠ سنوات من الخدمة بالنسبة للموظفين المعيّنين بعد ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧. ويحصل الموظفون المعيّنون قبل ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ الذين يتقاعدون ولديهم تغطية تقل عن ١٠ سنوات ولكن تتجاوز ٥ سنوات، على تغطية غير مدعومة ما لم يسجلوا لمدة ١٠ سنوات، وهو الأجل الذي تصبح فيه التغطية مدعومة. ولقد تم تحديث الافتراضات من قبيل زيادة المرتبات ومعدلات التقاعد منذ التقييم الإكتواري الذي أجري في عام ٢٠١٣ لتحديد التزامات المركز التقديرية المتعلقة بالاستحقاقات الطبية بعد انتهاء الخدمة في تاريخ الإبلاغ. ويُحتسب التزام المركز فيما يتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة باعتباره المسؤولية التبعية بعد خصم اشتراكات المتقاعدين وجزء من اشتراكات الموظفين الذين لا يزالون في الخدمة وفقاً لنسب تقاسم التكاليف التي أذنت بها الجمعية العامة

والتي تقتضي بألا تتجاوز حصة المركز من الالتزام نصف إجمالي الخصوم. وبالنسبة لعام ٢٠١٥، حدد الخبير الاكتواري إجمالي الخصوم المرتبطة بجميع الخطط المحددة الاستحقاقات لما بعد انتهاء الخدمة في مبلغ ١٤١,٦٠٥ مليون دولار (٢٠١٤): مبلغ ١٦٨,٨٤٨ مليون دولار، تقابله اشتراكات المشتركين في الخطة وقدرها ٦٣,٦٨٢ مليون دولار (٢٠١٤): مبلغ ٧٩,٧٢٥ مليون دولار، لتعادل صافي خصوم المركز المقدرة بمبلغ ٧٧,٩٢٣ مليون دولار (٢٠١٤: ٨٩,١٢٣ مليون دولار). ويمثل مبلغ انخفاض المسؤولية منه، الذي يعادل مبلغ ١٥,٠٣٩ مليون دولار، صافي المكاسب الاكتوارية التي أُدرجت في صافي الأصول، يقابله مبلغ ٣,٨٣٩ مليون دولار في تكاليف وفائدة الخدمات بعد خصم مدفوعات الاستحقاقات التي أُدرجت في بيان الأداء المالي.

الحركة في الخصوم المترتبة على استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة المقيّدة كخطط محددة الاستحقاقات: تسوية الالتزامات المحددة الاستحقاقات
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	منحة الإعادة إلى الوطن	الإجازات المتراكمة	المجموع
الالتزامات المحددة الاستحقاقات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	٧٩٨٤٥	٤٧١٦	٨٩١٢٣
تكلفة الخدمة الحالية	٣٤٠٢	٦٤٨	٤٤٣٨
تكلفة الفائدة	٩٣٠	١٥٦	١٢٣٩
الاستحقاقات المدفوعة (بعد خصم اشتراكات المشتركين)	(١١٥٤)	(٣٥٤)	(١٨٣٨)
(المكاسب)/الخسائر في الخصوم المعترف بها في صافي الأصول والناجمة عن الافتراضات الاكتوارية والخبرة	(١٩٣١٢)	١٠٨١	(١٥٠٣٩)
الالتزامات المحددة الاستحقاقات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	٦٣٧١١	٥٩٨٧	٧٧٩٢٣

٩٩- تُدرج في بيان الأداء المالي تكلفة الفائدة وتكلفة الخدمة الحالية ذات الصلة بالالتزامات المحددة الاستحقاقات فيما يتعلق بالالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ومنحة الإعادة إلى الوطن والسفر والإجازات المتراكمة بوصفها عنصرين من عناصر تكاليف الموظفين. وتُدرج مباشرة في بيان التغيرات في صافي الأصول أية مكاسب أو خسائر اكتوارية للخطة المحددة الاستحقاقات تنجم عن التغييرات في الافتراضات الاكتوارية

أو التسويات النابعة من الخبرة، بما في ذلك التسويات الأخرى النابعة من الخبرة المتصلة بالاستحقاقات الطويلة الأجل.

١٠٠ - ويرد أدناه مجموع المصروفات المدرجة في بيان الأداء المالي في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٤ بالنسبة لكل من الالتزامات المحددة الاستحقاقات.
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	منحة الإعادة إلى الوطن	الإجازات المتراكمة	المجموع
٣٤٠٢	٣٨٨	٦٤٨	٤٤٣٨
٩٣٠	١٥٦	١٥٣	١٢٣٩
المبلغ الإجمالي المدرج في بيان الأداء المالي لعام ٢٠١٥			
٤٣٣٢	٥٤٤	٨٠١	٥٦٧٧

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	منحة الإعادة إلى الوطن	الإجازات المتراكمة	المجموع
٢٣٧٤	٣٥٦	٥٢٤	٣٢٥٤
١٤١٠	١٧٧	١٥٩	١٧٤٦
المبلغ الإجمالي المدرج في بيان الأداء المالي لعام ٢٠١٤			
٣٧٨٤	٥٣٣	٦٨٣	٥٠٠٠

١٠١ - يبين الجدول التالي الخسارة الاكتوارية المتراكمة المدرجة مباشرة في صافي الأصول.
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	منحة الإعادة إلى الوطن	الإجازات المتراكمة	المجموع
(١٩٣١٢)	١٠٨١	٣١٩٢	(١٥٠٣٩)
٢١١٩٩	٢٧٤	٢٣٧٥	٢٣٨٤٨
المجموع التراكمي للمكاسب/ (الخسائر) المدرجة في صافي الأصول في نهاية السنة			
١٨٨٧	١٣٥٥	٥٥٦٧	٨٨٠٩

التقييم الاكتواري: الافتراضات

١٠٢ - يستعرض المركز كل سنة ويختار الافتراضات والأساليب التي سيستخدمها الخبراء الاكتواريون في التقييم الرامي إلى تحديد الاحتياجات من المصروفات والمساهمات المتعلقة بخطط المركز للرعاية الطبية بعد انتهاء الخدمة. وقد استخدمت الافتراضات والأساليب التالية في تقييم هذه الالتزامات.

(بالنسبة المئوية)

الافتراضات	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	منحة الإعادة إلى الوطن	الإجازات المتراكمة
معدلات الخصم (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)	١,١٧	٣,٤٥	٣,٥٠
معدلات الخصم (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)	١,٢٧	٣,٧٣	٣,٨٩
التضخم (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)	٥,٠٠	٢,٢٥	-
التضخم (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)	٤,٠٠	٢,٢٥	-
معدل الزيادة في المرتبات	على أساس السن ويُحتسب بشكل منفصل لموظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة		

١٠٣ - تستند معدلات الخصم إلى مزيج متوازن من ثلاثة افتراضات لمعدل الخصم، وهي دولار الولايات المتحدة واليورو والفرنك السويسري. وتمشيا مع التغييرات التي طرأت منذ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ على أسعار الفائدة لجميع فترات الاستحقاق في المجالات الثلاثة، افترضت معدلات خصم أعلى للترحيل بالنسبة لالتزام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المبني على أساس الفرنك السويسري، والالتزامات المتعلقة باستحقاقات الإعادة إلى الوطن، والإجازة السنوية واستحقاقات الوفاة المبنية على أساس دولار الولايات المتحدة.

١٠٤ - ويتم تحديث تكاليف المطالبات للفرد في ما يتعلق بخطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لتعكس المطالبات الأخيرة وفترات الاشتراك في هذه الخطط. ويُنقح الافتراضات المتعلقة بمعدل تكلفة الرعاية الصحية ليعكس التوقعات الحالية على المدى القصير من الزيادات الحاصلة في تكلفة خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والمناخ الاقتصادي السائد. وقد تم تعديل الافتراضات المتعلقة باتجاهات التكاليف الطبية التي استخدمت للتقييم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والتي تضمنت معدلات تصاعدية على مدى ١٠ سنوات، بالنسبة لعام ٢٠١٦ والفترات المقبلة على أساس ما لوحظ من تطوّر في اتجاهات التكاليف الطبية. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كانت معدلات تزايد التكلفة عبارة عن معدل ثابت لتزايد تكلفة الرعاية الصحية قدره ٤ في المائة بالنسبة لخطط التأمين الصحي في الولايات المتحدة،

ومعدلات لتزايد تكلفة الرعاية الصحية قدرها ٦,٤ في المائة بالنسبة لجميع خطط التأمين الطبي الأخرى (باستثناء معدل قدره ٥,٩ في المائة بالنسبة لخطة ميديكير للرعاية الطبية في الولايات المتحدة و ٤,٩ في المائة بالنسبة لخطة تأمين علاج الأسنان للولايات المتحدة) تتناقص تدريجياً حتى تصل إلى ٤,٥ في المائة على مدى ١٠ سنوات.

١٠٥ - وفيما يتعلق بتقييم استحقاقات العودة إلى الوطن في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، افترض أن معدل التضخم في تكاليف السفر سيبلغ ٢,١٥ في المائة، استناداً إلى معدل التضخم المتوقع في الولايات المتحدة على مدى السنوات العشر المقبلة. وقد كان التوقع أعلى بخمس نقاط أساسية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. واستناداً إلى هذه المعلومات، ومن أجل الحفاظ على الاتساق مع التقييم السابق، تم استخدام افتراض تضخم بمعدل ٢,٢٥ في المائة (كتوقع طويل الأجل).

١٠٦ - وافترض أن رصيد الإجازات السنوية سيزداد بالمعدلات السنوية التالية خلال سنوات الخدمة المتوقعة للموظف: من ١ إلى ٣ سنوات، ٩,١ أيام؛ ومن ٤ إلى ٨ سنوات، يوم واحد؛ ولأكثر من ٨ سنوات - ٠,١ يوم إلى غاية الحد الأقصى المتمثل في ٦٠ يوماً للموظفين الدائمين و ١٨ يوماً للموظفين المؤقتين. واستمر اعتماد هذا الافتراض لترحيل الخصوم إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة - تحليل الحساسية

١٠٧ - الافتراض الأساسي في تقييم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هو المعدل الذي من المتوقع أن تزداد به التكاليف الطبية في المستقبل. وينظر في تحليل الحساسية إلى التغير الحاصل في الالتزام بسبب التغيرات الحاصلة في معدلات التكاليف الطبية مع الإبقاء على الافتراضات الأخرى على حالها؛ والافتراض الرئيسي الذي بقي على حاله هو سعر الخصم المستخدم لتحديد القيمة الحالية للاستحقاقات التي ستُدفع من الخطة في المستقبل. وإذا ما تغير الافتراض المتعلق باتجاه التكاليف الطبية بنسبة ١ في المائة، فهذا من شأنه التأثير في قياس الالتزامات المحددة الاستحقاقات، كما هو موضح أدناه:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

زيادة	نقصان	
		التغير بنسبة ١ في المائة في المعدلات المفترضة لاتجاه التكاليف الطبية
١٦٢٠٢	(١٢١١٥)	التأثير الحاصل في الالتزام المحدد الاستحقاقات
١٣١٢	(٩١١)	التأثير في مجموع تكلفة الخدمة الحالية وتكلفة الفائدة

معلومات أخرى عن الخطط المحددة الاستحقاقات

١٠٨ - أفضل تقدير أجراه المركز للمدفوعات المتعلقة بالاستحقاقات في المستقبل مخصومة منه اشتراكات المشتركين للأشهر الاثني عشر المقبلة بالنسبة لخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هو مبلغ ١,١٢٨ مليون دولار (٢٠١٤: ١,١٥٤ مليون دولار)، وبالنسبة لإعادة الموظفين إلى أوطانهم بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات نهاية الخدمة هو مبلغ ٠,٤٦٦ مليون دولار (٢٠١٤: ٠,٣٥٤ مليون دولار) وبالنسبة لاستحقاقات الإجازات السنوية ٠,٥٧١ مليون دولار (٢٠١٤: ٠,٣٣٠ مليون دولار).

١٠٩ - وفي إطار المعيار ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تُعتبر الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ومنحة الإعادة إلى الوطن والسفر والإجازات المتراكمة غير ممولة، وبالتالي لم تُدرج أية قيمة عادلة لأصول الخطة، ويُعترف بكامل الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة باعتباره من التزامات المركز. وترد أدناه معلومات تاريخية في هذا الخصوص:

القيمة الحالية للالتزام المتعلق بالالتزامات المحددة الاستحقاقات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	
٥٤٨٣٩	٥٨١٢٤	٥٥٩٢٢	٧٩٨٤٥	٦٣٧١١	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
٣٤٩٦	٣٦٥٤	٤٣٥٨	٤٧١٦	٥٩٨٧	استحقاقات الإعادة إلى الوطن
١٧٨١	١٨٦٤	١٨٦٦	٤٥٦٢	٨٢٢٥	الإجازة السنوية
٦٠١١٦	٦٣٦٤٢	٦٢١٤٦	٨٩١٢٣	٧٧٩٢٣	المجموع

١١٠ - تَحْدُثُ التغيرات في أسعار الخصم بفعل منحى الخصم الذي يُحسب اعتماداً على سندات الشركات. وقد كانت أسواق السندات متقلبة خلال فترة الإبلاغ، وكان لهذا التقلب أثر في الافتراض المتعلق بمعدل الخصم. وإذا ما تغير الافتراض المتعلق بمعدل الخصم بنسبة ١ في المائة، فإن تأثيره في الالتزامات سيكون على النحو التالي:

مدى تأثير معدل الخصم بالتزام نهاية السنة

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	منحة الإعادة إلى الوطن	إجازة سنوية
زيادة في سعر الخصم بنسبة ١ في المائة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	(١٢٠٥٤)	(٥٧٩)
زيادة في سعر الخصم بنسبة ١ في المائة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	(١٩)	(١٠)
انخفاض سعر الخصم بنسبة ١ في المائة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	١٦٤٨٠	٩٧٥
انخفاض سعر الخصم بنسبة ١ في المائة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	٢٦	١١

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

١١١ - ينص النظام الأساسي لصندوق الأمم المتحدة للمعاشات التقاعدية على أن يجري مجلس المعاشات التقاعدية تقييماً إكتوارياً للصندوق مرة كل ثلاث سنوات على الأقل يعده الخبير الإكتواري الاستشاري. وقد تمثلت الممارسة المتبعة في مجلس المعاشات التقاعدية في إجراء تقييم إكتواري كل عامين باستخدام طريقة حاصل المجموعة المفتوحة. والغرض الرئيسي من التقييم الإكتواري هو تحديد ما إذا كانت أصول الصندوق الحالية والأصول المتوقع أن يمتلكها في المستقبل كافية للوفاء بالتزاماته.

١١٢ - وتتألف الالتزامات المالية للمركز إزاء صندوق المعاشات التقاعدية من اشتراكاته المقررة وفق المعدل الذي حددته الجمعية العامة (البالغ حالياً ٧,٩ في المائة للمشاركين و ١٥,٨ في المائة للمنظمات الأعضاء)، إلى جانب أي حصة في مدفوعات تغطية العجز الإكتواري بموجب المادة ٢٦ من النظام الأساسي للصندوق. ولا تسدد مدفوعات تغطية العجز إلا عندما تلجأ الجمعية إلى تطبيق أحكام المادة ٢٦، بعد التأكد من ضرورة سداد مدفوعات العجز بناء على تقييم الكفاية الإكتوارية للصندوق في تاريخ التقييم. وتساهم كل منظمة عضو في سد هذا العجز. بمبلغ يتناسب مع مجموع الاشتراكات التي دفعها كل منها أثناء السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم.

١١٣ - وقد أحرى آخر تقييم إكتواري في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وكشف التقييم عن عجز إكتواري نسبته ٠,٧٢ في المائة (١,٨٧ في المائة في تقييم عام ٢٠١١) من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، مما يعني أن معدل الاشتراك اللازم نظرياً لموازنة الحسابات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ يساوي ٢٤,٤٢ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، مقارنةً بمعدل الاشتراك الفعلي البالغ ٢٣,٧ في المائة. ويعزى

العجز الاكتواري أساسا إلى الانخفاض الذي فاق المتوقع في الاستثمار والذي شهدته السنوات الأخيرة. ويجرى تحديث الافتراضات مثل زيادة الرواتب ومعدلات التقاعد منذ إجراء التقييم الاكتواري في عام ٢٠١٣ لتحديد الخصوم التقديرية للمركز في ما يتعلق بالاستحقاقات الطبية بعد انتهاء الخدمة في تاريخ الإبلاغ.

١١٤ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بلغت النسبة الممولة من الأصول الاكتوارية إلى الخصوم الاكتوارية ١٢٧,٥ في المائة (مقابل ١٣٠ في المائة في تقييم عام ٢٠١١)، بافتراض عدم إجراء تسويات للمعاشات التقاعدية في المستقبل. وبلغت النسبة الممولة ٩١,٢ في المائة (مقابل ٨٦,٢ في المائة في تقييم عام ٢٠١١) عندما أُخذ في الحسبان النظام الحالي لتسوية المعاشات التقاعدية.

١١٥ - وبعد تقييم الكفاية الاكتوارية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية، خلص الخبير الاكتواري إلى أنه لم يكن هناك، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ما يستوجب تسديد مدفوعات لتغطية العجز بموجب المادة ٢٦ من النظام الأساسي للصندوق، حيث إن القيمة الاكتوارية للأصول تجاوزت القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة على الصندوق. ويضاف إلى ذلك أن القيمة السوقية للأصول تجاوزت هي أيضا القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة حتى تاريخ التقييم. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم تكن الجمعية العامة قد دفعت بالحكم الوارد في المادة ٢٦.

١١٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ونيسان/أبريل ٢٠١٣، أذنت الجمعية العامة بزيادة سن التقاعد والسن الإلزامية لإنهاء الخدمة، على التوالي، إلى ٦٥ سنة بالنسبة للمشاركين الجدد في صندوق المعاشات، مع بدء النفاذ في موعد لا يتجاوز ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ووافقت الجمعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ على التغييرات المترتبة على ذلك في النظام الأساسي للصندوق. وترد الزيادة في سن التقاعد العادية في التقييم الاكتواري للصندوق اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

١١٧ - وخلال عام ٢٠١٥، بلغت التبرعات التي دفعها المركز للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية ما يناهز ٦,٤٤٤ مليون دولار (٢٠١٤: مبلغ ٦,٢٩٩ مليون دولار). وتبلغ المساهمات المتوقعة المستحقة في عام ٢٠١٦ ما قدره ٦,٥٣١ مليون دولار.

١١٨ - ويُجري مجلس مراجعي الحسابات مراجعة سنوية لحسابات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية، ويقدم إلى مجلس إدارة الصندوق تقريرا بشأن المراجعة كل سنة. ويُصدر الصندوق تقارير فصلية عن استثماراته ويمكن الاطلاع عليها بزيارة الموقع الشبكي للصندوق (www.unjspf.org).

أثر قرارات الجمعية العامة على استحقاقات الموظفين

١١٩ - في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٤٤/٧٠ الذي وافقت فيه على إحداث تغييرات معينة في شروط الخدمة واستحقاقات جميع الموظفين العاملين في المنظمات المشاركة في نظام الأمم المتحدة الموحد، على النحو الذي أوصت به لجنة الخدمة المدنية الدولية. ويرد فيما يلي بعض التغييرات، التي تؤثر على احتساب الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين لدى انتهاء خدمتهم واستحقاقهم الأخرى الطويلة الأجل:

التغيير	التفاصيل
رفع السن الإلزامية لإهاء الخدمة	السن الإلزامية لتقاعد الموظفين الذين انضموا إلى الأمم المتحدة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ أو بعد هذا التاريخ هو ٦٥ سنة؛ وبالنسبة للذين انضموا إلى المنظمة قبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ فالسن الإلزامية لتقاعدهم هي ٦٠ أو ٦٢ سنة. وقررت الجمعية العامة أن ترفع السن الإلزامية لإهاء الخدمة إلى ٦٥ سنة للموظفين الذين عينتهم المنظمات المشاركة في نظام الأمم المتحدة الموحد قبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وذلك في موعد أقصاه ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، مع مراعاة حقوق الموظفين المكتسبة. ويتوقع أن يؤثر هذا التغيير لدى تنفيذه على الحسابات المستقبلية للالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين.
هيكل المرتبات الموحد	تستند الجداول الحالية لمرتبات الموظفين المعيّنين دولياً (الفئة الفنية وفئة الخدمة الميدانية) إلى معدل المعيلين أو معدل غير المعيلين اللذين يؤثران على مبالغ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين وتسوية مقر العمل. ووافقت الجمعية على جدول مرتبات موحد يوقف العمل بمعدلي المعيلين وغير المعيلين. وسيستعاض عن معدل المعيلين ببدلات للموظفين الذين لديهم معالون معترف بهم وفقاً للنظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة. وسيطبق الجدولان المنقحان للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي بالاقتران مع هيكل المرتبات الموحد. ومن المقرر تطبيق جدول المرتبات الموحد اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ ولا يهدف تطبيقه إلى خفض إيرادات الموظفين.
استحقاق منحة الإعادة إلى الوطن	ولكن يتوقع أن يؤثر هذا الهيكل لدى تطبيقه على احتساب وتقييم استحقاق منحة الإعادة إلى الوطن واستحقاق الإجازة السنوية المستبدلة. وفي الوقت الحالي، يحسب استحقاق منحة الإعادة إلى الوطن على أساس إجمالي المرتب والاقتطاعات الإلزامية من المرتب في تاريخ انتهاء الخدمة، بينما يحسب استحقاق الإجازة السنوية المستبدلة على أساس إجمالي المرتب وتسوية مقر العمل والاقتطاعات الإلزامية من المرتب في تاريخ انتهاء الخدمة.
استحقاق منحة الإعادة إلى الوطن	يجق للموظفين الحصول على منحة الإعادة إلى الوطن لدى انتهاء خدمتهم بشرط أن يكونوا قد قضوا في الخدمة سنة واحدة على الأقل في مركز عمل خارج البلد الذي يحملون جنسيته. وقد عدلت الجمعية العامة شرط استحقاق منحة الإعادة إلى الوطن من سنة واحدة إلى خمس سنوات للموظفين الذين يعينون مستقبلاً بينما أبقى على شرط السنة الواحدة للموظفين الحاليين. ويتوقع أن يؤثر هذا التغيير لدى تنفيذه على الحسابات المستقبلية للالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين.

١٢٠ - وحتى تاريخ الإبلاغ، لم تكن المعلومات اللازمة المتعلقة بتنفيذ التغييرات المقترحة متوفرة. ونتيجة لذلك تعذر على المركز إجراء تحليل مفصل لأثر التغييرات المقترحة على الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين للفترة المالية لعام ٢٠١٥. ومن ثمة يتطلب المعيار ١ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، سيحدد المركز ذلك الأثر خلال عام ٢٠١٦ الذي يرجح أن تتوافر فيه معلومات مهمة عن التنفيذ، وسيقوم في الحالات المهمة بالإفصاح عن المعلومات ذات الصلة في البيانات المالية لعام ٢٠١٦.

الملاحظة ١٣

المخصصات

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	أخرى	
٣	٣	القيمة الدفترية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥
(٣)	(٣)	المبالغ المنفقة
-	-	الرصيد الختامي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

١٢١ - تتعلق المخصصات بالمطالبات القانونية والمطالبات الإدارية المعروضة على محاكم الأمم المتحدة المسؤولة عن النظر في المطالبات المقدمة من الموظفين الحاليين والسابقين، وبالمخصصات المتعلقة بالمبالغ المردودة للجهات المانحة للتبرعات عن الأرصدة غير المنفقة للمشاريع المنجزة.

الملاحظة ١٤

الإيرادات

الأنصبة المقررة

١٢٢ - الأنصبة المقررة هي مساهمات محصلة من الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. وبموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٩٧ (د-٢٢) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ وقرار الأطراف المتعاقدة في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ والترتيبات الإدارية الجديدة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية التي أقرتها الجمعية في مقرها ٤١١/٥٣ وقرارها ٢٧٦/٥٩،

تُحدّد قيمة الميزانية العادية للمركز بالفرنك السويسري وتموّل مناصفة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.

١٢٣ - وتستند المساهمات إلى ميزانية فترة السنتين المعدلة حسب تغيرات أسعار الصرف وتسويات مقر العمل وتسجل في اليوم الأول من السنة ذات الصلة. ويتم الموافقة على تقرير المساهمات لفترة ميزانية مدتها سنة واحدة أو لجزء منها أو لسنوات متعددة. وعندما تتم الموافقة على الميزانيات و/أو الاعتمادات لسنوات متعددة، توزع المساهمات ذات الصلة لتُدفع بما يتناسب مع عدد سنوات فترة الميزانية. وتعتبر الأنصبة المقررة غير مشروطة. وفي الحالات التي تصدر فيها تقييمات متعددة في حدود فترة سنوية واحدة، تسجل الإيرادات عندما تكون مستحقة من الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.

التبرعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤	
٢٧٠٠٧	٦٦٤٦٨	التبرعات
٥١١٤	١٩٥٢	الترتيبات القائمة بين المنظمات
٣٢١٢١	٦٨٤٢٠	المجموع الفرعي
(٣١٣)	(٤٧٧)	المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة المتعلقة بالمشاريع المغلقة خلال السنة
٣١٨٠٨	٦٧٩٤٣	مجموع التبرعات بعد خصم المبالغ المردودة

١٢٤ - تقيّد التبرعات المقدمة من خلال اتفاقات الجهات المانحة كإيرادات عند التوقيع باستثناء الحالات التي تتضمن فيها هذه الاتفاقات شرطا يتطلب أداء خاصا وإعادة الأموال غير المنفقة. وتشمل التبرعات إيرادات دعم البرامج المحمّلة وفقا للإجراءات المالية للأمم المتحدة بنسبة ١٣ في المائة على الأنشطة الممولة في إطار التعاون التقني؛ وبنسبة ١٢ في المائة للخبراء المعاونين؛ وبنسبة تتراوح بين ٧ في المائة و ١٠ في المائة للمشاريع الممولة من المفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمشاريع الممولة في الإطار المتكامل المعزز وفي إطار مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة.

١٢٥ - وتشمل الترتيبات القائمة بين المنظمات أساسا المساهمات المحصلة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمشاريع الممولة من الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل المعزز وصندوق "وحدة العمل في الأمم المتحدة".

١٢٦ - وكما هو مبين في الجدول أعلاه، فإن تناقص الإيرادات نجم عن انخفاض كبير في مبلغ التبرعات المقيّد كإيرادات في عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٤. ويعزى ذلك جزئياً إلى بدء العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تتطلب إدراج التبرعات المستحقة القبض كإيرادات في السنة التي يتم فيها توقيع الاتفاق مع الجهة المانحة وليس عند قبض النقدية كما كانت تقضي بذلك السياسة المعمول بها وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظمة الأمم المتحدة. إلا أن التبرعات كثيراً ما تغطي فترات متعددة السنوات. ويعني ذلك أن جزءاً من الإيرادات المقيّدة في سنوات سابقة يستخدم لأنشطة تنفذ خلال العام الراهن أو الأعوام المقبلة.

الإيرادات المتأتية من الخدمات المقدمة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	
٥١٢	٧٢٣	الخدمات المقدمة
٣٠	٣٤٢	مبيعات المنشورات
٥٤٢	١٠٦٥	مجموع الإيرادات من المعاملات التبادلية

إيرادات الاستثمار

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	
٢٦٥	٣١٠	إيرادات الاستثمار
٢٦٥	٣١٠	مجموع الإيرادات الاستثمار

الإيرادات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	
١٠٨	٨١	رسوم مواقف السيارات
١٥٩	١٣١	المبالغ المستعادة/الوفورات من نفقات السنة السابقة
٤٦	٧٦	الإيرادات الأخرى
٣١٣	٢٨٨	مجموع الإيرادات الأخرى

المساهمات العينية

١٢٧ - تشمل التبرعات الأخرى المساهمات العينية، التي تتألف من إعانة الإيجار المقدمة من مؤسسة مباني المنظمات الدولية بمبلغ قدره ٢,٧٨٢ مليون دولار (مقارنة بمبلغ ٢,٩٣٤ مليون دولار في عام ٢٠١٤)، وهو الفرق بين القيمة السوقية للإيجار وبدل الإيجار الفعلي المدفوع. ويقيد نوع مطابق من الإيجار العيني في المصروفات في الوقت نفسه الذي تقيد فيه المساهمات كإيرادات.

١٢٨ - وقدرت قيمة الخدمات العينية، التي تتألف أساساً من المساهمات المقدمة إلى المؤتمرات وحلقات العمل والتدريب، بمبلغ ٢,٠٦٩ مليون دولار (مقارنة بمبلغ ١,٦٢٥ مليون دولار في عام ٢٠١٤) حُصِّل أساساً من الحكومات والوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية دعماً للمشاريع ولعمليات المكاتب الميدانية خلال السنة. ويقاس المبلغ بالقيمة العادلة. ولا تقيد الخدمات العينية في البيانات المالية.

الملاحظة ١٥

المصروفات

١٢٩ - تشكل مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقهم بالنسبة إلى جميع الموظفين الدوليين والوطنيين مصروفات من قبيل المرتبات، وتسويات مقر العمل، والاستحقاقات، واشتراكات صندوق المعاشات التقاعدية وخطة الرعاية الصحية لموظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة. وتشمل أيضاً مصروفات الموظفين المتعلقة بالمساعدة المؤقتة العامة.

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	
٤٠٦٩٧	٤٠٠٦٤	مرتبات الموظفين وأجورهم وبدلاتهم
٦١٢١	٥٩٨٢	تكاليف المعاشات التقاعدية
٣٦٧٣	٤١٢٦	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
١٦٦٩	١٧٢٣	منحة التعليم
١٣٨٠	١٣٥٠	خطة التأمين الطبي
١٦١٢	١٥٧٦	استحقاقات نهاية الخدمة
٥٥١٥٢	٥٤٨٢١	مجموع مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقهم ^(أ)

(أ) أعيد بيان المصروفات المتعلقة بمرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقهم لعام ٢٠١٤ لأغراض المقارنة.

تعويزات غير الموظفين وبدلاتهم
١٣٠ - تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم هي تكاليف فرادى المتعاقدين والخبراء الاستشاريين، وما يرتبط بذلك من مصروفات التأمين والسفر.

التدريب

١٣١ - تشمل تكاليف التدريب المصروفات المتكبدة عن حلقات العمل التي ينظمها المركز لبناء القدرات، وتتألف من تكاليف السفر وبدل الإقامة اليومي ومرافق المؤتمرات والوجبات والإقامة.

السفر

١٣٢ - يتصل السفر بسفر الموظفين العادي في بعثات ذات صلة بالمهام الرسمية.

مصروفات أسعار الصرف الأجنبي

١٣٣ - تُدرج في بيان الأداء المالي على أساس صاف أرباح وخسائر الصرف الأجنبي الناجمة عن تسوية المعاملات بالعملة الأجنبية وتحويل الأصول والخصوم النقدية المقومة بالعملة الأجنبية بأسعار الصرف السارية في نهاية السنة.

المنح والتحويلات الأخرى

١٣٤ - المنح والتحويلات الأخرى هي مساهمات مالية مقدمة إلى الشركاء المنفذين والوكالات والكيانات الأخرى.

مصروفات التشغيل الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	
٢ ٦٦١	٣ ٣٢٢	الخدمات التعاقدية
٢ ٩٣٤	٢ ٧٨٢	المصروفات المعترف بها في بند التبرعات العينية - المباني
١ ٧٤٥	٢ ٠٩٠	الأنشطة المشتركة
١ ٨٦٠	٢ ٦٧٣	الموارد الاستهلاكية
١ ٦٠٣	١ ٥١١	بدلات الاجار
١ ٠٦٣	١ ٣٣١	خدمات الصيانة
٨١٤	١ ٤٠٧	مصروفات أخرى
١٢ ٦٨٠	١٥ ١١٦	مجموع مصروفات التشغيل الأخرى ^(١)

(أ) أعيد بيان مصروفات التشغيل الأخرى لعام ٢٠١٤ لأغراض المقارنة.

الملاحظة ١٦

مقارنة الميزانية وتسويتها

١٣٥ - توافق الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية على ميزانية المركز لفترة السنتين. ويمكن للجمعية والمجلس تعديل الميزانية فيما بعد، كما يمكن تعديلها عن طريق ممارسة السلطة المفوضة.

١٣٦ - وتعد ميزانية المركز باتباع المحاسبة على أساس نقدي معدل وتُعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق الكامل وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

١٣٧ - ويقارن البيان الخامس، المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية، الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية المحسوبة على نفس أساس مبالغ الميزانية المقابلة. وتجري المقارنة فيما يتعلق فقط بالميزانية العادية المتاحة لعامة الجمهور.

الحركات بين الميزانيتين الأصلية والنهائية (الميزانية العادية)

١٣٨ - بما أن الميزانية الأصلية تُعتمد بالفرنك السويسري، تأخذ الميزانية النهائية في الاعتبار نتيجة تغيرات أسعار الصرف بين الفرنك الفرنسي ودولارات الولايات المتحدة التي تحدث بين تاريخ اعتماد الميزانية الأصلية وتاريخ الإبلاغ.

تحليل الفروق بين الميزانية والمبالغ الفعلية

١٣٩ - يرد في تقرير المدير التنفيذي عن السنة المالية المرافق لهذه البيانات المالية إيضاح أسباب الاختلافات الجوهرية بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية وبين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية.

التسوية بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة وبيان الأداء المالي

١٤٠ - يشمل بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) ما يلي: الميزانية الأصلية والنهائية والإيرادات والمصروفات الفعلية على نفس الأساس المتبع في الميزانية.

١٤١ - ولما كان الأساس المستخدم لإعداد الميزانية مختلفا عن ذلك المستخدم لإعداد البيانات المالية، فإن هذه الملاحظة تتضمن تسوية بين المبالغ الفعلية الواردة في البيان الخامس والمبالغ الفعلية الواردة في بيان الأداء المالي وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية.

١٤٢ - وتمت تسوية المبالغ الفعلية المعروضة على أساس قابل للمقارنة في بيان مقارنة الميزانية بالمبالغ الفعلية، مع المبالغ الفعلية المعروضة في بيان الأداء المالي، مع تحديد أي فروق ناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي والتوقيت والكيانات بشكل منفصل، وذلك على النحو التالي:

(أ) تبين الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي الفروق الناشئة عن إعداد الميزانية على أساس استحقاق معدل. ومن أجل تسوية نتائج الميزانية، تقيد العناصر غير النقدية مثل الالتزامات غير المصفاة، واستهلاك الأصول الثابتة، وإهلاك الأصول غير الملموسة، وإرجاء التبرعات المشروطة، بوصفها فروقا ناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي؛

(ب) تحدث الفروق الناشئة عن اختلاف التوقيت عندما تكون فترة الميزانية مختلفة عن فترة الإبلاغ المبينة في البيانات المالية. ولأغراض المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية، لا توجد فروق في التوقيت بالنسبة لمركز التجارة الدولية؛

(ج) تمثل الفروق الناشئة عن اختلاف الكيانات فئات الأموال غير أموال الميزانية العادية المبلغ عنها في البيانات المالية. وتشمل البيانات المالية نتائج جميع الأموال.

١٤٣ - ويرد أدناه بيان التسوية بين المبالغ الفعلية الواردة في البيان الخامس والمبالغ الفعلية الواردة في بيان الأداء المالي.

التسوية بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة والمبالغ الفعلية في البيانات المالية
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	
٤٠ ٨٠٣	٣٧ ٤٦٣	إيرادات الميزانية
٢ ٩٣١	٢ ٧٨٢	الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي
		التسويات الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
٢ ٩٣٤	٢ ٧٨٢	إيرادات التبرعات العينية
(٣)	-	تسوية إيرادات المعاملات التبادلية
٦٥ ٨٤٠	٣٠ ٣٨٢	الفروق الناشئة عن اختلاف الكيانات
١٠٩ ٥٧٤	٧٠ ٦٢٧	الإيرادات الفعلية في بيان الأداء المالي (البيان الثاني)
٣٧ ٣٥٩	٤٠ ٢١٠	نفقات الميزانية الواردة في البيان الخامس
٣٠ ٩٢	١ ١٥١	الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي
		التسويات الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
٢ ٢٢٤	(١ ٢٨٥)	إلغاء الالتزامات غير المصفاة

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	
(١ ٩٧٧)	٥٣١	المصروفات المستحقة
٢ ٩٣٤	٢ ٧٨٢	مصروفات التبرعات العينية
١٧٩	٢٨٣	الاستهلاك/الإهلاك
(٣١)	٩٨	مصروفات الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين
(١٠٨)	(٣)	المخصصات للأغراض القانونية والمطالبات
(٢٤٩)	(١ ٢٢٨)	رسملة الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة
١٢٠	(٢٧)	مكاسب/حسائر صرف العملات
٦١ ٤٢١	٦١ ٢٩٣	الفروق الناشئة عن اختلاف الكيانات
١٠١ ٨٧٢	١٠٢ ٦٥٤	النفقات الفعلية في بيان الأداء المالي (البيان الثاني)

الملاحظة ١٧

الأطراف ذات العلاقة: موظفو الإدارة الرئيسيون

١٤٤ - موظفو الإدارة الرئيسيون في المركز هم المدير التنفيذي، ونائب المدير التنفيذي، ومديرو الشعب، وكبير المستشارين في مكتب المدير التنفيذي، ورئيس التخطيط الاستراتيجي، وهم يضطلعون بالسلطة والمسؤولية عن تخطيط أنشطة المركز وتوجيهها ومراقبتها والتأثير في توجيهها الاستراتيجي.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	
٧,٨٣	٧,٧٠	عدد الأفراد (مكافئات الدوام الكامل)
٢٥٨٠	٢٢٥٠	الأجور الكلية
٥	٩٢	السلف غير المسددة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر

١٤٥ - تشمل الأجور الكلية المدفوعة لموظفي الإدارة الرئيسيين المرتبات الإجمالية، وتسوية مقر العمل، والاستحقاقات، ومنح الانتداب وغيرها من المنح، وإعانة الإيجار، وتكاليف شحن الأمتعة الشخصية، ورد ضريبة الدخل، ومساهمات رب العمل في خطة المعاشات التقاعدية، والمساهمات الحالية في التأمين الصحي. كما أن موظفي الإدارة العليا مؤهلون لاستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة، الواجبة السداد بعد انتهاء الخدمة فقط. ولا تدفع أي

استحقاقات غير نقدية وغير مباشرة لموظفي الإدارة الرئيسيين. وموظفو الإدارة الرئيسيون أعضاء عاديون في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

١٤٦ - والسلف هي المبالغ المدفوعة مقابل الاستحقاقات وفقا للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة. ولم تقدم أي قروض لموظفي الإدارة الرئيسيين.

المعاملات مع الكيانات الأطراف ذات العلاقة

١٤٧ - ما لم يُذكر خلاف ذلك في هذه البيانات بالنسبة للإيرادات المتأتية من المعاملات غير التبادلية، بما في ذلك التبرعات العينية، تجري جميع المعاملات مع الأطراف الثالثة، بما فيها منظمات الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، في إطار علاقة عادية بين المورد أو العميل والمستفيد أو بأحكام وشروط قائمة على أساس مبدأ الاستقلالية.

١٤٨ - وعلى النحو المبين في الحاشية ٥ أعلاه، تتولى خزانة الأمم المتحدة إدارة النقد والاستثمارات في المركز في إطار صندوق النقدية المشترك الرئيسي.

الملاحظة ١٨

العلاقات ذات التأثير الهام

١٤٩ - يفصح عن الأطراف ذات العلاقة التي تستطيع أن تسيطر على المركز أو تؤثر فيه تأثيرا هاما باتخاذ قرارات مالية وتنفيذية، كما يفصح عن المعاملات التي تجرى مع هذه الأطراف، ما لم تكن هذه المعاملات متمشية مع العلاقات التشغيلية العادية بين الكيانات. والمركز وكالة تعاون تقني تمارس منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة عليها تأثيرا هاما وتجهز بياناته المالية باستخدام طريقة الملكية الصافية.

١٥٠ - وتمول الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية الميزانية العادية للمركز بالتساوي. ويخضع المركز للنظام المالي والقواعد المالية والنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة، كما يخضع لنظام الرقابة التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة ومجلس مراجعي الحسابات. ويصدّق المراقب المالي للأمم المتحدة على صحة البيانات المالية الصادرة عن المركز. ويتولى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية والأمين العام للأمم المتحدة تعيين المدير التنفيذي للمركز عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة.

الملاحظة ١٩

عقود الإيجار والالتزامات

١٥١ - أبرم المركز عقود إيجار تشغيلي لاستخدام مبنى مقره جنيف، والمكاتب الميدانية وآلات النسخ التصويري ومعدات الطباعة والنشر. وتنص عقود إيجار آلات النسخ التصويري ومعدات الطباعة على سداد التكاليف عن كل نسخة بعد تجاوز المبلغ الأقصى الشهري. وتعتبر التكاليف الإضافية للنسخ تكاليف إيجار طارئة ولا تدرج في الحد الأدنى من مدفوعات الإيجار المبينة أدناه. ويرد أدناه الحد الأدنى من مدفوعات الإيجار بموجب عقود إيجار الممتلكات غير القابلة للإلغاء.

الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية للممتلكات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	
١ ٢٢٢	١ ٣١٩	المستحقة في غضون أقل من سنة
٣ ٣٣٦	٤ ١٦٠	المستحقة في غضون ١ إلى ٥ سنوات
٤ ٥٥٨	٥ ٤٧٩	مجموع الحد الأدنى من التزامات عقود الإيجار التشغيلي

١٥٢ - أبرم عقد الإيجار لمبنى مقر المركز في جنيف بين مؤسسة مياي المنظمات الدولية ومركز التجارة الدولية مقابل دفع إيجار سنوي قدره ١,٠٨٥ مليون فرنك سويسري (١,١٣٣ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥). ويمكن تجديد الإيجار لمدة خمس سنوات أخرى من خلال اتفاق صريح بين الطرفين قبل تاريخ انتهاء العقد بستة أشهر على الأقل. ويستأجر المركز أماكن للمكاتب الميدانية بعقود يمكن إلغاؤها بوجه عام بتوجيه إشعار بذلك خلال مهلة تتراوح من ٣٠ يوما إلى ٩٠ يوما.

١٥٣ - ويتعلق عقد إيجار المعدات بآلات النسخ التصويري وآلات الطباعة. ويسري هذا العقد لمدة أقصاها خمس سنوات وليست هناك فترة تجديد بعد نهاية العقد. ويجري إنهاء العقد وفقا لمهلة الإشعار القياسية المعمول بها في الأمم المتحدة وهي ثلاثون يوما. ويجوز لكل من الطرفين أن ينهي العقد، كلياً أو جزئياً، بإشعار الطرف الآخر خطياً، في غضون ٣٠ يوماً. ولا تتضمن الاتفاقات خيارات شراء. وبلغ مجموع مصروفات الإيجار لعام ٢٠١٥ مقدار ١,٥١١ مليون دولار (مقارنة بمبلغ ١,٦٠٣ مليون دولار في عام ٢٠١٤). ولا يشمل هذا المبلغ تكاليف النسخ الإضافية المتكبدة وفقاً لاتفاقات الإيجار.

الالتزامات الأخرى
الالتزامات التعاقدية المفتوحة
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	
٢١	١٥٧	الممتلكات والمنشآت والمعدات
٢٥٦	١٨٣	المنح
٦٢٣٥	٨١١٧	السلع والخدمات
٦٥١٢	٨٤٥٧	مجموع الالتزامات التعاقدية المفتوحة

١٥٤ - تتصل الالتزامات الأخرى باقتناء السلع والخدمات التي تم التعاقد عليها، بما في ذلك أوامر الشراء، ولكن لم تسلم حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

الملاحظة ٢٠

الأصول المشروطة والخصوم الطارئة

١٥٥ - لا توجد أصول مشروطة أو خصوم طارئة ناشئة في تاريخ الإبلاغ.

الملاحظة ٢١

الأحداث اللاحقة لتاريخ الإبلاغ

١٥٦ - لم تقع أحداث جوهرية مؤاتية أو غير مؤاتية من شأنها أن تؤثر بشكل ملموس على هذه البيانات، بين تاريخ البيانات المالية وتاريخ الإذن بإصدارها.

الملاحظة ٢٢

المدفوعات على سبيل الهبة والمشطوبات وحالات الغش

١٥٧ - لم تسجل أي مدفوعات على سبيل الهبة أثناء السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وشطب المركز معدات تبلغ قيمتها ٠,٠٥٢ مليون دولار (مقارنة بمبلغ ٠,٠٠٤ مليون دولار في عام ٢٠١٤) خلال السنة المالية بسبب العطل وتقادم الأصناف كما شطب مبلغ ٠,١٤٦ مليون دولار عن مبالغ مستحقة القبض لا يمكن استردادها. ولم تحصل أية حالات غش أو غش مفترض خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

المرفق الأول

بيان الاعتمادات (غير مراجع)

الصندوق العام: بيان اعتمادات فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الرصيد الحر	التفقات		الاعتمادات ^(أ)			الاعتمادات الأصلية	التغييرات	الاعتمادات المنقحة	المبالغ المدفوعة	الالتزامات غير المصفاة	المجموع	
٦٤١	٧٧٥٦٩	٩٧٣	٧٦٥٩٦	٧٨٢١٠	(٢٠٠٨)	٨٠٢١٨						
							مركز التجارة الدولية					برنامج الأنشطة

(أ) تمثل الاعتماد الأصلي المرصود لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ البالغ قدره ٨٠,٢١٨ مليون دولار والذي خُفض مبلغه إلى ٧٨,٢١ مليون دولار. وقد أذنت الجمعية العامة بحصة الأمم المتحدة في قرارها ٢٤٨/٦٨ ألف و ٢٤٠/٧٠ ألف.

بيان الميزانية والمبالغ الفعلية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥
(غير مراجع)

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق (بالنسبة المئوية)	النفقات الفعلية على أساس ميزانية ٢٠١٤-٢٠١٥	الميزانية المتاحة للجمهور		
		الأصل لفترة السنتين	النهائي لفترة السنتين	
(٣,٨)	٥٩ ٥٩٠	٦١ ٩٦٠	٦٣ ٥٥٠	النفقات المتصلة بالوظائف
١٠,٦	١٧ ٩٧٩	١٦ ٢٥٠	١٦ ٦٦٨	النفقات غير المتصلة بالوظائف
(٠,٨)	٧٧ ٥٦٩	٧٨ ٢١٠	٨٠ ٢١٨	المجموع

